

السادات والأيام الأخيرة

عبد الله نصار

السادات و الايام الاخيرة

عبدالله نصار

إهداء

هذه صفحات من تاريخ مصر، والتاريخ لا تكتبه أقلام الهوى والغرض أو الحقد والانتقام.. وقد حاولت قدر المستطاع الالتزام بالحياد في تسجيل الوقائع التاريخية لأهدي هذا الكتاب لنجليَّ محمد وريهام ولكل الباحثين عن الحق والحقيقة.. والعدل.. والعدالة.. والكارهين للظلم والمتطلعين إلى صنع غد أفضل يسوده الحب والعدل والوئام..

المؤلف
القاهرة فى أول ديسمبر ١٩٨٩.

اعتذار

بأثر رجعي للزعيم الراحل

أنور السادات

بعد ٢٢ عاما من حق الزعيم الراحل أنور السادات أن نعتذر له... وبأثر رجعي ونطلب من المولى سبحانه وتعالى المغفرة على ما ارتكبه البعض في حق الزعيم الراحل منذ بدء مسيرة السلام وحتى تم انهاء احتلال جزء من الأرض المصرية وعادت إلى الوطن الغالي ورغم هذه السنوات التي بلغت قرابة ربع قرن فإن الذين بخسوا السادات حقه وأطلقوا عليه اللعنات والاتهامات وقضوا على نفس الطريق ولكن لم يحالفهم التوفيق! وقدموا التنازلات تلو الأخرى.. ولم يحصلوا على استجابة واضحة من اسرائيل... وفشلت كامب ديفيد الثانية... وتوقفت عملية السلام على المسار السوري..واشتعلت انتفاضة الحجارة مرة أخرى داخل الأراضي المحتلة.

ومنذ أيام قليلة فاجأ الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل الجميع بالاعتذار للرئيس الراحل أنور السادات بأثر رجعي وقال بالحرف الواحد: أنني سعيد اليوم وبأثر رجعي بما فعله السادات في كامب ديفيد ١٩٧٨ لأنه انهى ارتهان أرض مصرية كانت سوف تظل كذلك بقوة السلاح.

وجاء اعتذار الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل بأثر رجعي ليضيف إليه ولا يخصم منه لأنه لم يجد حرجا في أن يعاود النظر في موقف قديم ويقر أنه أخطأ والرجوع إلى الحق فضيلة.. كما أنه أختار توقيتا لإعلان هذا الاعتذار ليؤكد مرة أخرى لمن بخسوا السادات حقه على مدى ٢٢ عاماً وليشعروا بالألم والمرارة وتأنيب الضمير ويسارعوا إلى طريق الاعتذار وبأثر رجعي.

رحم الله السادات رحمة واسعة.

وطيب ثراه جزاء ما قدم لوطنه من جهد وعرق ودفع حياته في النهاية من أجل الدفاع عن مصر وأمنها.. وسامح الله كل من أطلق عليه سهام الخيانة والعمالة والتخاذل وعليهم أن يطلبوا المغفرة من الله فقد أصبح السادات في دار الحق وكان رغم أنف كل الحاقدين زعيما قائداً يستحق كل التقدير والاحترام.

المؤلف

أكتوبر عام ٢٠٠٠



(إنجازه الكبير)

رغم الأخطاء الكثيرة فى السنوات الأخيرة للرئيس محمد أنور السادات فإن حرب أكتوبر والانتصار الساحق فيها سيظل إنجازه الكبير.. وسيذكر له التاريخ دوره فى غلق المعتقلات وإحراق التسجيلات. الشخصية وأسرار البيوت..!

وطرد الخبراء السوفييت.. ووضع البداية لحياة ديمقراطية..

والاتجاه إلى حل المشكلة مع إسرائيل باتفاقية السلام..

وفى عام ١٩٧٣ تحقق انتصار أكتوبر العظيم.. وفى عام ١٩٧٤ وضع الرئيس السادات البداية لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وكان هدفه الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة فى مشروعات التنمية.. وفى عام ١٩٧٥ اختار الرئيس السادات.. صاحب الضربة الأولى فى حرب أكتوبر المجيدة الفريق محمد حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية وكان الشعب كله يرى فى هذا الاختيار تكريما لجيل أكتوبر وتقديراً للانتصار الذى أعاد للأمة العربية كرامتها بعد مرارة الهزيمة وقسوتها..

ولكن كانت الأيام الأخيرة.. للرئيس أنور السادات قاسية ومؤلمة.. ويسودها القلق والتوتر وسوء الفهم بين نظام الحكم والمعارضة.. كان الرجل يواجه صعوبات لا حدود لها.. مروغات اسرائيلية فى الجلاء عن سيناء ومحاولات لعدم احترام اتفاقية السلام.. وعزلة عربية قاسية فى هذا الوقت.. وعالماً عربياً لا يتفق على شئ إلا مقاطعة مصر بعد توقيع أتفاقية السلام مع إسرائيل.. ومعارضة مصرية فى الداخل لا تعرف الحوار إلا بالشتائم والصراخ والاتهامات.. واستطاع الرئيس السادات أن يبادلها هذا الحوار ببراعة وتفوق عليها.. ومن المؤسف أن الأحداث

تطورت بشكل مخيف فى الأيام الأخيرة فقد حاولت بعض فصائل المعارضة استثمار أحداث الفتنة الطائفية بمنطقة الزاوية الحمراء لزعزعة نظام الحكم.. ولجأ الرئيس السادات إلى إعادة فتح أبواب المعتقلات مرة أخرى بعد أن أغلقت فى بداية حكمه.. وأمر باعتقال ١٥٣٦ شخصاً فى قرار واحد من الجماعات الإسلامية والمسيحية والصحفيين ورجال الجامعات و «الأحزاب».

وضاق صدر الرجل بالنقد وحملات التجريح التى لم تتوقف.. وعلى جانب آخر حاول البعض تصوير الانتقادات إلى الرئيس السادات وكأنها انتقادات إلى مصركلها.. وباعتباره

كبير العائلة وهو الاسم الذى كان يعتز به.. وحاول بعض هؤلاء الخلط بين مصر الباقية أبداً وشخص الحاكم الذى يتحول بعد فترة من حكمه إلى صفحة فى تاريخها.. ولم يكن يدرى أن مصر العظيمة لا يمكن أن يستوعبها شخص يجلس على كرسى الحكم وبحيث أن توجيه النقد إليه يعنى توجيهه لمصر كلها وبعد انتفاضة يناير ١٩٧٧ ضد قرارات رفع الأسعار حاول الرئيس السادات توجيه ضربة إلى قوى اليسار والشيوعيين الذين لعبوا دوراً رئيسياً فى توجيه هذه الأحداث.. ولم يتوقف عن وصفها بانتفاضة الحرامية ولجأ إلى مغازلة التيار الدينى لقمع التيار اليسارى.. وأصدر توجيهاته بتشجيع تشكيل الأسر والجماعات الدينية بالجامعات لمنع التيار اليسارى من السيطرة على الاتحادات الطلابية.. وأمر بإعادة صدور مجلة الدعوة الناطقة باسم جماعة الأخوان المسلمين.. واستقبل زعماء الأخوان.. وأقنعهم أنه يسعى لإقامة دولة العلم والإيمان..

ودفع الرئيس السادات حياته فى النهاية ثمناً لظهور موجات التطرف الدينى بين جموع الشباب وبخاصة شباب الجامعات ولم يتمكن من الاستمرار فى مغازلة التيار الدينى.. وقد أعتقد هؤلاء أنه لم يف بشروطهم فى تحكيم شرع الله فى الأرض وتراخى فى تطبيق القوانين المطابقة للشريعة الإسلامية.. وبدأت مرحلة من سوء الفهم مع الجميع.. اليسار واليمين.. والمسلمين والأقباط وبعض الصحفيين ورجال الجامعات والأحزاب وصدرت قرارات سبتمبر.. وربما شرع الرئيس السادات فى هذه القرارات بسبب التقارير الكاذبة التى كانت تقدم له وكانت النتيجة اغتياله فى يوم من أمجد أيام مصر الحديثة يوم ٦ أكتوبر المجيد.. وتمت عملية الاغتيال بخطة صغيرة محدودة الأمكانات وربما كان الباعث إليها هدفاً شخصياً وهو شعور الإسلامبولى بالمرارة لاعتقال شقيقه محمد عضو الجماعة الإسلامية بكلية التجارة بجامعة المنيا.. ولعبت المصادفة دوراً كبيراً فى توفير مقومات النجاح لهذه الخطة وكانت النهاية لرجل أصاب كثيراً.. وأخطأ أحياناً وهو يقوم بواجبه فى خدمة وطنه.

المؤلف

أول ديسمبر ١٩٨٩

الفصل الأول

- مقابلات الرئيس في المزاد.
- صندق النقد اشعل المظاهرات.
- النص الكامل لقرارات يناير ١٩٧٧.
- انذار من الجبهة البرلمانية المنشقة للسادات.
- اتهام اليسار باشعال الأنتفاضة الشعبية.

مقابلات الرئيس فى المـــزاد

منذ بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ وصدور قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والرئيس السادات يولى اهتماماً بالاستثمار والمستثمرين.. وكان يرحب بمقابلة الأجانب منهم وكان يعتقد أن حل المشكلة الاقتصادية يتوقف على هذه الاستثمارات والتكنولوجيا كما كان يعتقد أيضاً أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى المجال السياسى مع أمريكا ولهذا ذهب إليهم ووقع اتفاقية كامب ديفيد.

وكما حدث فى التطبيق الخاطئ لسياسة الانفتاح وانتشار موجات النهب والسلب والتهريب والصفقات المشبوهة وتطبيق شعار «اخطف واجرِ» ظهر نوع جديد من السماسرة يتاجرون فى مقابلات الرئيس.. ويرتفع سعر المقابلة إذا تم نشر الصورة بالصحف القومية التى كانت تتلقى تعليمات بذلك..

وهذه هى الحقيقة المرة.. وربما كان السادات لا يدرى بما يحدث من هذه التصرفات.. وقد كان الوسطاء يتحكمون فى المواعيد وتحديدها.. وهى بطانة سوء تحاول أن تحيط بكل مسئول على كل المستويات وتفرض عليه حصاراً لا يسمع الا ما تقوله هذه الفئة.. ولا يقرأ الا ما تقدمه من تقارير ولا يجد أمامه سوى الرضوخ والاستسلام.

وقـد كـانت للرئيس السـادات كلمـات يرددها فى السنوات الأخـيـرة بعـد أن بدأت الانتقادات توجه إلى سياسة الانفتاح.. ليس مهما أن يكسب الناس.. ولكن من يكسب عليه سداد الضريبة.. وهذه الضريبة هى التى يمكن أن ندعم بها الفقراء.. وقد رأى البعض فى هذه الكلمات دعوة مفتوحة للكسب بكافة الطرق حتى ولو كانت غير مشروعة.. ولكنهم أيضاً لم يدفعوا الضرائب..!!

مأساة السادات بدأت مع صندوق النقد ومظاهرات الطعام

منذ منتصف عام ١٩٧٦ كانت المباحثات مستمرة بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى حول توقيع الاتفاق مع الصندوق.. وكاد الاتفاق أن يتم.. ولكن الصندوق كالعادة.. وكما يحدث دائماً يشترط المزيد من الإجراءات القاسية على الجماهير والتى لا يمكن تطبيقها مرة واحدة.. يطلب الصندوق تخفيض عجز الموازنة وعلاج ارتفاع نسبة التضخم

دون مراعاة لأية جوانب اجتماعية.. وروشتة صندوق النقد معروفة.. وهو يعمل مثل الطبيب فى الأرياف عندما يكتب النوفالجين علاجاً لكل الأمراض.

وخرج المرحوم الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية بتصريحات صحفية تقول إن هذه الإجراءات مطلوبة وهى أول مواجهة حقيقية لمشكلاتنا.. ولكن الدكتور القيسونى وهو خبير اقتصادى متمرس لم يضع فى اعتباره الإبعاد الاجتماعية لهذه الإجراءات.. وكانت هذه بداية الكارثة..

كانت الحكومة فى موقف متناقض فهى تسعى للاستجابة لمطالب الصندوق وفى الوقت ذاته تعلن وتؤكد أنها لن تخضع لشروطه.. وخرجت الصحف بتصريحات لكبار المسئولين فى الحكومة.. وفى مقدمتهم المرحوم ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء تؤكد التصريحات أن الأسعار لن ترتفع خلال العام الجديد ١٩٧٧.. وفى بداية العام الجديد وبعد أقل من ١٥ يوماً فقط على هذه الوعود خرجت الصحف بالمانشيتات الحمراء الرئيسية تقول إن الرئيس أنور السادات وافق على منح علاوة إضافية لجميع العاملين من أول يناير ١٩٧٧ وزيادة المعاشات وتنفيذ قوانين العاملين الجديدة..

وبعد يومين فقط من هذه القرارات وقف الدكتور عبد المنعم القيسونى فى مجلس الشعب يعلن أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات اقتصادية لتخفيف العجز وترشيد الانفاق حتى يمكن الاتفاق مع صندوق النقد.. وألقى الدكتور صلاح حامد وزير المالية البيان المالى المتضمن تفصيلات قرارات يناير الشهيرة.. ومن الملاحظ أن الحكومة فى ذلك الوقت لم تستخدم أجهزة الإعلام فى إقناع الناس بالقرارات الجديدة.. بل إنها لجأت إلى سياسة التعتيم الإعلامى مما أثار الجماهير عند إعلان القرارات ففى أول يناير ١٩٧٧.. أدلى السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت بحديث إلى جريدة الأهرام.. ونشرت الحديث فى المانشيتات الرئيسية بالعناوين التالية..

«تثبيت أسعار جميع السلع فى عام ١٩٧٧.»

«تحسين أوضاع كل العاملين فى الدولة.»

«ومد مظلة التأمينات إلى كل مواطن ومواطنة.»

«تأكيد الحريات بإصدار قوانين الأحزاب والمحكمة الدستورية»

«تشجيع القطاع الخاص على استيراد المواد الغذائية مع تحديد أسعارها.»

وفى يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ خرجت الصحف بالمانشيتات التالية.

السادات يوافق على علاوة إضافية لجميع العاملين ٢٠٠ مليون جنيه لزيادة الأجور وتنفيذ الكادر الجديد للعاملين زيادة المعاشات بنسبة ١٠٪.

وفى نفس اليوم ذكرت الصحف فى صفحاتها الأولى أن مؤتمر قمة ثلاثى سيعقد فى الخرطوم خلال شهر فبراير يحضره السادات والأسد ونميرى.

وكانت الحكومة تبشر الناس عن طريق الصحف وأجهزة الأعلام أن الوضع الاقتصادى جيد.. وأن الأسعار لن ترتفع ولكن خابت توقعات الناس عندما خرجت الصحف صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ وهى تحمل للناس القرارات الاقتصادية الجديدة وكلها قرارات لرفع الأسعار فى غالبية السلع.. وكانت هذه بداية مأساة السادات مع الشعب وصندوق النقد الدولى وترجع إلى عدم المصارحة بالأوضاع الاقتصادية.

النص الكامل لقرارات يناير

وقف الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية وزميله الدكتور صلاح حامد وزير المالية لإعلان هذه القرارات فى البيان المالى أمام مجلس الشعب.. وتضمنت هذه القرارات ما يلى :

١ - زيادة الرسوم الجمركية بنسبة ٢٥٪ إلى ١٠٠٪ للسيارات والأجهزة الكهربائية والأقمشة المستوردة.

٢ - فرض رسوم إنتاج واستهلاك على الغسالات والسخانات والثلاجات والأفران والسجاد.

٣ - رفع ٢٢٧ مليون جنيه من الدعم لبعض السلع الاستهلاكية وقصر الدعم للسلع الضرورية..!!

١٢ سلعة بلا زيادة!!

تضمنت القرارات عدم زيادة أسعار ١٢ سلعة ضرورية وهى الخبز البلدى والفول والعدس والسكر والشاى وزيت البطاقات والقمح والأرز السايب واللحوم المستوردة والشحوم الغذائية والسمن الصناعى والأسمدة والمبيدات الحشرية..

وذلك بالإضافة إلى أجرة النقل بأتوبيس النقل العام فى القاهرة والأسكندرية!! ووقف الدكتور صلاح حامد وزير المالية ليحدد مشروع الموازنة والقرارات الاقتصادية التى أشعلت المظاهرات فى كل أنحاء مصر فى ذلك الوقت..

وقال أمام مجلس الشعب..

قدرت الاستخدامات الموارد الإجمالية بنحو ٧ مليارات و ٥٠ مليون جنيه و ٦٠٠ ألف جنيه وجملة الاعتمادات لأجور العاملين ٣٦٨,٢ مليون جنيه بزيادة ١٦٩,٥ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٢٢٪.

وهذه الزيادة تتمثل فيما يلى :

٣٤,٣ مليون جنيه للعلاوات الدورية.

٤٠,٣ مليون جنيه لتصحيح أوضاع العاملين.

١,٧ مليون جنيه لمواجهة أعباء تطبيق الرسوب الوظيفى.

٩,٦ مليون جنيه لمواجهة الزيادة فى إعانة غلاء المعيشة.

٢٥,٢ مليون جنيه لتعيين فائض الخريجين.

مليون جنيه لمواجهة احتياجات التشغيل بالمشروعات الجديدة.

٦٤ مليون جنيه للحكومة و٣٠ مليون جنيه للقطاع العام.

وتشمل قرارات تخفيض اعتمادات الدعم ما يلى :

١ - خفض ٩,٣ مليون جنيه من إعفاء هيئة السلع التموينية من الفوائد المستحقة عليها.

٢ - إلغاء ٢٠ مليون جنيه من دعم السمسم والحلاوة الطحينية والطحينة البيضاء والفاصوليا واللحوم المذبوحة وصابون التواليت.

٣ - خفض ٣٧,٥ مليون جنيه نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للسلع التى تستوردها هيئة السلع التموينية.

٤ - خفض ٥٤,٦ مليون جنيه نتيجة انخفاض فى أسعار شراء القمح من ٧٠ إلى ٥٠ جنيها للطن.

٥ - خفض ٤٢,٤ مليون جنيه لإلغاء دعم الدقيق الفاخر.

٦ - خفض ٢٤,١ مليون جنيه نتيجة إلغاء الدعم على الأذرة.

٧ - خفض ٥,١ مليون جنيه وزيادة أسعار السكر الحر.

٨ - خفض ٧٠٠ ألف جنيه لإلغاء دعم الشاى الحر.

٩ - خفض ١٨,٤ مليون جنيه لإلغاء الدعم عن الشحوم الحيوانية والصودا الكاوية وزيت رجيع الكون المستخدم فى تصنيع الصابون..

١٠ - خفض ٦ ملايين جنيه نتيجة رفع سعر الأرز.

١١ - خفض ٥٢,٩ مليون جنيه لإلغاء الدعم على الأقطان الخام المستخدمة في إنتاج الأقمشة والغزول عدا الأقمشة الشعبية.

١٢ - خفض ٢٣,٩ مليون جنيه من دعم الأسمدة نتيجة انخفاض الكميات المستوردة..

إلغاء الدعم عن سلع غير تموينية

وشملت القرارات إلغاء الدعم أو تخفيضه على بعض السلع الأخرى غير التموينية وهى :

١ - خفض ٥,١ مليون جنيه لإلغاء نصف دعم البوتاجاز ورفع سعر الأنبوبة من ٦٥ إلى ٩٥ قرشا وزيادة ١,٣ مليون جنيه لمواجهة رفع سعر الفائدة إلى ٧٪ لهيئة الأئتمان الزراعى وبنوك التسليف..

٢ - خفض ١٠٠ الف جنيه لزيادة إيرادات هيئة النقل العام بالقاهرة.

٣ - زيادة مليون جنيه دعم ورق الصحف و ٤,٥ مليون جنيه نتيجة تحمل الفروق بين السعر الرسمى والتشجيعى.

٤ - ١٠٠ الف جنيه زيادة لدعم الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان نتيجة الزيادة فى حجم الإقراض.

القرارات الجمركية

وتضمنت الزيادة فى الرسوم الجمركية مجموعة من السلع المستوردة.. وتمت معاملة هذه السلع عند تقدير الرسوم الجمركية على أساس السعر التشجيعى للدولار.. وكان يبلغ ٨٠ قرشا فى ذلك الوقت..!!

الغسالات الكهربائية تم زيادة الرسوم عليها من ٢٠٠٪ إلى ٢٥٠٪ وأجهزة التليفزيون الملون من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ وسيارات الركوب ٤ سلندر فأقل من ٧٥٪ إلى ١٠٠٪ وأكثر من ٤ سلندر من ١٥٠٪ إلى ٢٠٠٪ ومواقد وأفران البوتاجاز من ٢٠٠٪ إلى ٢٥٠٪ والثلاجات الكهربائية أكثر من ١٥ قدما من ١٠٠٪ إلى ٣٠٠٪ .. والسخانات الكهربائية من ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ وأجهزة التسجيل من ١٥٠٪ إلى ٢٠٠٪ والمراوح الكهربائية من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ والأقمشة القطنية من ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ والأقمشة الصوفية من ٧٥٪ إلى ١٥٠٪ والأدوات المنزلية من كريستال ونجف من ٢٠٠٪ إلى ٣٠٠٪ والسجاد اليدوى من ٢٠٠٪ إلى ٣٠٠٪ وتحقق هذه القرارات الجمركية حصيلة تبلغ ٣١ مليونا و ٥٨٥ ألف جنيه.. كما تم مضاعفة الضريبة على الوارد من المشروبات الكحولية.. وتم زيادة اسعار السجائر بواقع ٢٠ مليما للعلبة ٢٠ سيجارة و١٠ مليمات للعلبة ١٠ سجائر.

رسوم إنتاج واستهلاك

وتم تحديد رسوم إنتاج واستهلاك بواقع ١٧ جنيها و ١٠٠ مليم على الغسالة الكهربائية المستوردة وجنيه على كل موقد بوتاجاز عن كل شعلة صغيرة و ٢٥٠ قرشا عن الشعلة الكبيرة و ٥ جنيهات للفرن أو مخزن التسخين أو الشواية و ٢٠٪ من القيمة للثلاجة الكهربائية المستوردة و ١٥٪ من القيمة على السجاد والمستورد و١٥٪ من القيمة على جهاز التليفزيون المستورد أقل من ١٩ بوصة و ٢٠ جنيها لـ ١٩بوصة فأكثر وتحقق هذه القرارات حصيلة تبلغ ٦ ملايين و٥٢ ألف جنيه.

كما تم تحديد رسم إنتاج على البنزين بواقع ٢٥ مليما على اللتر من البنزين الممتاز و١٨ مليما عن اللتر من البنزين العادى ويحقق هذا حصيلة مبلغ ٢٠,٢ مليون جنيه..

كما تم زيادة رسوم دمغ المصوغات من ٢٠ مليما إلى ٥٠ مليما لكل جرام وتحقق حصيلة تبلغ ٦٠٠ ألف جنيه .. وتم فرض رسم على المعادن الثمينة بنسبة ١٠٪ من قيمتها ويحقق هذا القرار وحده حصيلة تبلغ ٦,٢ ميلون جنيه وهكذا خرجت قرارات يناير بالزيادة الملحوظة والواضحة فى أسعار كافه السلع بلا تمييز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية.. وكان يمكن أن تقتصر القرارات على بعض السلع الكمالية مثل الثلاجات والسيارات الكبيرة وتحصيل الضرائب من بعض الفئات والأنشطة الجديدة التى تكسب ولا تدفع.. وربما لا تزال إلى هذا اليوم بعيدة عن ملاحقة أجهزة الضرائب.

ولكن عدم الدراسة الكافية للقرارات والتدرج فى رفع أسعار بعض السلع كان سببـاً مباشراً فى ظهور موجات الغضب الشعبى ومقاومة هذه القرارات حتى أضطر الرئيس السادات إلى سحبها وأصبحت الحكومات المتعاقبة تخشى شهر بدء الموازنة وتراجع كل القرارات بحذر حتى لا يتم إثارة الناس.. وإن كانت الحكومة منذ عام ١٩٨٦ قامت بتعديلات سعرية ولكنها كانت خلال العام وليس مع بدء الموازنة..

اندلاع المظاهرات وبداية الغضب الشعبى

بعد إلقاء بيان الحكومة والموازنة.. وقبل أن يغادر المرحوم الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية فى ذلك الوقت ومعه زملاؤه الدكتور صلاح حامد وزير المالية والدكتور محمد محمود الأمام مبنى مجلس الشعب

أندلعت المظاهرات فى مناطق عديدة. بدأت فى المناطق العمالية فى حلوان وشبرا الخيمة والأسكندرية.. والجامعات وأدلى المرحوم ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت بتصريحات للصحف ذكر فيها أن عناصر الرفض استغلت الإجراءات الاقتصادية للتخريب والإثارة..

وأن الواجب القومى يتطلب التصدى بكل حسم للأسلوب التخريبى وتوفير الهدوء لبحث الإجراءات الأخيرة فى جو ديمقراطى.

وقال رئيس مجلس الوزراء للصحف ان المظاهرات فى القاهرة والأسكندرية حاولت تخريب المرافق وأن قوات الأمن تتصدى لعناصر التخريب وتفرقهم بالقنابل المسيلة للدموع.

وقال الدكتور القيسونى.. الاجراءات الاقتصادية أول مواجهة جادة لمشكلاتنا وأصدر محمود أبو وافيه عديل الرئيس السادات وسكرتير عام حزب مصر العربى الاشتراكى بياناً نشرته الصحف وأذاعته كافة محطات الإذاعة جاء فيه:

إن القرارات الاقتصادية لا تزال مجرد مشروعات.. وكان يكفى الاحتجاج دون الالتجاء إلى وسائل العنف.. وكان يكفى أبداء الرأى بطريقة مشروعة لأن ما يتعرض للتخريب الأن هو ممتلكات الشعب..

وقال أبو وافيه ان أملنا فى جماهير شعبنا أن تكون عند حسن الظن وأن تنتظر حتى دراسة هذه القرارات.

ولكن المظاهرات لم تتوقف. بل امتدت إلى جميع أنحاء الجمهورية واتجهت بعض الجماهير الغاضبة إلى دور الصحف وحاولوا إشعال النار فى صحيفة أخبار اليوم..

وكانت هذه الأحداث هى بداية مأساة الرئيس السادات وحدوث سوء الفهم الواضح بينه وبين الشعب،

وتراجعت الثقة التى أعطاها للرئيس السادات كبير العائلة كما كان يتحدث عن نفسه فى كل أحاديثه للشعب والصحافة المصرية والأجنبية. وقد وقع سوء الفهم بسبب عدم المصارحة للشعب ومفاجأة الشعب بالقرارات دون تمهيد.. ففى الوقت الذى كانت الصحف تبشر بالرخاء صدرت هذه القرارات التى تتضمن أعباء على الجماهير وبخاصة محدودى الدخل..

الجبهة المستقله
تطلب وقف القرارات

وأرسلت الجبهة البرلمانية المستقلة برقية غاضبة إلى الرئيس أنور السادات طالبت فيها بوقف قرارات زيادة الأسعار فوراً وإعلان ذلك للشعب ووقع البرقية.

- كمال الدين حسين.
- الدكتور محمد حلمي مراد.
- المستشار ممتاز نصار.
- فاروق متولى.
- محمود زينهم.
- أحمد ناصر.
- حسن عمار.
- زكى إدريس.
- علي عبد الخالق صالح.
- كرم عيسى سعيد.
- أحمد طه أحمد.
- محمود القاضي.
- كمال أحمد.

وعندما وقف القيسونى أمام مجلس الشعب يلقى بيان الموازنة الجديدة.. يعلن الغاء الدعم عن ٢٥ سلعة أغلبها من السلع الضرورية وفى مقدمتها الخبز البوتاجاز والسجائر خرجت الصحف فى اليوم التالى بعناوين مضللة.. قرارات لترشيد الدعم. وباستثناء جريدة الجمهورية - التى ذكرت علي ٣ أعمدة فى الصفحة الأولى.. (إلغاء دعم ٢٥ سلعة) وهو موقف يذكر لرئيس تحريرها فى ذلك الوقت الاستاذ محسن محمد) الذى ظهر أيضاً على شاشة التليفزيون وهو يعلق على الأحداث ويتساءل بدهشة.. كيف يتم رفع أسعار الرغيف الفينو وهو غذاء يومى لتلاميذ المدارس.

وبعد أقل من ساعتين من إلقاء بيان القيسونى خرجت المظاهرات فى وقت واحد تقريباً من جامعة القاهرة.. والمنطقة الصناعية فى حلوان والأسكندرية.. وبعض المحافظات.. وقبل أن يأتى المساء تحولت محافظة القاهرة إلى قلعة عسكرية ولكن لم تتمكن اجهزة

الشرطة وحدها من السيطرة على الموقف.. وفى هذا المساء عرض التليفزيون مسرحية مدرسة المشاغبين والتى تحظى بجماهيرية كبيرة لاقناع الناس بالتزام بيوتهم وعدم الانضمام إلى انتفاضة الغضب الشعبية ضد قرارات رفع الأسعار.

وفى صباح يوم ١٧ يناير شهدت المحافظات كلها من القاهرة إلى الأسكندرية حتى أسوان انفجاراً شعبياً هائلاً احتجاجاً على قرارات رفع الأسعار. وقد كانت بحق انتفاضة الجياع فلم يكن هؤلاء الناس يحصلون على قوت يومهم بسهولة وهم الغالبية العظمى فماذا يحدث لهم بعد ارتفاع الأسعار..

وفى محافظة أسوان كان الرئيس الراحل السادات يجلس فى استراحته الشتوية ينتظر الرئيس اليوغسلافى جوزيف بروز تيتو وكان السادات قد اعتاد أن يمضى أكثر شهور الشتاء فى أسوان وخلفه عدد غير محدود من الحراس والمعاونين وكان الوزراء وكبار المسئولين يحملون أوراقهم وملفاتهم ويتجهون بالطائرة لعرضها حيث كان يقيم فى مشتى أسوان.. وقد أعتاد أن يفعل السادات هذا فى الشتاء وينتقل إلى برج العرب فى الصيف.. وأحياناً الأسكندرية لقد كان كما قال عنه مراسل أجنبى. كان السادات يعرف كيف يستمتع بالحياة..

وحاولت أجهزة الأمن ومعاونوه أن تخفى حقيقة المظاهرات عن الرئيس.. وكعادة هذه الأجهزة عندما تردد بلا دعى أحيانا كله تمام يافندم!! ومن المؤسف أن الرئيس السادات لم يكن يعلم حقيقة ما يدور فعلا فى أنحاء البلاد خلال اليوم الأول.. وامتدت المظاهرات إلى أسوان واصطدمت برجال وحرس السادات أمام الاستراحة حيث كان ينتظر الرئيس اليوغسلافى.. ودخل عليه أحد كبار المسئولين وهو يصيح.. (ياريس أرجوك أن تغادر الأستراحة فوراً).

(حياتك فى خطر.. المظاهرات قادمة إلى هنا..) وخرج السادات مسرعا وبعد خروجه بدقائق أشعل المتظاهرون النار فى الاستراحة.. وتركت هذه الوقائع مرارة فى نفس وحياة السادات.. وكانت سببا رئيسياً فى تغيير تصرفاته بعد ذلك..

وعاد إلى القاهرة وأصدر قرارات بالغاء زيادة الأسعار وكلفت الإذاعة بإعادة أخبار الإلغاء فى كل النشرات الإخبارية بل وقطع الإرسال بين الحين والآخر لإذاعة الإلغاء.. وطلب من الصحافة التركيز على قرارات الإلغاء.. ولكن المظاهرات لم تتوقف.

وطلب السادات من المشير عبد الغنى الجمسى وزير الحربية فى ذلك الوقت أن تنزل فرق من القوات الخاصة والصاعقة إلى الشوارع لمواجهة المتظاهرين ونزلت بالفعل

مجموعة من أفراد القوات المسلحة إلى الميادين الكبرى بالقاهرة وتعامل أفرادها مع المتظاهرين بأسلوب هادئ وبإسداء النصح... والتزمت بتعليمات المشير الجمسي بعدم اطلاق الرصاص نهائياً.. ولكن حدث اشتباك بالرصاص بين القوة الموجودة في شارع الأهرام وبعض المتظاهرين ووقع ضحايا عددهم ٨ من المواطنين وأصيب ثلاثة من أفراد القوات المسلحة.. وهنا يمكن القول أن المظاهرات بعد اشتعالها لم تقتصر على الرفض لرفع الأسعار فقط.. بل أندست فيها بعض العناصر التي تهوى السلب والنهب.. والتدمير.. ولم يفلت محل واحد بوسط القاهرة من تدمير المتظاهرين.. وبهذا أطلق عليها السادات أنتفاضة الحرامية بسبب دخول بعض هؤلاء في المظاهرات وأسفرت هذه الأحداث عن مقتل ١٦٠ شخصا بين مدنيين وعسكريين من رجال الشرطة.

وكانت تصرفات الجمسي العاقلة وراء السيطرة على هذا الرقم ومنذ هذه الفترة وجد الرئيس السادات نفسه أمام منعطف خطير وأصدر قراراً بفرض الأحكام العرفية وكانت هذه البداية للغضب الشعبي وانهيار حكم السادات.

وتوقفت خطوات الإصلاح الاقتصادي بسبب الرفض الشعبي لقرارات رفع الأسعار.. وكان هذا بالطبع سبباً في تراكم الأعباء على الاقتصاد القومي.. وقد يرجع هذا إلى أن مجموعة القيسوني نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية كانت تركز في علاجها على تنفيذ إصلاحات جذرية وبطريقة فجائية.. وكانت المجموعة تضم الدكتور صلاح حامد وزير المالية.. والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والدكتور محمد محمود الأمام وزيراً للتخطيط ورغم حرص المجموعة الاقتصادية على تنفيذ هذه الاجراءات المفاجئة والكبيرة في رفع الأسعار فإنها لم تسع إلى التمهيد الإعلامي لها وظلت الصحف قبل هذه القرارات تتحدث عن تثبيت الأسعار واستمرار الدعم.. وغيرها من المانشيتات الباهتة التي تدرك الصحف أنها في أغلب الأحوال غير صادقة.. وفي ظل هذا الجو فإن قرارات الأسعار وزيادتها خرجت فجأة من تحت قبة البرلمان خلال إلقاء القيسوني لبيانه.. وكان هذا سبباً رئيسياً في حدوث المظاهرات واستجابت الجماهير لنداءات القوى اليسارية بالانخراط فيها.. وبالطبع في ظل المظاهرات تظهر الفوضى وتتزايد حوادث السلب والنهب والتخريب.. وهذا ما حدث بالفعل.. ويحدث في كل الحالات المماثلة وفي أي بلد في العالم.

اتهام اليسار بإشعال المظاهرات

ومنذ هذه الأيام والرئيس السادات يطلق صيحاته محذراً لفصائل اليسار لأنهم كانوا وراء إشعال المظاهرات وقال في تصريحات للصحف يوم ٢٠ يناير:

.. لن يفلت مدبرو الشغب من قبضة شعب مصر ووقف ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب ليؤكد للنواب، أن الحركة الشيوعية رفضت الالتزام بالشرعية.. وأن قيادات التآمر تخضع لأربعة تنظيمات سرية أخطرها تنظيم حزب العمل الشيوعي المصري..

وترتب على هذه الأحداث أن الرئيس أنور السادات بدأ يسيطر عليه القلق والتوتر.. وتم تأجيل زيارة الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو وأعلن أن ذلك بسبب وفاة رئيس الوزراء اليوغسلافي وأصدر المستشار إبراهيم القليوبي النائب العام قراراً يحظر النشر حول التحقيقات مع المتهمين في أحداث الشغب.. وبلغ عددهم ١٢٧٠ متهماً.

وفي يوم ٢٣ يناير ١٩٧٧ بدأت الحياة الطبيعية تعود للعاصمة والمدن الكبرى (وصدر قرار برفع حظر التجول وسحب قوات الجيش من الشوارع.. وتم الاتفاق على تنظيم دوريات مشتركة من الشرطة والقوات المسلحة في الشوارع للمحافظة على الأمن والنظام).

وعقد الرئيس أنور السادات عدة اجتماعات لمناقشة الموقف مع كبار المسئولين والاستعداد لعلاج أي مواقف جديدة..

وحضر هذه الاجتماعات حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية..

.. وسيد مرعي مساعد رئيس الجمهورية وممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء ومصطفى خليل الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي العربي.. وإسماعيل فهمي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والفريق أول محمد عبد الغني الجمسي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية وكمال حسن على رئيس المخابرات العامة..

وكانت المناقشات تتركز حول مواجهة أي تحركات جديدة للتنظيمات اليسارية التي استثمرت بكفاءة قرارات رفع الأسعار واستجاب لهم الغالبية العظمى لأن هذه القرارات كانت تؤثر عليهم وتمس قوتهم اليومي.

تصرفات جديدة بعد المظاهرات

قبل انتفاضة يناير كان الرئيس السادات يشعر بالتجاوب الشعبي معه.. وكان يعتقد أن الناس تحبه وتذكر له دوره الرائد في انتصار أكتوبر.. ولكنه لم يتوقف عن موجات الوعود

التى لم تحقق الرخاء للناس وبعد أحداث الانتفاضة.. لجأ إلى استخدام الطائرة فى تنقلاته الداخلية وحتى يوم وفاته.

وكان يرتدى القميص الواقى من الرصاص فى معظم الأحيان باستثناء يوم اغتياله..

ولم يكن ينام ليلته فى مكان واحد.. ولعله كان يتوقع شيئاً ما فى أى لحظة.. بعد أن شعر بالغضب الشعبى لأول مرة وبصورة لم يسبق لها مثيل منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

كان يعقد الاجتماعات فى منزله بالجيزة فى المساء ثم يسافر ليقضى الليلة بالاسماعيلية أو القناطر الخيرية.. أو ربما فى برج العرب.. أو الاسكندرية أو أسوان خلال الشتاء..

وبدأ السادات يجوب البلاد من الشمال إلى الجنوب ويلقى الخطب ولم يشعر بأى ملل من تكرار التنديد بانتفاضة الحرامية والتنديد بتصرفات الشيوعيين.. ومغازلته للتيار الدينى والجماعات الإسلامية ورفع شعار دولة العلم والإيمان..

وكان يراجع بنفسه كل ما يتعلق بالأسعار حتى لا تتكرر الكارثة مرة أخرى.. بل وحذر من أى قرار حيوى لا يعرض عليه.. وسارع السادات الى الدول الصديقة يطلب المنح والقروض والمعونات.. وأنهالت على مصر فى عهده القروض قصيرة وطويلة الأجل حتى أن الديون المدنية كانت يوم توليه الرئاسة فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ لا تتجاوز ٣ مليارات دولار أمريكى ويوم اغتياله فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ كانت هذه القروض المدنية فقط تزيد على ٢٥ مليار دولار.. وذلك عدا الديون العسكرية.

وكانت مؤسسات ومنظمات التمويل الدولية وبعض الدول خلال فترة الازدهار بعد الطفرة البترولية تعانى من وجود فائض فى السيولة لديها.. وفتحت أبوابها وخزائنها للوفود المصرية التى تسافر لعقد القروض والتى وضعت مصر فى اختبار دقيق رغم أن غالبية هذه القروض استخدمت فى مشروعات البنية الأساسية ولكن جانبا منها ذهب للوسطاء والسماسرة.. وربما لم تتمكن بعض الجهات المصرية حتى الأن من استخدام جزء من هذه القروض رغم حلول مواعيد سداد أقساطها وفوائدها.. كما كانت بعض الجهات والهيئات والوزارات تعقد اتفاقيات للحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية وهى تدرك أنها لا تستطيع سدادها..

كانت الموازنة العامة هى التى تتحمل الأعباء.. وكل جهة تبرم القروض كما تريد.. ولا تتحمل أى مسئولية فى السداد وهو أمر انتهى تماماً فى بداية عهد الرئيس حسنى مبارك حيث أصدر تعليماته بأن تقوم كل جهة بسداد ماتحصل عليه من قروض لترشيد استخدام القروض الأجنبية.

مظاهرات الطعام عام ١٩٧٧ حيث خرجت الجماهير احتجاجا على قرارات رفع الأسعار رغم أن الصحف كانت تبشر الرخاء.



الجماهير الغاضبة احتجاجاً على رفع الأسعار وهى تحرق وتدمر وتقتحم المحلات ولهذا كان يقول عنها الرئيس السادات أنها انتفاضة الحرامية رغم أنها كانت ثورة جياع.



الرئيس السادات يتسلم من د. على لطفى وزير المالية عملة تذكارية بمناسبة توقيع اتفاقية السلام.. ولم يكن يتوقع أن الرئيس قرر عزله بسبب ما قيل عن ملاحقته لرجال الأعمال والمستثميرين.



الدكتور صلاح حامد وزير المالية يفكر بعد مظاهرات عام ١٩٧٧ التى اشتعلت بسبب زيادة الأسعار دون أى تمهيد اعلامى.



الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس مجلس الوزراء كان يحاول تطبيق، روشتة صندوق النقد دون مراعاة للبعد الاجتماعى ولهذا اشتعلت المظاهرات فى الشوارع.



الفصل الثانى

- السادات ورموز الفساد
- وليمة بصل على أرض الصالحية!!
- حكاية السادات مع على حمدى الجمال.
- من هو كبير المنافقين؟
- أسرار عزل وزير المالية على لطفي.

السادات ورموز الفساد الصغيرة

منذ بداية ١٩٧٩ ظهر الضيق والقلق على تصرفات الرئيس السادات وكانت موجات الفساد قد انتشرت فى طول البلاد وعرضها.. بين الكبار والصغار على حد سواء.. وترددت مقولة فى الشارع المصرى..

أخطف وأجرى.. والرزق يحب الخفية.. وكان الحديث لا يتوقف عن فرص تجميع المال من صفقه أو عمولة.. أو سمسرة.. أو نتيجة توصية لانجاز عمل ما.. فالهدف هو المال والمال وحده فقط.. فالشوارع تكتظ بالسيارات المرسيدس الفارهة.. والطبقة الجديدة التى ظهرت فى عصر الانفتاح أصبحت تقيم الأفراح والليالى الملاح بسبب وبدون سبب. أفراح وأعياد ميلاد.. حتى الطلاق أقيمت له حفلات..

حدث كل هذا.. والغالبية العظمى من المصريين وفى مقدمتهم العاملون بالدولة والقطاع العام يعانون من قسوة الحياة وأرتفاع تكاليف المعيشة.. ومن يعمل فى الحكومة يحصل على مرتب محدود لا يواجه متطلبات الحياة.. والقطاع العام بسبب هجمة الأستيراد القاسية تحول إلى انقاض وتناقصت الأجور والحوافز.. وزاد الضيق والقلق لدى هؤلاء البسطاء أيضاً..

وتحدثت الحكومة وأجهزتها طويلاً عن دعم السلع الضرورية.. وكانت هذه السلع فى الحقيقة ولا تزال تذهب إلى غير المستحقين وإلى الوسطاء والسماسرة واخترقت الرشوة غالبية من يشرفون على صفقات هذه السلع أو يعملون فى توزيعها..

وفى نهاية هذا العام ١٩٧٩.. فكر الأستاذ محسن محمد رئيس تحرير جريدة الجمهورية فى حملة صحفية عن لصوص المدينة. والمتاجرين بقوت الشعب وطلب منى رئيس التحرير بوصفى رئيساً للقسم الاقتصادى بالجريدة الأعداد لهذه الحملة.. والأستعانة بالزملاء فى القسم الاقتصادى وتم البدء فى تنفيذ هذه الحملة وبدأت فى الصحفة الأولى تحت عنوان «هؤلاء ضبطناهم أمام المجمعات».

وقدمنا صور وأسماء بعض هؤلاء اللصوص الصغار.. واستمرت الحملة لفترة تزيد على ٨ شهور.. وكانت سيارة جريدة الجمهورية عندما تمر أمام أى مجمع تلقى الرعب فى نفوس هؤلاء لخوفهم من التصوير والتشهير بهم.. وتعرضنا لتهديدات بالقتل ودعاوى قضائية عديدة..

وكشفت هذه الحملة الصحفية عن عصابات منظمة للأستيلاء على السلع المدعمة فقد كانت السلعة تصل إلى المجمع أو الفرع وبعد وصولها بلحظات تختفي ويرجع ذلك إلى تعامل بعض رؤساء المجمعات مع البلطجية والدلالات في تسريب هذه السلع فقد ماتت الضمائر ولم يكن أمام الجميع سوى ماذا يمكن تحقيقه من مكسب .. فقد كانوا يشاهدون نجوم الطبقة الجديدة والكل يحاول الوصول إليهم.. والاقتداء بهم.

وجلس الناس في المقاهي والنوادي والجلسات الخاصة يقولون.. من لم يدخل السجن في عهد الرئيس جمال عبدالناصر فلن يدخله بعد ذلك أبداً مهما كانت الأسباب.. ومن لا يستطيع تكوين ثروة في عهد السادات فلن تتاح له الفرصة مرة أخرى وكان هذا هو شعار الغالبية العظمى من الناس خلال سنوات السادات الأخيرة..

واستمرت الحملة الصحفية ضد المتاجرين بقوت الشعب.. والتفتت الأنظار إليها حتى أن المرحوم حسن حسان رئيس شركة الأهرام للمجمعات في ذلك الوقت كان يقرأ الجريدة صباحاً وقبل الظهر كان يصدر قرارات بنقل وإبعاد عن التعامل مع الجمهور.. لهؤلاء الذين نشرت الجمهورية صورهم واسماءهم من العاملين بالفروع فقد كانت الجريدة تتعق إلى حد كبير مع ما كانت تكتبه بعض أجهزة الرقابة التموينية عن انحرافات هؤلاء الموظفين.

وكشفت هذه الحملة عن رموز الفساد الصغيرة، دلالات وخلفهن صبية وفتيات يقفون في الطوابير لتجميع أي كمية من السلع بمعاونة العاملين بالمجمعات.. وبلطجية وأصحاب السوابق يفرضون قانون القوة والإرهاب والتهديد على مديري الفروع للحصول على السلع للاتجار فيها في السوق السوداء.. وضاق الرئيس السادات بهذه الحملة الصحفية اليومية.. وفي أحد الاجتماعات الدورية مع رؤساء تحرير الصحف أشار إليها.. وقال إن إحدى الصحف دون أن يحددها أظهرت أن كل البلد حرامية.. ليه هذا التشويه.. عازين نعطي صورة أفضل عن بلدنا.

وتوقفت الحملة الصحفية على الفور.. وكانت خيوط الفساد تتشابك في كافة الاتجاهات وأصبح نجوم الفساد هم القدوة وقال السادات المقولة الشهيرة اللي عايز يكسب أهلاً وسهلاً بس يدفع ما عليه من ضرائب.

الموظفون وتحول الولاء للطبقة الجديدة

المقولة التى كانت سائدة فى عصر الانفتاح الاقتصادى خلال سنوات حكم الرئيس السادات كانت تقول : لا تفكر بعقلية الموظفين.. وعليك أن تفكر بعقلية رجل الأعمال.. وكانت هذه العقلية تفكر كيف تكسب وتربح وتتاجر وتتلاعب دون أن يصل إليها أحد.

وتحول البلطجية والعاطلون وخريجو السجون وأصحاب الخبرة فى الفهلوة إلى رجال أعمال وسماسرة ووسطاء.. وكانت وسيلتهم حقيبة سامسونيت وبدلة نظيفة.. وأحياناً سجائر مستوردة أو سيجار وسيارة فاخرة.. وحملوا كروتاً شخصية باسم رجل أعمال..

وبدأت حملة إعلامية سافرة ضد موظفى الحكومة والقطاع العام.. وأصبح موظف الدولة بوجه عام ضيفاً دائماً على رسوم الكاريكاتير فى الصحف والمجلات.. بل فى الأحاديث وفى النوادى والمجتمعات أصبح الموظف معرضاً للتهكم والسخرية..

وتوارى الموظف العمومى فى أغلب المواقع.. وكأنه أصيب بالنكسة وأصبحت الجهود مركزة لتحقيق صالح أفراد وليس صالح المجتمع وتحول ولاء الموظف فى أغلب الأحيان من الدولة والمصلحة العامة إلى الطبقة الجديدة تحت وطأة الغلاء وصعوبة الحياة وارتفاع تكاليف المعيشة.

والعملية كانت أشبه بلعبة الاستغماية فى الريف المصرى فالطفل يدرك أين يختبئ شريكه فى اللعبة ولكنه لا يصل إليه.. وكان الحكم يدرك ماذا يفعل هؤلاء الموظفون ولكن كان هناك رضا وقبول لهذا المسلك.. وأحياناً كان الرئيس السادات يدرك شخصياً بعض حالات وتجاوزات ولكنه يوهم المنحرفين أنه لا يراهم ولا يعرف شيئاً.

وأحياناً كان يوجه لهم العتاب واللوم فقط.. ومنذ هذه السنوات بدأت ظاهرة الفساد فى بعض الأجهزة الحكومية التى أصبح محاصرتها أمراً صعباً وتحتار أجهزة الدولة فى الإمساك بأطرافها فى أحيان كثيرة

السادات واختيار القيادات

حرص الرئيس السادات على مدى ١١ عاما من حكمه على اختيار القيادات بنفسه.. ويعد سماع آراء المقربين حوله بشأنهم مع الاستعانة أحيانا بالمعلومات من الأجهزة المختلفة.. لكن القرار في النهاية يعتمد على رأيه الشخصي..

ومن أقرب المستشارين الذين كانت لديهم القدرة في ترشيح القيادات سواء الوزراء والمحافظين أو رؤساء الأجهزة والهيئات ورؤساء تحرير الصحف السيدة جيهان السادات زوجة الرئيس.. والمهندس عثمان أحمد عثمان والمهندس سيد مرعي يأتي في المرتبة الثالثة..

ويقول عنه الدكتور حسين فوزي عليه رحمه الله (١).

« السادات ألعبان كبير وفي غاية الذكاء والنباهة فحاول أن يتلافى أخطاء عبد الناصر وسلبياته في الوقت الذي يسمح فيه بابراز تلك الأخطاء والسلبيات مع اظهار أنه غير موافق على هذا الأسلوب في الحديث عن عبد الناصر ويتحمل المسئولية عن كل قرار من قراراته كما كان يعلن دائماً.. وهذه سياسة الوجهين.. ولكن هذه السياسة « أتلخبطت » في أواخر أيامه ولم يستطع أن يسير فيها إلى النهاية فأفلتت الأمور من يده ولم يعد يستطيع السيطرة على أعصابه أمام منتقديه ».

ويقول عنه الدكتور حسين فوزي. أنه رجل كتوم وأغواره عميقة ولا تستطيع أن تتبين من ملامحه إذا كان موافقاً على الموضوع الذي تطرحه أمامه أو لا.

وهذا التوصيف الدقيق للرئيس السادات يوضح بجلاء أنه كان يلجأ إلى المناورات والألاعيب في اختيار القيادات.. ويستخدم هذا لضرب آخر.. أو هكذا كان يلعب على الوجهين.. ولم يستمر ذلك طويلاً.

---

١ - مجلة الإذاعة والتليفزيون في ٣ سبتمبر ١٩٨٨ .

وليمة بصل على أرض الصالحية!

فى شهر يوليو ١٩٧٥ شاهد الرئيس الراحل أنور السادات خلال زيارته لمدينة السويس رئيس أحد الأجهزة المختصة بالتعمير وهو يؤدى عمله بكفاءة كان يرتدى «أفرول» ويضع على رقبته منديل محلاوى والعرق ينهال على جسمه وكأنه خرج توا من حمام للسباحة..

والتفت السادات إلى المهندس عثمان أحمد عثمان قائلاً :

من الولد ده يا أبو عفان..

ورد عثمان .. اسمه (...............).

وقال الرئيس السادات لمعاونيه عايز معلومات كافية عنه... وبعد أسابيع تم تعيينه محافظاً.. ثم عين وزيراً بعد ذلك لإحدى الوزارات الهامة..

وفى منتصف عام ١٩٨١ قبل اغتيال السادات اشتكى المسئولون عن مشروع الصالحية من مضايقات بعض الأجهزة التنفيذية وعدم صرف الاعتمادات المالية للمشروع..

وقرر الرئيس السادات أن يذهب بنفسه إلى المشروع الذى كان يعتبره بروفة لاقتحام الصحراء وزراعة الأراضى الجديدة.. وقبل أن يصعد الطائرة قال لمعاونيه .. عايز المسئولين عن الزراعة والتعمير والمرافق والمالية.. كلهم ينتظرون فى الصالحية..

وهبطت الطائرة فى أرض الصالحية.. وخرج منها الرئيس السادات وكان يبدو فى قمة غضبه وذهب لتفقد المزارع والمشروع وبدأت الجولة فى حقل طماطم.. وقدم له عمال المشروع عينة من إنتاجه المتميز.. وتناول الرئيس السادات ثمرة واحدة ونظفها من تراب الأرض.. وأكلها.. وقدم أخرى إلى هذا المسئول وهو يقول له .. شوف خير أرض الصالحية.. وقام بتناول الثمرة ولم يرد بكلمة واحدة على الرئيس..

ثم اتجه الرئيس السادات إلى حقل بصل.. وكان إنتاج الصالحية يتميز بحجم البصل الكبير ولونه المميز.. وقدم له العمال عينة من هذا الإنتاج الذى تم تصدير جزء منه فى هذا العام.. وتم طرح الجزء الآخر فى منافذ أقامها المشروع لتوزيع إنتاجه بالقاهرة الكبرى..

وقام الرئيس السادات بفحص إنتاج البصل.. وتأمل الحجم الكبير لها.. ثم قدم واحدة إلى المسئول وهو يقول له.. هو ده خير أرض الصالحية.. وفى ظل الارتباك الذى كان يعيش فيه هذا المسئول منذ لحظة وصول الرئيس لأنه كان يدرك أنه المقصود بهذه الزيارة.. التهم البصلة وبقشرتها وسط ذهول الحاضرين.. وانفجر الرئيس السادات ضاحكاً.. شوفوا

طلبات المشروع.. موش عايز روتين وبيروقراطية.. الأرض الجديدة هى الأمل لتوفير الطعام..

وعقب انتهاء هذه الزيارة بساعات عقدت الاجتماعات العاجلة بالقاهرة لصرف احتياجات المشروع من السيولة المالية.. ولكن الغريب أنه عقب أغتيال الرئيس السادات زحفت رمال الصحراء على الجزء الأكبر من الأراضى التى تم استصلاحها واختفت قطعان المواشى والأغنام.. وأغلقت محطات إنتاج الدواجن أبوابها.. وتوقفت محطات الرى عن العمل .. وظهرت حملة ضد مشروع الصالحية باعتباره نموذجاً سيئاً لاستصلاح واستزراع الأراضى لارتفاع التكلفة.. رغم أن كل الذين هاجموا المشروع هم أولئك الذين باركوا تنفيذه.. وتابعوا إنجازاته.. وأرسلوا برقيات التأييد إلى الرئيس السادات لرعايته للثورة الخضراء..!!!

وهذا هى آفة النفاق فى كل عهد.. وفى كل بلد.. (ولعنة الله على المنافقين)... فهم يدركون أن تكلفة الاستصلاح والاستزراع فى بعض الأراضى الجديدة مثل النوبارية أكثر ارتفاعاً من تكلفة الصالحية.. وأن ماحدث فى الصالحية هو تحميل تكلفة أعمال المرافق والبنية الأساسية على تكلفة الاستصلاح والاستزراع للفدان الواحد حتى بلغت نحو ٤ آلاف جنيه أو أكثر.. وربما كان الخطأ الأكبر فى تنفيذ هذا المشروع أنه تم تنفيذه منذ البداية بالقروض من البنوك وبدون رأس مال يذكر لهذا المشروع.

وهم الذين أخطأوا ولكنهم يحاولون التهرب من المسئولية وإضاعة ما تم إنفاقه فى تراب الصالحية من استثمارات واتفقوا جميعاً على تحميل المسئولية للسادات بعد وفاته .

السادات وعلى حمدى الجمال

عقب عودة السادات من واشنطن وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد فى نوفمبر ١٩٧٨.. كان وزير الخارجية المصرى محمد إبراهيم كامل قد اعترض على الاستمرار فى المباحثات وقدم استقالته أو طلب ذلك ولكن السادات أبعده عن المفاوضات حتى يعزله.. وفى مطار القاهرة الدولى عقب الانتهاء من المؤتمر الصحفى.. اقترب المرحوم على حمدى الجمال رئيس تحرير جريدة الأهرام فى ذلك الوقت من السادات.. قائلاً بهدوء ملحوظ.. ياريس إبراهيم كامل ابنك وكلنا أولادك وسيادتك تعالج الموضوع بروح الأبوة.. وموقف إبراهيم كامل يمكن احترامه حتى ولو لم نأخذ به..

وانفجر السادات وبقوة فى المرحوم على حمدى الجمال.. ايه ياعلى.. ايه ياأخويا.. هتعمل لى فيها صحفى روح يا أخويا روح.. دا المقال بتاعك قبل السطر الثالث فيه أشعر أننى عايز أنام. روح أنا موش عايز أحد يتجاوز حدوده .. الزم حدودك ياعلى.. (وشعر المرحوم على حمدى الجمال بالإهانة أمام زملائه الصحفيين وبعض الرسميين الذين كانوا فى استقبال السادات وأصيب الرجل بعدها بالمرض والاكتئاب وسافر للعلاج فى الخارج.. وعاد جثماناً فى صندوق ودفع حياته ثمنا لنصيحة كان يقصد بها وجه الله والوطن.. وعقب وفاته بدأ الصراع على رئاسة تحرير جريدة الأهرام.. بين الأستاذ إبراهيم نافع رئيس القسم الاقتصادى والأستاذ زكريا نيل رئيس قسم الشئون العربية.. وحسم الصراع لصالح إبراهيم نافع حيث عين مشرفاً على التحرير فى سبتمبر ١٩٧٩. وصدر قرار تعيين إبراهيم نافع رئيساً لتحرير الأهرام فى ١٠ ديسمبر ١٩٧٩.

من هو كبير المنافقين..؟

قبل اغتيال الرئيس أنور السادات بنحو أربعة شهور كان أحد المسئولين التنفيذيين يحمل أوراقه لعرضها عليه فى استراحة القناطر.. حيث كان الرئيس فى حالة تنقل شبه دائمة بين الاستراحات العديدة التى كان يتردد عليها لأسباب أمنية وعند دخول المسئول إلى باب الاستراحة فى القناطر.. كان الرئيس السادات يجلس فى حديقة الاستراحة وظهره للباب.. وأخذت كلاب الحراسة تنبح. ورجال الحرس فى حالة استعداد وهم يرافقون الضيف إلى حيث يجلس الرئيس..

وقال الرئيس السادات لسكرتيره الخاص فوزى عبدالحافظ.. مين اللى جاى يافوزى.

(ورد فوزى عبدالحافظ .. الدكتور (.................).

وقال الرئيس.. حضر كبير المنافقين ....

وهكذا كان يدرك حقيقة من يتعامل معهم.. البعض كان يعتقد أنه يستطيع خداع الرئيس السادات وهو وحده كان يستطيع خداع الجميع.. وهى سياسة استطاع اتقانها فى تعاملاته.. وخلال هذه الفترة كان النزاع مستمرا بين الدكتور عبدالرازق عبدالمجيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية والدكتور فؤاد محيى الدين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

كان فؤاد محيى الدين يشعر بالغيرة من اقتناع الرئيس السادات بموهبة الدكتور عبدالرازق عبدالمجيد.. الذى كان يحظى باعجاب وتقدير مؤسسات التمويل الدولية..

وبعض الخبراء الأجانب فى مجال الاقتصاد حتى أن الرئيس السادات أطلق عليه لقب أيرهارد مصر.. وشبهه بمستشار ألمانيا الاتحادية الذى أشرف على إعادة بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.. وكان يثق فى قدرته على بناء الاقتصاد المصرى.. واستطاع الدكتور عبدالرازق عبدالمجيد إقناع الرئيس السادات بأن البلد متخمة بالنقد الأجنبى.. ووقف فى مجلس الشعب ليقول إن الدولارات موجودة ومعبأة فى زكائب.. وأنه لا توجد مشكلة.. ووصل به إلى القسم برحمة أمه بأن ارتفاع سعر الدولار خلال هذه الفترة تعبير عن حالة مصرية .. فالدولار مثل الملوخيا فى الزمالك أعلى من شبرا وحسب المنطقة وهو تشبيه غريب وانهالت على مصر خلال السنوات الأخيرة لحكم الرئيس السادات القروض طويلة وقصيرة الأجل حتى أن السيولة التى كانت موجودة خلال هذه الفترة لو نجحت الأجهزة الاقتصادية فى استخدامها فى مجال الاستثمار لأصبحت مصر من القوى الأقتصادية الكبرى فى المنطقة.. ولم تكن هناك أى صعوبات فى سداد أقساط هذه الديون.. ولعل هذه الفترة التى فتحت الأبواب على مصراعيها للاقتراض ولتسهيلات الموردين هى التى صنعت لنا أزمة المديونية التى ترهق الاقتصاد القومى رغم كل ما بذل من جهود لخفضها فى ظل قيادة الرئيس مبارك حيث تم خفضها إلى أقل من ٥٠٪ وبلغت حتى نهاية أغسطس ٢٠٠٠ نحو ٢٨ مليار دولار للديون المدنية فقط.

قصة عزل على لطفى من وزارة المالية

حاول الدكتور على لطفى وزير المالية فى وزارة الدكتور مصطفى خليل وضع إجراءات صارمة لمكافحة التهرب الضريبى وملاحقة المتهربين الكبار وكانت سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أعلنها الرئيس أنور السادات فى عام ١٩٧٤ وبدأت بإصدار قانون الاستثمار ورأس المال العربى والأجنبى قد تحولت إلى سياسة الانفتاح على الاستيراد والصفقات السريعة.. وظهر السماسرة والوسطاء.. والتلاعب فى منافذ الجمارك وفشلت أجهزة الجمارك فى ضبط المهربين.. وأصبحت مظاهر الإنفاق واضحة فى شوارع القاهرة.. والحفلات.. والسيارات الفاخرة ومظاهر الإنفاق الأخرى.. ولكن حصيلة الضرائب لم يطرأ عليها أى تطوير ووضع الدكتور على لطفى سياسة جديدة لملاحقة المتهربين حيث أنشأ مكتباً لمكافحة التهرب تحت رئاسته.. يتلقى منه الوزير تقريراً يومياً وذلك بالإضافة إلى إدارة مكافحة ومباحث التهرب التى كانت تعمل بأسلوب بيروقراطى.. وربما تم اختراقها.

وكانت توجيهات على لطفى واضحة.. لا يوجد كبير فوق المحاسبة وتابع مكتب التهرب التابع لوزير المالية إعلانات بيع السيارات الجديدة والمناقصات.. وصفقات الاستيراد.. وبدأت أجهزة الضرائب تقترب من الرؤوس الكبيرة.. وبعض كبار المتهربين الذين كانوا يعملون فى سوق الاستيراد..

وأرسلوا إلى الرئيس السادات من يقول له .. هذا الرجل سيؤدى إلى خراب البلد.. وسيهرب كل مستثمر عربى أو أجنبى من مصر.. وكأن الانفتاح والاستثمار يعنى العمل بعيداً عن القوانين والإصرار على مخالفتها.. وقالوا المقولة الشهيرة رأس المال جبان ولابد من توفير عوامل الطمأنينة.. وقالوا عزل هذا الرجل ضرورة عاجلة..

واستدعى الرئيس أنور السادات الدكتور على لطفى إلى منزله بمحافظة الجيزة فى عصر أحد الأيام وكان عقب صلاة الجمعة فى شهر مايو ١٩٨٠.. وقال له السادات فى بداية المقابلة.. أننى أتابع موارد الدولة وأنا أرى أن من يكسب عليه أن يدفع حق المجتمع والدولة علشان أعين الفقراء وقال السادات بطريقته الحازمة «برافوا يا على أنا مبسوط من إجراءات الضرائب الأخيرة وأنا عايز آخذ من الأغنياء علشان أدى الفقراء.. واللى يكسب لازم يدفع..».

وكعادة الرئيس السادات لم يفصح للدكتور على لطفى عن شئ.. بل أشاد بجهوده.. ولكن لم تمض سوى أيام معدودة حتى فوجئ الدكتور على لطفى بقرار عزله من وزارة المالية ودفع بذلك ثمن إخلاصه فى عمله.. وملاحقة المتهربين ولكن تم إنصاف الدكتور على لطفى عندما عينه الرئيس مبارك رئيساً لمجلس الوزراء بعد أن ظل لعدة سنوات يعانى من أسلوب عزله من وزارة المالية وكان ذلك فى عام ١٩٨٥ بعد استقالة حكومة الفريق أول كمال حسن على التى جاءت عقب حكومة فؤاد محيى الدين التى شارك عدد كبير من أعضائها فى الحكم خلال عهد الرئيس السادات ثم عين بعد ذلك رئيساً لمجلس الشورى.

الفصل الثالث

- الفتنة الطائفية
  وبداية النهاية.
- ثورة سبتمبر المزعومة واعتقال ١٥٣٦.
- السادات يهدد صحفيا أمريكيا بالقتل.
- أسرار يوم اغتيال الرئيس.

الفتنة الطائفية
وبداية النهاية!

عاشت مصر ثلاث سنوات من القلق والتوتر المتبادل بين أجهزة الحكم وفصائل المعارضة.. منذ عام ١٩٧٩ وحتى اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١.. لم تتوقف عمليات الإثارة والتهييج والشتائم..

ووقعت أحداث الزاوية الحمراء فى يونيو ١٩٨١.. وهى حادثة بسيطة ولكن البعض حاول أن يجعل منها فتنة طائفية وهو مصطلح مستورد وغريب عن طبيعة المصريين الذين يرددون فى كل وقت الدين لله والوطن للجميع.. وليس هناك تفرقة بين مسلم وقبطى.. ولو أصيب الوطن بضرر فلن يفرق بين هذا أو ذاك..

ولكن فصائل المعارضة وبعض المناهضين لحكم السادات والمعارضين لتصرفاته وجدوا فى خناقة بسيطة فى الزاوية الحمراء بين رجلين تصادف أن أحدهما مسلم والآخر قبطى فرصة لإشعال النار.. وخرجت صحف المعارضة والمنشورات.. واعتلى بعض الشيوخ المساجد ووقف القساوسة فى الكنائس كلهم اتفقوا على شئ واحد هو إشعال النار وامتلأت النفوس بالمرارة والحقد وتناقلت الشائعات أرقاما وهمية عن القتلى بين الطرفين.

وفى حوار أجراه الصحفى إبراهيم سعده. رئيس تحرير مايو مع الرئيس السادات فى ٢٢ يونيو عن الفتنة بجريدة مايو الناطقة بلسان الحزب الوطنى الديمقراطى قال إبراهيم سعده.. ماذا وراء أحداث الفتنة الطائفية (رد السادات.. البعض يلعب النار.. وستتصدى بالقوة لمنع تكرار ما حدث فى الزاوية الحمراء.. والمشكلة كانت خناقة بين اثنين تصادف أن أحدهما مسلم والآخر مسيحى ولكنها اتخذت الطابع الدينى..).

وقال إبراهيم سعده.. من هم المهيجون..؟

ورد السادات.. الذين يتمسحون بالمعارضة والذين يحاولون ارتداء ثوب المعارضة.. والهدف الأكبر لهم تصوير مصر أمام العالم فى صورة البلد غير الآمن

ثورة سبتمبر المزعومة..

وتطورت الأحداث.. واشتعلت نيران الفتنة فى كل أنحاء البلاد.. ولم تتوقف الشائعات من أرقام القتلى.. وعن الكنائس التى تعرضت للاعتداءات والمساجد التى أشعلت فيها النيران.. وبدأت دور العبادة مساجد وكنائس تتكدس بها الأسلحة.. وهو أمر ينذر بالخطر.. وكان لابد من اتخاذ عمل ما لتهدئة هذه الفتنة.. ورأى السادات أن الردع ضرورة ورغم أنه أغلق المعتقلات فى عام ١٩٧١ بعد عام من توليه رئاسة الجمهورية وسجل بذلك أول انجاز فى حياته كرئيس دولة بعد صراعه مع مراكز القوى على السلطة فى عام ١٩٧٠.. إلا أنه فكر فى إعادة افتتاح المعتقلات من جديد..

وخرجت الصحف القومية تمهد لهذا العمل.. وظل السادات يجوب البلاد ويلقى الخطابات يندد فيها بصناع الفتنة ولكنهم لم يتوقفوا..

وبدأت المواجهة الأخيرة.. وفى يوم ٥ سبتمبر عام ١٩٨١ خرجت الصحف القومية بالعناوين التالية..

الجمهورية : ثورة ٥ سبتمبر السادات يعرضها على الشعب..

الأهرام : ثورة فى العمل الداخلي تبدأ اليوم

أخبار اليوم : أسرار المؤامرة.. السادات سيقدم اليوم.. لممثلى الشعب وثائق تكشف كل أبعادها ومدبريها..

وقال جريدة الجمهورية : يلقى الرئيس السادات خطاباً اليوم للشعب سيعرض الرئيس ١٢ قانونا وقرارا أو إجراء يرى أنها توقف الخطر الذى يهدد البلاد من جراء الفتنة الطائفية وذلك طبقا للدستور.. ويشرح أبعاد المؤامرة مما جمع بين الرجعيين فى عهد ماقبل الثورة والجماعات الإسلامية وكانت الخطة فى كل الأحوال إثارة الفتنية الطائفية.. وعلى سبيل المثال فإن كلاً من حلمى مراد وفتحى رضوان من حزب العمل وقد تم التحفظ عليهما.. كانا يذهبان للمساجد ويخطبان فيها محرضين.

وقالت الأهرام.. ثورة فى العمل الداخلى تبدأها مصر من اليوم السادات يكشف فى خطابه للشعب التفاصيل المذهلة المؤامرة... الفتنة عدد المتهمين يرتفع إلى ١٦٠٠ تذاع أسماؤهم اليوم..

اعتقال ١٥٣٦ من رجال الدين والأحزاب..

وقبل أن يلقى السادات خطابه كانت أجهزة الأمن قد قامت باعتقال ١٥٣٦ شخصاً من السياسيين ورجال الدين والصحفيين ورجال الجامعات.. ومنهم ٤٦٩ من جماعة التكفير والهجرة و ٢٣٠ من الجماعات الإسلامية و ١٠٠ من الجماعات الإسلامية والأخوان المسلمين والأئمة و٢٥٩ من مثيرى الشغب من المسلمين والأقباط و ١٠٧ من القيادات المسيحية المتطرفة و ٥٧ تم القاء القبض عليهم فى أحداث الزاوية الحمراء و ١٢ لاتهامهم بالتخابر مع السوفييت و ٢٤٠ من المحكوم عليهم لارتكابهم جنايات و ٣١ من المناهضين للحكم منهم ٥ من الصحفيين و ٢ من مراكز القوى .. و ٢٦ من الأحزاب منهم ١٦ من التجمع و ٧ من حزب العمل و ٣ من الوفد الجديد.. وقالت عنه الصحف القومية كلها بلا استثناء حزب لويس السادس عشر.. تقصد فؤاد سراج الدين .. وكان السادات هو صاحب هذه التسمية وخرجت الصحف تعلن تأييدها لقرارات التحفظ وتؤيدها وتطالب بالمزيد.. وقالت الجمهورية.. فى عدده الصادر يوم ٥ سبتمبر.

أمس رحب الشعب بقرارات التحفظ على أسماء كانت تظن نفسها كبيرة أو لامعة.. فكشفها نور الحقيقة وبانت على أصلها عمياء حاقدة.. تسئ للوطن وتخون أمنه واستقراره واليوم سيزيد التفاف الشعب حول قائده..

وبهذا اتهمت الجمهورية كل أولئك الذين تم التحفظ عليهم بالخيانة للوطن.. وهو أمر بعيد عن الحقيقة فهم يعارضون السادات ولا يمكن اتهامهم بالخيانة وبينهم وطنيون ومصريون شرفاء قدموا للوطن العرق والجهد ولكنهم مجرد معارضين للسادات.. ولكنها تطبق مفهوم السادات فإن معارضة الرئيس وكبير العائلة .. هو معارضة لمصر وخيانة لها..

وفى يوم ٦ سبتمبر .. خرجت الصحف بالمانشيتات موضحة فقرات رئيسية من خطاب السادات.

(وقالت صحيفة الأهرام.. السادات يحمى الوحدة الوطنية.. الاستفتاء الخميس على ١٠ قرارات ثورية..

حل الجماعات الإسلامية والتحفظ على أموالها.

عزل البابا شنودة وتشكيل لجنة أساقفة.

التحفظ على ١٥٣٦ من مثيرى الفتنة.

نقل بعض أساتذة الجامعات والصحفيين ذوى النشاط الضار.
حظر استخدام دور العبادة لأغراض سياسية.
السادات يعلن لن أرحم رؤوس الفتنة بالقانون..
ووقف الدكتور صوفى أبو طالب فى مجلس الشعب قبل خطاب.. السادات يقول له ..
(الشعب يطالبك بثورة جديدة .. يدنا فى يدك نقتلع جذور الفتنة وهنا كانت الكارثة فلم يكن من بين مستشارى السادات من يقدم النصحية لوجه الله والوطن.. ولكنهم كانوا يجاملون الرجل ويقدمون له الولاء بلا تحفظ ولا تردد حتى لو كان الخاسر فى النهاية الشعب والوطن..

وبعد الاعتقالات.. رحبت الصحف القومية كعادتها دائماً فى تأييد القرارات.. وأطلقت على حملة الاعتقالات ثورة سبتمبر (وقال الأستاذ محسن محمد رئيس تحرير جريدة الجمهورية.. هذه ثورة ثالثة تأتى قبل ٤ أيام من الذكرى المئوية للثورة العرابية).
(وقال الأستاذ موسى صبرى رئيس تحرير الأخبار.. هذه إجراءات شجاعة لا يأخذها الا السادات ولست كلبا للسلطة).
(وقال الأستاذ إبراهيم سعده رئيس تحرير مايو.. وأخبار اليوم نتيجة الاستفتاء معروفة قبل إجرائها..).

السادات يهدد صحفياً أمريكياً بالقتل..

وفى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٨١ عقد الرئيس السادات مؤتمراً صحفياً وسأله صحفى أمريكى.. هل ناقشت مع الرئيس الأمريكى ريجان هذه القرارات..
ورد السادات غاضباً وبصوت عال.. لولا الديمقراطية لضربتك بالرصاص .. وخلال أيام تم إنذار المراسل الأمريكى بمغادرة البلاد.
وعاد السادات يقول فى مؤتمره الصحفى أمريكا وقفت إلى جانبنا فى قضية السلام وساعدتنا فى لحظات تخلى عنا فيها العرب..
وهكذا كان السادات عصبيا إلى درجة كبيرة حتى أنه هدد المراسل الأمريكى بالقتل لسؤال يبدو خبيثا ولكن الصحافة الأمريكية الحرة ترى أن من حقها أن تسأل ما تريد ولم يكن يعتاد على هذا الأسلوب.. كما أنه كان ينتهز كل فرصة للحديث للهجوم على العرب والتنديد بمسلكهم ومقاطعتهم لمصر..

وقال فى هذا المؤتمر أيضاً.. نائب رئيس حزب العمل حرض على الفتنة الطائفية فى المساجد.. ويقصد الدكتور محمد حلمى مراد.. وهيكل نشر مقالات وأحاديث وأجرى اتصالات لتشويه صورة مصر..

وفى يوم ١٢ سبتمبر.. خرجت الصحف تعلن نتيجة الاستفتاء المزعومة والمشهورة برقم الخمس تسعات.. وعلى صدر الصفحات الأولى صورة اللواء محمد نبوى إسماعيل وزير الداخلية وهو يقف أمام الرئيس يبلغه بنتيجة الاستفتاء والذى لم يذهب إليه أحد.. ولم تذهب إليه إلا أعداد محدودة وهى مستلزمات التصوير لأجهزة الإعلام والتليفزيون وباستثناء الاستفتاء على اختيار نائب رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك رئيساً للجمهورية فقد شعر المصريون بالخطر ولهذا ذهبوا بإجماع لم يسبق له نظير.. وذلك عكس ما حدث فى كل الاستفتاءات السابقة..

كانت نتيجة استفتاء نبوى إسماعيل تقول..

١٠ ملايين و ٩٦٥ ألفا و ٩٩٢ قالوا نعم ٦٠٢٧٣ قالوا لا..

وقال النبوى للسادات هذه النتيجة إدانة شعبية لرؤوس الفتنة الطائفية وادعياء المعارضة وبعد ذلك ظل السادات يردد فى خطاباته وأحاديثه للصحف المحلية والعالمية أن للديمقراطية أنياباً أشرس من الديكتاتورية ولا مجال لأنصاف الحلول..

وتطورت الأحداث بصورة مؤلمة حتى كان يوم الأغتيال..

يوم الاغتيال

بعد ٣٤ يوما من حملة الاعتقالات التى قام بها الرئيس أنور السادات وكانت السبب الرئيسى فى تحول مشاعر المواطنين نحوه بشكل ملحوظ ربما كان السادات لا يجد بديلاً امامه عن هذه الحملة البغيضة.. ولكنه حاول استثمار أحداث الزاوية الحمراء للفتنة الطائفية فى التنكيل بالمعارضة الذين أصبحوا مصدر القلق الوحيد له.. كما حاولوا هم أيضاً استثمار الفتنة لزعزعة نظام الحكم..

(خرج أنور السادات فى صباح يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ كعادته فى صباح هذا اليوم المجيد من كل عام فى سيارة مكشوفة من بيته بالجيزة وإلى جواره النائب محمد حسنى مبارك ووزير الدفاع المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة.. وتوجهوا إلى مبنى القيادة العامة للاجتماع وقادة أفرع القوات المسلحة فى غرفة العمليات التى أديرت منها حرب

أكـتـوبر.. ثم توجـه بـعـد ذلك إلى مكان العـرض العـسكرى ووصله فى الحـادية عـشـرة والنصف.. وقام بوضع إكليل من الزهور على النصب التذكارى للجندى المجهول.. ثم اتجه إلى مكانه فى منصة العرض العسكرى..).

(وقد رفض ارتداء القميص الواقى من الرصاص فى الصباح رغم إلحاح زوجته السيدة جيهان السادات التى سافرت الى ميت أبو الكوم فى انتظاره عقب انتهاء العرض حيث اعتاد أن يذهب لقراءة الفاتحة على روح شقيقه الطيار عاطف السادات الذى استشهد فى الساعات الأولى لحرب أكتوبر.. وزار الرئيس السادات في القيادة العامة غرفة العمليات ثم توجه إلى أرض العرض العسكرى).

وعندما جلس السادات على مقعده بالمنصة.. صاح أحد كبار ضباط الحرس الجمهورى بصوت مرتفع فين خدمة المنصة..؟

وسمع السادات مايقوله الضابط.. والتفت إليه وهو يتهكم موش عايز حراسة حول المنصة هل تحرسوننى من أولادى.. وكان المعتاد أن يقف صف من الجنود والضباط أسفل المنصة طوال العرض.. وجلس يشاهد فقرات العرض العسكرى. وهو يتبادل الحديث تارة مع النائب حسنى مبارك.. وأخرى مع الفريق أول عبدالحليم أبو غزالة وزير الدفاع.. ثم يتابع فقرات العرض العسكرى.

وفى الساعة الواحدة ودقيقتين ظهراً.. كان مذيع راديو القاهرة يعلن تحليق طائرات الميراج فوق المنصة.. ووصول مدافع عيار ١٣٠ ملليمتر وفى هذا الوقت توقفت سيارة الملازم أول خالد الأسلامبولى أمام المنصة. وكان هذا يبدو مجرد عطل ميكانيكى وعادت السيارة إلى التحرك وخرج منها خالد الإسلامبولى وباقى فريق الاغتيال وأطلقوا الرصاص على المنصة.. وعلى الرئيس السادات بالذات..

وبعد نصف دقيقة تقريباً تبادل الحرس الجمهورى النار مع فريق الاغتيال وساد الهلع والفزع.. وارتفعت أصوات مذعورة تواكبها ضوضاء.. وانخفض صوت مذيع راديو القاهرة.. الذى لم يتمكن من مواصلة حديثه.. وقال أيها المواطنون الأعزاء (إن مصر.. إن مصر.. إن مصر اليوم.. ولم يتمكن من إكمال حديثه.. وبعد قليل سمعت أصوات عسكرية.. أنتم هناك.. لا تتحركوا الزموا أماكنكم...

وقطع التليفزيون إرساله عند إطلاق الرصاص مباشرة.. وأصيب الرئيس السادات وبعض من كان يجلسون فى المنصة.. واستشهد معهم عدد من المصريين والأجانب.. ولقى حتفه بعد نقله إلى مستشفى المعادى.. وفى الساعة الثانية و ٤٠ دقيقة بعد ظهر يوم

الثلاثاء ٦ أكتوبر حرر اللواء طبيب أحمد سامى كريم مدير مستشفى القوات المسلحة بالمعادى وعشرة أطباء مساعدين التقرير الطبى عن حالة وفاة الرئيس السادات وخلاصته أن رسم القلب لم يسجل أى نشاط وأظهر رسم المخ توقفاً كاملاً تأكيداً لحدوث الوفاة واعتبر سبب الوفاة صدمة عصبية شديدة مع نزيف بالأوعية الدموية الكبرى بجدار الرئة اليسرى..

وعقد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة نائب رئيس الجمهورية محمد حسنى مبارك.. وأجرى استفتاء على رئاسة الجمهورية بعد اجماع ممثلى الشعب فى مجلس الشعب على اختيار النائب رئيساً للجمهورية.. وتدافع المواطنون على حضور الاستفتاء ربما للمرة الأولى التى يشهد الاستفتاء إقبالاً غير مسبوق.. وبدأت مرحلة جديدة فى حياة مصر وأيضاً بدأت محاكمات فريق الاغتيال..

فريق الاغتيال

وبعد عدة إجراءات وملاحقات قامت بها أجهزة الأمن تم القبض على فريق الاغتيال وشركائهم..

وهم .. خالد أحمد شوقى الأسلامبولى.

عبدالحميد عبدالعال.

عطا طايل حميده.

وحسين عباس محمد.

وهؤلاء هم الذين قاموا بإطلاق الرصاص والقنابل على المنصة ومات الرئيس السادات.. واللواء حسن علام وخلفان ناصر محمد «عمانى الجنسية» والمهندس سمير محمد حلمى والأنبا صموئيل ومحمد يوسف رشوان.. مصور الرئاسة وشانج لوى «صينى» وأصيب كل من المهندس سيد مرعى.. وفوزى عبدالحافظ سكرتير الرئيس السادات .. ومحمود حسنى عبدالناصر واللواء محمد نبيه السيد واللواء عبدالمنعم واصل وماهر محمد على وعدد آخر من الضيوف الأجانب من جنسيات مختلفة كانوا يجلسون فى المنصة.

وبعد الأربعة الذين قاموا بتنفيذ عملية الاغتيال فى أرض العرض العسكرى يأتى الخامس وهو المهندس محمد عبدالسلام فرج والذى ساهم مع فريق الاغتيال فى الإعداد للخطة وباركها وقدم لهم ما يحتاجون من ذخائر وقنابل.. وهو صاحب كتاب «الفريضة

الغائبة » وهو الذى حرضهم على قتل الرئيس السادات ثم يأتى باقى المتهمين وهم كرم محمد زهدى سليمان وفؤاد محمود أحمد حنفى.. وعاصم عبد الماجد.. وأسامة إبراهيم عبد الحافظ والدكتور عمر عبد الرحمن.. والمقدم عبود عبد اللطيف الزمر بالقوات المسلحة وصالح أحمد صالح جاهين وعبد الناصر عبد العليم أحمد دره وطارق عبد الموجود الزمر ومحمد طارق إبراهيم وأسامة السيد قاسم.. وصلاح بيومى على وعلاء الدين عبد المنعم وأنور عبد العظيم عكاشة.. ومحمد طارق إسماعيل المصرى.. وعلى محمد فراج.. وعبد الله أحمد سالم وصفوت إبراهيم الأشوح والسيد على محمد إسماعيل السلامونى.

وشمل قرار الاتهام ٢٤ شخصا.. لكن ماذا كان يفكر فريق الاغتيال.. وكيف تم تنفيذ الخطة.. وما هى أفكارهم.. وماذا قالوا فى اعترافاتهم حول عملية الاغتيال.. وقد أتيح لى فرصة حضور جانب من الاستجوابات التى تمت لفريق الاغتيال والإطلاع على محاضر الاستجوابات.. كما تابعت وحضرت جميع الجلسات العلنية التى عقدتها المحكمة حتى صدر الحكم يوم ٦ مارس ١٩٨٢.. ومن خلال هذه الاستجوابات وجلسات المحاكمة أقدم ملخصاً لما جرى وأسئلة المحكمة للمتهمين.. والاجابة عليها والتى توضح.. كيف تمت عملية الاغتيال.. وكيف تم التخطيط لها.. وأنها تمت بتدبير مجموعة صغيرة.. كما أن المصادفة لعبت دوراً كبيراً فى نجاحها ولكن هناك أمراً يثير التساؤل من لهجة الخطابات التى كانت توجه من المتهمين فى المحكمة إلى المراسلين الأجانب.. وكانت تتضمن كلمة تثير الاهتمام وهى تقول (لأصدقائنا فى أمريكا..!!).

أنه أمر يثير التساؤل وقد تظهر الأجابة عليه يوما ما.



الفصل الرابع

- اعترافات الاسلامبولى
خطتى لم تكن بها أى نسبه للفشل!
- عطا طايل : كنت اتمنى قتل النبوى اسماعيل.
- احتجاج الشيخ عمر عبد الرحمن علي السجن الانفرادى.
- الخطاب الأخير بتوقيع خالد الاسلامبولى.
- رسائل غاضبه من الاسلامبولى ورفاقه
للكاتب أنيس منصور ومناحم بيجين.

اعترافات الاسلامبولى

قال الملازم أول خالد أحمد شوقى الاسلامبولى. بالقوات المسلحة. فى اعترافاته عن عملية اغتيال الرئيس السادات ..(١).

عمرى ٢٤ سنة..

وفى يوم ٢٣ - ٩ - ١٩٨١ كلفت من قائد الكتيبة الرائد مكرم عبد العال بالاشتراك فى العرض العسكرى.. ولم أكن من القوة المكلفة بذلك وذهبت إلى أرض العرض فى مدينة نصر يوم ٢٤ - ٩ - ١٩٨١ وهو اليوم التالى مباشرة.. وحضرت أول بروفة وانصرفت.. وذهبت إلى المهندس محمد عبد السلام فرج وتناقشت معه فى فكرة الاغتيال ووجدت منه ترحيباً.

وقلت له .. الموضوع يحتاج إلى ثلاثة أو أربعة أفراد وذخيرة وممكن أقوم بأى حاجة تخلصنا فرحب بالفكرة وأبدى استعداده لتوفير الذخيرة والأفراد.

س .. ولماذا عرضت الفكرة بالذات أمام محمد عبد السلام فرج..؟

الاسلامبولى : لانه فقيه وعنده علم بالأمور الدينية وهو عالم وربنا فتح عليه وكنت استريح له وقد عرفت هذا من جلساتى معه واستشارته فى الأمور الدينية وكان يخطب الجمعة ويلقى الدروس عقب الصلاة.

س : ماهو انتماء أخيك محمد والذى كان القبض عليه دافعاً إلى قيامك باغتيال الرئيس السادات وهل كان يشير عليك بقراءة كتب معينة..؟

الاسلامبولى : أخى مسلم وكان يشير على بقراءة كتب ابن تيميه. وهى الفتاوى والجهاد للمسلمين.. وكتاب فى « سبيل الله لأبى الأعلى المودودى » « ونيل الأوطار للشوكانى.. » وأخى محمد ينتمى إلى الجماعة الإسلامية بكلية التجارة جامعة أسيوط ولا أعرف لماذا قبض عليه.. فى حملة اعتقالات سبتمبر التى قام بها السادات.

س : هل سبق استدعاؤك لإدارة المخابرات الحربية ومتى ولماذا؟

الاسلامبولى : نعم منذ عام وكان هذا بسبب رغبتهم فى معرفة نشاطى الدينى وتلقيت تنبيها من الإدارة بالابتعاد عن مساجد معينة وأشخاص معينين وعدم التزمت.. وخاصة مسجد أنصار السنة فى مصر الجديدة..

ملحوظة : كان الاسلامبولى يغلق الراديو ولايسمعه ولا يشاهد التليفزيون.

س : كيف دخل عبد الحميد وحسين للانضمام إلى جنود اللواء فى أرض العرض..؟

١- نص محاضر التحقيقات واستجوابات المحكمة للمتهمين

الاسلامبولى : عملت لهم جواب الحاق ومزقته بعد ذلك ودخلوا بدون أن يعترضهم أحد...

س : من الذى قام بالتفتيش للتحقق من عدم وجود ذخائر أو أبر ضرب النار فى الأسلحة..؟

الاسلامبولى : لم يحدث وكل ضابط مسئول عن الكتيبة التى يعمل بها.

س : وأين قائد اللواء..؟

الاسلامبولى : لم اشاهده.

س : ما هى الخطة التى اتفقتم عليها لتنفيذ عملية الاغتيال..؟

الاسلامبولى : اتفقنا على أن أرمى قنبلة يدوية عند نزولى من السيارة والثانية يرميها أخى عبدالحميد.. ثم يتقدم عبدالحميد وعطا من اليمين وأنا من المنتصف وحسين فى الشمال.

س : كيف تم إيقاف العربة ...؟

الاسلامبولى : قمت بتهديد السائق .. وقلت له إذا لم تتوقف سأنهى حياتك.

س : كيف تمكنت من إدخال شركائك عبدالحميد وعطا وحسين بطريق الاستبدال من الطاقم الأصلى ..؟

الاسلامبولى : كان فيه فردان غياب جندى عادل البسطويسى وآخر اسمه ميلاد وثالث كان عنده ظروف وطلب أجازة وهو جمعه.

س : هل أبلغت قائدك بوجود نقص فى الأطقم..؟

الاسلامبولى : أبلغت قائد الكتيبة وأرسلت له يومية غياب ولم يعط ردا.

س : أنت متهم باغتيال الرئيس السادات فما قولك؟

الاسلامبولى : أنا اعترفت بكل شئ وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

س : أليس هو قائدك الأعلى.؟

الأسلامبولى : نعم ولكن كنت أريد أن أترك الجيش..

س: هل كانت هناك نسبة للفشل فى الخطة وما هو البديل فى حالة الفشل؟

الاسلامبولى : أنا لم أضع خطة فيها أى نسبة للفشل لأنى عارف إيه اللى هيحصل فى العرض حيث شاركت فيه مرتين فى العامين الماضيين وفى نفس الكتيبة..

س : من الذى طلب منك عرض الفكرة وخطة الاغتيال أمام محمد عبدالسلام فرج.

الاسلامبولى : أخ فى الله .. وهو أخ ملتزم فى المسجد والمساجد الأهلية بالذات لأن

مساجد الأوقاف لا تقال فيها كلمة الحق..

س : هل لو اعترض على الفكرة هل كنت ستنفذها؟

الاسلامبولى : إذا أعترض على الفكرة لم أكن أعملها لأنه أفقه منى..

س : هل هو الذى وجهك إلى محاولة إقامة حكم الله سبحانه وتعالى عن طريق القتل..؟

الاسلامبولى : هو الذى التقى معى على هذا الأسلوب فكنا نتدارس أحكام التتار وذلك فى أبواب القتال منذ ٦ شهور.

س : ماذا قال لك فى هذا الشأن..؟

الاسلامبولى : قال لى أرجع إلى مجموعة الفتاوى لابن تيميه وباب الجهاد .. وكنا نتكلم فى القوانين التى تحكم البلاد وأن زماننا مشابه لزمان هذا العصر وهو عصر التتار..

س : وما فتوى ابن تيميه ...؟

الاسلامبولى : وجوب قتالهم.

س : ومن فى مصر مثل التتار؟ ولماذا؟

الاسلامبولى : الحكام.. لأنهم يحكمون بغير كتاب الله..

س : التتار كانت لهم مذابح وفظائع مثل حرق المدن وقتل النساء والأطفال الأبرياء والقاء المراجع الإسلامية فى نهر دجلة حتى أسود ماء النهر فهل فى زماننا من يفعل هذا..؟

الاسلامبولى : يكفى عدم الحكم بكتاب الله..

س : ولكن الرئيس السادات هو الذى أدخل فى الدستور لأول مرة بالبلاد أن الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع وترك لمجلس الشعب وجوب تنفيذ هذا النص الدستورى فكيف تشبهه بالتتار.

الاسلامبولى : يفعل هذا الكلام ليظهر أنه حاكم مسلم يريد أن يطبق الشريعة الإسلامية.

س : وماذا كنت تفعل فى حالة قيام تفتيش على الأبر والذخائر؟

الاسلامبولى : أنا لم أكن عامل ترتيب لهذا..

س : ماذا كانت خطتك لاحتمال قيام الحرس الجمهورى أو حرس الرئيس بفتح النار عليك وإفساد الخطة.

الاسلامبولى : أنا كنت سايبها لله..

اعترافات الشريك الثانى عبدالحميد عبدالعال

عبدالحميد عبدالعال على .. ٢٨ سنة.. ضابط سابق بالدفاع الجوى.. ويعمل بالأعمال الحرة.

س : لماذا تركت الخدمة العسكرية..؟

جـ : منذ تخرجى من الكلية لم يكن لى قراءات دينية ولكنى كنت مواظباً على الصلاة.. وأصوم يوم الأثنين والخميس والليالى القمرية وعينت بعد التخرج فى نجع حمادى.. وساعدنى الفراغ على القراءة.. وحفظت جانبا من القرآن الكريم.. وقدمت استقالتى.. وأطلقت لحيتى وعرضت على قائد الفرقة ووقع على جزاء ثم قبلت استقالتى بعد ذلك..

س : ما هى وسيلتك فى طلب الرزق بعد خروجك من القوات المسلحة..؟

جـ : استخدمت سيارتى الخاصة كسيارة أجره دون تحويلها إلى تاكسى بصفة رسمية وكنت أركب معايا اللى أنا عايزة فقط وكونت مبلغا من المال وأنشأت به المكتبة..

س : ماهى صلتك بخالد الاسلامبولى..؟

جـ : معرفة عائلية منذ الصغر لأن والده صديق والدى وأعرفه منذ كنا فى المرحلة الأبتدائية..

س : محمد عبدالسلام فرج هو صاحب فكرة الأغتيال..؟

جـ : لا أعلم ولكن اللى فاتحنى فيها خالد الاسلامبولى..

س : وهل اتفقت مع خالد ومحمد عبد السلام على اغتيال الرئيس السادات.

جـ : نعم..

س : ومن الذى بدأ فكرة الاغتيال..؟

جـ : خالد ومحمد عبد السلام ووقع اختيارهما على حسين وعطا وبعد يومين أعربت عن رغبتى للمشاركة فيها. وكان ترددى بسبب شكى فى نجاح الخطة.

س : من الذى حدد مهام التنفيذ.. مثلا من يتجه إلى يمين المنصة أو شمالها أو وسطها..؟

جـ : لم يتم الاتفاق على خطة معينة وتركنا التنسيق حسب الموقف.

س : كيف حصل خالد على الرشاش..

جـ : الرشاش خاص بالسائق..

س : ماطولك...؟

س : عندما واجهت المنصة من المنتصف كيف تمكنت من اطلاق النار على الرئيس السادات؟

جـ : رفعت البندقية الألية فى اتجاه السادات والماسورة مائلة لأسفل ٢٠ درجة وكان هو وحده هدفى.. وتمكنت منه...

اعترافات عطا طايل

عطا طايل حميدة رحيل .. ٢٦ سنة .. ملازم أول مهندس أحتياط بالقوات المسلحة..

س : كيف تم الاغتيال ... وكيف تم الاتفاق على الخطة..؟

جـ : أخبرنى خالد الاسلامبولى أنه يدبر خطة ويريد اشتراكى فيها.. ووافقت على أن نلتقى يوم الأحد الساعة ٥ فى محطة المترو أمام الميرلاند.. وتقابلنا وذهبنا إلى شقة عبدالحميد فوجدت حسين وأخبرنا خالد أننا سنقوم باستبدال ملابسنا ونذهب إلى شارع آخر فى نفس المنطقة.. وكان يرتدى الزى العسكرى.. حتى وصلنا إلى قرب استاد القاهرة وإشار لنا على اللواء وسألنا عن الضابط خالد وقلنا للجنود أحنا ملحقين فقالوا لنا انتظروه..!!

وقضينا ليلتنا بالمعسكر واشتغلنا مع الجنود.. وطلعنا خدمات حراسة بأرض العرض.. ويوم العرض طلعنا مع خالد بنفس الطاقم.. وكانت بنادقنا بها الذخيرة .. وأعطى خالد لعبد الحميد قنبلتين وأعطانى واحدة منهما. وعندما وقفت السيارة أمام المنصة قام حسين بإطلاق النار فى اتجاه المنصة وأنا الذى بدأت والقيت القنبلة من مسافة بسيطة وسقطت فى أرض السيارة ونزلت منها وأتجهت نحو المنصة.. ولم أر المقصود وهو السادات..

ووجدت الصف الأول عبارة عن كراسى ليس بها أحد وأنا وصلت فى النهاية وأنا الذى أطلقت النار على الكراسى فى الصف الأمامى وفى حدود عشر طلقات وأصبت شخصا كان فى الكرسى الخامس بالمنصة ولم يكن لدى النية لضربه رغم أنه كان فى مرمى يدى وسقطت على الأرض.

س : ماهى صلتك بمحمد عبدالسلام فرج..؟

جـ : زميلى فى الدراسة الثانوية بالدلنجات بمحافظة البحيرة وكان يسبقنى فى الدراسة بسنة ودخل هندسة القاهرة ودخلت أنا هندسة الأسكندرية.

س : من الذى أقنعكم بعملية الاغتيال...؟

جـ : خالد الاسلامبولى .

س : كيف وأنت لا تعرفه..؟

جـ : أنا ذهبت للسؤال عن محمد عبد السلام فرج حيث علمت من البلد أنه مصاب فى حادث ولم أجده فى شقته وسألت عليه صهره ووجدت عنده الشاب ناصر دره الذى أصطحبنى إليه فى منزل عبد الحميد ووجدت خالد هناك.

س : هل كنت تنوى قتل أحد غير الرئيس السادات.

جـ : النبوى إسماعيل.

اعترافات حسين عباس

حسين عباس محمد رقيب متطوع من قوة الدفاع الشعبى.

س : كيف شاركت فى عملية الاغتيال..؟

جـ : جاءنى الأخ عبد الحميد قبل موعد العرض بنحو أربعة أيام فى مسجد الأنوار المحمدية فأخذنى معه إلى بيته لكى يعطينى مبلغاً من المال لأختى المتزوجة من محمد نبيل المغربى المقبوض عليه فى عملية اعتقالات سبتمبر وعندما دخلت البيت وجدت أخى خالد فعرض على فكرة الاغتيال فرحبت بذلك..

س : .. ماذا دار من حوار بينكم؟

جـ : شرح لنا الأخ خالد تفصيلات العملية. وقال سنركب العربة وأمام المنصة سنبدأ الضرب وبعد ذلك بيوم ذهبت لبيته مرة أخرى ولم أجده وكان ذلك يوم السبت.. والاغتيال تم يوم الثلاثاء التالى.. ودخل علينا فى البيت الأخ عطا وقال لى أنه شريك لنا فى العملية..

وفى المساء.. وبعد آذان العشاء ارتدينا الزى الميرى ونزلت أنا وعطا واتجهنا إلى شارع أحمد عصمت وحضر إلينا الأخ عبد الحميد وأخذنا بسيارته وجلسنا على قهوة فى مصر الجديدة وتركنا.. وقال إنه سيعود مرة أخرى. وكان ذلك بعد آذان العشاء بنحو ساعتين.. وعاد بعد أن حلق لحيته وارتدى الملابس العسكرية .. ثم حضر خالد بعد ذلك بسيارة عبد الحميد وركبنا فيها وقادها خالد إلى أرض العرض العسكرى بمدينة نصر.. وتوقف بالسيارة على بعد ٣٠٠ متر من موقع وحدته وأشار لنا على هذا الموقع.. وطلب منا الدخول ووعدنا أنه سيلحق بنا.. وقال لنا.. عند دخولكم أسألوا عنى.. وقولوا عايزين نقابل الضابط خالد وأحنا ملحقين عليه.. وكان بالفعل معنا خطاب الحاق مزور ودخلنا ولحق

بنا بعد ذلك بنحو عشر دقائق.

س : ماذا حدث بعد ذلك..؟

جـ : يوم الأثنين وقبل العرض بيوم واحد عرف الجنود أننا ملحقين وأشتغلت أنا مع الأخ خالد كجندى مراسلة والتحق عبد الحميد وعطا مع سائر الجنود وبعد الظهر يوم الأثنين جمع الضابط خالد جنود الكتيبة.. وقام بتوزيع الجنود على العربات التى تمثل الكتيبة وعددها ٤ عربات ووضعنا نحن مجموعة الاغتيال فى الطاقم الأول ثم قام بجمع السلاح ووضعه فى خيمة.. وطلب منا حراستها.. ومنع الجنود من دخولها..

س : ماذا حدث صباح يوم العرض العسكرى..؟

جـ : فى الثالثة صباحاً يوم الثلاثاء ٦ أكتوبر أحضر خالد الذخيرة وعطا قام بوضعها فى الخزائن لثلاث بنادق آليه وكل خزنة بها ٢٧ طلقة.. وقام عطا بتسجيل أرقام البنادق الموجود بها ذخيرة.. وفى السادسة صباحاً تجمعنا وأستلمنا السلاح وأخترنا البنادق الآلية التى بها الذخيرة وركبنا العربة الأولى التى ستواجه المنصه مباشرة..

وقال لنا خالد إنه سيقوم بجذب فرامل اليد حتى تقف العربة أمام المنصة واتفقنا بمجرد وقوفها سيقوم خالد وعطا بقذف قنبله يدوية ثم يعقب ذلك إطلاق النار..

س : كيف تمت العملية..؟

جـ : عندما نزل خالد وأعطى عطا القنبلة اليدوية فالقاها من العربة تجاه المنصة بينما ألقى خالد القنبلة بعد نزوله.. وأتجهت أنا نحو الظالم .. «يقصد الرئيس الراحل أنور السادات» وكانت هوجه وأنا كنت قد أطلقت دفعة نيران من فوق العربة وبعد نزولى أكتشفت نفاذ الذخيرة..

س : ماذا فعلت بعد ذلك..؟

جـ : فوجئت بنفاد الذخيرة ورجعت للخلف وقابلنى خالد وأخذ منى سلاحى وأندسست أنا فى الناس المتجمعين بيمين الطريق بعد المنصة حيث كان يسيطر عليهم الفزع والرعب..

س : ولماذا أخذ خالد السلاح منك

جـ : لأنه رآنى متعباً.

س : ماذا فعلت بعد ذلك..؟

جـ : كانت هيصه.. ومشيت مع الناس وبينهم بطريقة عادية حتى الجهاز المركزى

قبل بوابة القوات الجوية.. وقام التاكسى بتوصيلى إلى الألف مسكن..

س : هل أبلغت أحداً بما فعلت...؟

جـ : زوجتى فقط..

س : متى التحقت بالقوات المسلحة...؟

جـ : فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٢ وتطوعت وقدر لى أن أعمل فى سلاح المشاه كمعلم صف.

س : من الذى أمركم باغتيال الرئيس السادات..؟

جـ : خالد هو الذى يسر لنا الطريق وهو الذى دبر وخطط..

اعترافات محمد عبدالسلام

محمد عبدالسلام فرج ٢٧ سنة .. مهندس كهرباء بإدارة جامعة القاهرة.

س : ماهى صلتك بعطا طايل حميده..؟

جـ : أعـرفـه من الدلنجـات بمحـافظة البـحـيـرة.. وهو بلدياتى من الأخـوة بتـوع الدلنجات.. وكان يحضر المناسبات التى أحضرها مثل عقد القران..

س : ألم يكن معك فى نفس المدرسة..

جـ : لا أعرفه ولم أره إلا فى الصحف فى حادث مقتل السادات..

س : هل هو فاجر كذاب...؟

جـ : الله أعلم..

س : ولكن رئيس الجمهورية قتل بيد أفراد يتهمونك بالاشتراك معهم بالاتفاق والتحريض والمساعدة فما اعتقادك الإسلامى بشأن فعلة هؤلاء؟

جـ : أنا لست شريكا لهم فى هذا الحادث وحسابهم عند الله سبحانه وتعالى.

س : ماهو الحكم الشرعى فى هذه العملية بحسب اعتقادك؟

جـ : أنا لا أقر هذه الفعلة.. على أساس أن للدماء حرمة..

س : هل تخطب الجمعة فى المسجد القريب من منزلك..؟

جـ : أعظهم بالمواظبة على اداء الفرائض والسنة وتقوى الله وأعلمهم التعاليم الدينية فى حدود علمى..

أول جلسة علنية لمحاكمة المتهمين بالاغتيال

وفى يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٨١.. وعقب انتهاء عمليات الاستجواب لمجموعة الاغتيال الرئيسية وباقى الشركاء الواردة أسماؤهم فى قرار الاتهام بدأت أول جلسة علنية للمحاكمة..

وفى هذا اليوم.. مات المهندس عبدالعظيم أبو العطا وزير الرى فى السجن حيث كان ضمن المتحفظ عليهم بسبب سوء حالته الصحية وعدم توافر الرعاية له داخل السجن.. وكان يعالج من حالة صدرية تحت إشراف الدكتور عبدالعزيز الشريف وفى تقرير الوفاة تبين أنها ترجع إلى أورام داخل الصدر أدت إلى احتقان فى الرئتين ورشح مياه بهما أدت إلى الوفاة.. وكان أحد ضحايا السادات..

وفى أول جلسة علنية للمحاكمة أشاد المتهمون.. بنزاهة التحقيقات التى أجرتها النيابة العسكرية.. وأنهم عوملوا معاملة حسنة وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها فى التاسعة والنصف صباحاً برئاسة اللواء دكتور سمير محمد فاضل وعضوية اللواء مصطفى ماهر فاضل واللواء عبدالعزيز مصطفى الشاعر وبحضور ممثلى الادعاء العسكرى اللواء فؤاد خليل عبد السلام المدعى العام العسكرى ونائبه اللواء مختار حسين شعبان ومساعدوه اللواء دكتور يحيى الشيمى على والعقيد بحرى محمود عبدالقادر السيد..

وفى بداية الجلسة سئل خالد الاسلامبولى عن محاميه.. فقال: أن الله يدافع عنى..

وقال عبدالحميد عبدالسلام عبدالعال.. ليس عندى محام..

وقال عطا طايل حميده.. لا يوجد لدى محام (١).

وقال: حسين عباس محمد.. ليس لى محام الا الله.. وأرفض انتداب أى محام للدفاع عنى..

وقال محمد عبدالسلام فرج.. إن الله يدافع عن الذين آمنوا وأرفض توكيل محام عنى..

وتوالت أسئلة المحكمة إلى المتهمين جميعا وهم ٢٤ شخصاً.. وكان أغلبهم يرفض توكيل

---

١ - استجوابات المحكمة للمتهمين فى أول جلسة علنية

أى محام للدفاع عنه.. وأنتدبت المحكمة ١٠ محامين للدفاع عن المتهمين الذين لم يوكلوا محامين للدفاع عنهم..

ووقف الدكتور عمر عبدالرحمن فى قفص الاتهام يطلب من المحكمة أن تسمح له بالحديث فقال: إن السجن الانفرادى اتعبنا وفيه مشقة علينا ولا نستطيع مواصلة هذا الوضع وقبل ذلك بقليل وقف خالد الاسلامبولى فى قفص الاتهام وهو يحمل مصحفاً صغيراً ورفعه لأعلى بيده.. وأخذ يهتف.. وباقى المتهمين يرددون خلفه فى سبيل الله قمنا نبتغى رفع اللواء.. لا لحزب قد عملنا، لا لأرض قد فعلنا، لا لوطن قد عملنا نحن من دين الفداء.. فليعد للدين مجده أو ترق من الدماء..

ثم قال الله أكبر.. الله أكبر ولله الحمد لا إله إلا الله.. عليها نحيا وعليها نموت وفى سبيلها نجاهد وعليها نلقى الله.. وكررها المتهمون أكثر من مرة.

وردد المتهمون هذه الأناشيد بقوة باستثناء المقدم عبود الزمر الذى لزم الصمت خلال وجوده بالقفص..

ووقف محمد عبدالسلام فرج المتهم الخامس.. وقال إن الدستور فى مادته الأولى ينص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع.. وأن هذه المحكمة بعيدة عن الشريعة والحكم بشرع الله.. وأن هناك عمليات تعذيب تجرى فى سجن القلعة وغيره وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى يوم الأثنين ٢٠ نوفمبر وعلى أن تكون الجلسة سرية.. وكانت هذه الجلسة آخر جلسة علنية للمحاكمات بأستثناء جلسة النطق بالحكم يوم ٦ مارس ١٩٨١.

وتحولت الجلسات إلى جلسات سرية بعد ذلك بعد أن تسربت أخبار وتعليقات وأحاديث مع المتهمين فى قضية الاغتيال.. حتى أن بعض المحامين كانوا يحملون أجهزة كاسيت صغيرة لتسجيل ما يدور فيها.. واستمرت المحاكمات.. فى ظل غياب هيئة الدفاع عن المتهمين حيث حدث أكثر من خلاف مع هيئة المحكمة.. وخلال الجلسات أصر المتهمون على إدارة ظهورهم للمحكمة تعبيراً عن الرفض لأسلوب معاملة الدفاع عنهم.

الخطاب الأخير بتوقيع الإسلامبولى

ليلة جلسة صدور الحكم مساء الجمعة ٥ مارس ١٩٨١ عقد المحامى المشهور عبدالحليم رمضان مؤتمراً صحفياً فى مكتبه بوسط القاهرة حضره عشرات من الصحفيين المصريين والأجانب وذلك بوصفه محامياً عن المتهم الأول متطوعاً.. وكانت القاهرة فى هذا المساء تبدو فى حالة ترقب..(١).

شائعات لا حصر لها عن تأجيل صدور الحكم أو تخفيف هذا الحكم.. من الشائعات وفى المؤتمر الصحفى.. قام المحامى عبدالحليم رمضان بقراءة خطاب الإسلامبولى الذى سلمه له فى جلسة يوم أول مارس ١٩٨١ قال فيه.. إن المحكمة العسكرية برئاسة اللواء دكتور سمير محمد فاضل..رفضت الأستماع إلى دفاعنا وعندما أعرضنا عنها قام رجال الشرطة العسكرية بإخراجنا بالقوة.. وتم وضعنا فى سيارة وأمرت المحكمة بانتداب خمسة من المحامين للدفاع عنا بعد انسحاب المحامين الموكلين ومنهم عبدالحليم رمضان وقال الاسلامبولى.. أنه وزملائه أعلنوا أحتجاجهم على هذا قبل إخراجهم بالقوة من قاعة الجلسة وقاموا بادارة ظهورهم للمحكمة العسكرية كنوع من الاحتجاج.. وقمنا بالهتاف فى صوت واحد.. فى سبيل الله قمنا.. نبتغى رفع اللواء لا لحزب قد عملنا.. لا وطن قد علمنا نحن من دين الفداء.. فليعد للدين مجده أو ترق فيها الدماء.

ووقف عبدالحليم رمضان يعلن للصحفيين أننا نعلن احتجاجنا على هذه المحكمة العسكرية. ونطلب من كافة رؤساء الأحزاب الاحتجاج عليها.. وقد قمت بعدة اتصالات فى هذا الشأن..

وقال المحامى عبدالحليم رمضان.. تلقيت مكالمة تليفونية من خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع التقدمى قال إنه أجرى اتصالاً تليفونياً مع الرئيس حسنى مبارك ولم يجده فى منزله ووجده خارج القاهرة وطلب من سكرتارية مكتب الرئيس إبلاغه.. وأنه سيواصل الاتصال الليلة بالرئيس مبارك ليطلب منه ضرورة تأجيل جلسة النطق بالحكم..

واختفى عبدالحليم رمضان من القاعة لعدة دقائق وعاد يقول.. اتصلت بالمهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل.. وقال إنه أجرى اتصالاً مع الرئيس مبارك ولم يجده

١ - عقد المحامى عبدالحليم رمضان مؤتمراً صحفياً بمكتبه بشارع عبدالخالق ثروت حضره نحو ٥٠ صحفياً من المصريين والاجانب للاعتراض على المحكمة.

لابلاغه بضرورة تأجيل جلسة النطق بالحكم ولهذا أرسل إليه برقية تلغرافية بهذا المعنى..

وقال إنه تلقى مكالمة تليفونية من محمد عبدالشافى عضو مجلس الشورى من حزب الأحرار الأشتراكيين وقال فيها أن حزبه يؤيد وجهة نظر المحامين وأنه أتصل مع رئيس الحزب مصطفى كامل مراد لارسال برقية للرئيس مبارك يطلب فيها تأجيل جلسة النطق بالحكم..

وقال المحامى عبدالحليم رمضان.. أن هيئة الدفاع عن خالد الاسلامبولى وهما شوقى خالد وأحمد عوض المحاميان عنه وعن رفاقه قامت بتكليفهما بإرسال إنذار إلى اللواء دكتور سمير محمد فاضل رئيس المحكمة العسكرية بضرورة تأجيل النطق بالحكم.. ولكنهما لم يتمكنا من الحصول على عنوانه.. ورفضت إدارة القضاء العسكرى ذلك.. وقد طلبنا من الضباط الموجودين بالمنطقة المركزية العسكرية استلام الإنذار ولكنهم رفضوا.

ولهذا سنواصل نضالنا.. واعتراضنا ضد المحكمة وضد الاخطاء.. وخلافنا ليس شخصياً مع رئيس المحكمة أو أعضائها.. ولكنه خلاف على الحق.. فقد تم استبعاد ٣٥ محامياً ولم يسمح لهم بحضور جلسة النطق بالحكم غداً.

ونحن نرى أن الرئيس حسنى مبارك رئيس جديد ويتصرف بطريقة جديدة وهذا يجعل الشعب كله يحترمه ويحبه ونحن واثقون أنه سيستمع إلى وجهة نظرنا العادلة وهى توفير محاكمة عادلة للمتهمين باغتيال السادات..

وصاح المحامى عبدالحليم رمضان بعصبية أمام الصحفيين.. المحكمة متهمة باستخدام القوة ولهذا يجب أن تتوقف عن النطق بالحكم غداً.. وانتهى المؤتمر..

وبدأت فى اليوم التالى جلسة النطق بالحكم.

ساعات عصيبة قبل صدور الحكم

فى يوم السبت ٦ مارس ١٩٨٢.. تجمع أكثر من ٤٠٠ صحفى مصرى وأجنبى لحضور جلسة النطق بالحكم فى قضية اغتيال الرئيس السادات.. قامت إدارة الشئون المعنوية بالقوات المسلحة بتحديد مقرها فى شارع العروبة مركزاً للتجمع.. وتمت إجراءات الحصر للأسماء.. وتم تجهيز الأتوبيسات العسكرية التى قامت بنقل هذا العدد الهائل من الصحفيين إلى مقر المحكمة فى منطقة الجبل الأحمر العسكرية وكان يشرف على هذه التجهيزات ضابط

يدعى رضا.. وظل يصدر التعليمات ويحدد المحظورات والممنوعات.. وكان في بعض الأحيان يرجو ويتوسل برفق وأدب شديد..

ووصلت قافلة الصحافة إلى منطقة التفتيش بالجبل الأحمر في الساعة التاسعة والنصف صباحاً.. وبعد إجراءات التفتيش غير العادية لجميع الصحفيين والمحامين وبعض أقارب المتهمين الذين حضروا أيضاً لمتابعة الجلسة الأخيرة.. وعند وصول الصحفيين إلى قاعة المحكمة.. كان المتهمون في حالة سكون ولكن عندما ظهرت الكاميرات ودخل رجال الصحافة ارتفعت أصواتهم بالأناشيد الدينية..

وأخذ خالد الاسلامبولي ينظر في الحاضرين بالقاعة.. واكتشف أن الكاتب الصحفي أنيس منصور يجلس في الصفوف الأولى.. ولوح الاسلامبولي لرفاقه من قفص الأتهام وهو يصيح بأعلى صوته.. هذا هو (...) أنيس منصور..

هذا هو (.....) أنيس منصور.. وردد باقي المتهمين هذا الهتافات بصوت مرتفع.. وكانت تحمل شتائم للكاتب أنيس منصور..

ومن داخل قفص الاتهام بدأت سلسلة منظمة من الشعارات والأناشيد الدينية وقالوا.. إسلامية.. إسلامية.. لا يهودية ولا صهيونية.. إحنا دولة إسلامية.. لا شيوعية ولا غربية إسلامية ميه الميه..

هجوم ضد المحكمة وبيان السلاموني

وبعد إنتهاء ترديد الأناشيد وقف المتهم رقم ٢٤ السيد السلاموني وقال إنه سيوجه حديثا قصيراً إلى أجهزة الصحافة.

وقال : بسم الله الرحمن الرحيم.

أريد أن أوضح أمراً والكلمة أمانة عند المسلمين فانقلوها بحق فهذه المحكمة العسكرية.. هي مقصلة عسكرية سفلى قد أعدت لنا بغير قانون والعجيب أنهم رفضوا أن يتحاكموا إلى الشريعة وهم في هذه المحكمة أيضاً رفضوا أن يتحاكموا إلى القانون الوضعي.. ورفضوا أن يحضروا الشهود لنا.. ورفضوا حضور الدفاع الموكل عنا.. وأحضروا من عندهم دفاعاً مأجوراً عميلاً.. كما أنهم حاكموا دفاعنا.. دفاعنا الأن يحاكم أمام المحكمة العسكرية.. يقصد المحامي عبد الحليم رمضان..

واستطرد السلاموني في حديثه قائلاً : أننا لا نذكر هذا الا لتعلموا حقيقة الفكر الساداتي (...) . والذي يتمثل في هذه المحكمة.. وأننا نعجب كل العجب من أن الرئيس

حسنى مبارك يقول للسياسيين المفرج عنهم دعونا ننسى الماضى ونفتح صفحة جديدة.. (وكان الرئيس حسنى مبارك قد أصدر قراراً بالإفراج عن مجموعة من المعتقلين فى أحداث سبتمبر من رجال الأحزاب والسياسيين والصحفيين وخرجوا من السجون إلى قصر الرئاسة حيث استقبلهم وتناقش معهم.. وفتح صفحة جديدة).

وقال السلامونى :هل فى هذه المحكمة صفحة جديدة..؟

إنها صفحة ملوثة .. وانتهى بيان السلامونى .. وهم يرددون خلفه .. هذا هو (..) . أنيس منصور هذا هو (..) أنيس منصور .. وكان يشير إلى الأستاذ أنيس منصور رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير أكتوبر فى ذلك الوقت بكلمات عدائية وشتائم.

ووقف المهندس محمد عبدالسلام فرج.. الخامس فى قائمة المتهمين.. وهو يصيح بأعلى صوته..

لقد حكم أنيس منصور فى هذه القضية قبل أن تنتهى المحكمة من سماع المرافعات. أنيس منصور هذا هو عميل حكم السادات.

وقال موجها حديثه لأنيس منصور.. كل دماء أبنائك ياأنيس .. وقال.. أيها الأخوة الأحباب.. إن السادات قد قتل نفسه.. إن السادات قد ضحى بهذا الشباب المؤمن المسلم وضحى بشعب فلسطين.. ..!!

وفجأة وقف السلامونى وطلب من رفاقه فى قفص الاتهام أن يرددوا خلفه باللغة الأنجليزية.. مايلى :

طريقنا هو الإسلام.. وحياتنا للإسلام وهدفنا هو الله.. والموت للديكتاتور وعاد محمد عبدالسلام فرج يصيح مرة أخرى إن الأقصى قد نادانا.. خيبر خيبر يايهود بيت المقدس سوف يعود فليعد للدين مجده أو توفيه الدماء..

ووقف السلامونى مرة أخرى وهو يصيح بأعلى صوته.. إن الصحافة المصرية الهابطة وعلى رأسها صديق الصهيونية أنيس منصور تحاول تشويه صورة المسلمين ووقف عطا طايل حميده.. وهو يصيح موجها حديثه للصحفيين.. هل تعرفون كيف أخذت الأقوال منا... وأخذ يشير إلى الإصابات الموجودة فى جسمه.

رسالة إلى بيجين

وقف السيد السلامونى.. وقال إن لديه رسالة إلى مناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل.. خلال هذه الفترة.. عندما سقطت فلسطين قال اليهود محمد مات خلف بنات.. ونحن نقول له محمد مات خلف رجال قتلوا محمد أنور السادات.. وسوف يقتلون بإذن الله مناحم بيجين بيد المسلمين مهما كانت النتائج.

وعادت الهتافات من جديد تعلو من قفص الاتهام الله أكبر.. الله أكبر ولله الحمد القرآن دستورنا.. ومحمد صلى الله عليه وسلم زعيمنا.

ووقف السلامونى من جديد يقرأ رسالة بالإنجليزية أمام الصحفيين، وكان هو بمثابة المتحدث الرسمى من قفص الاتهام.. وكان يخاطب الصحافة الأجنبية بوجه خاص..

وقال: أصدقائى طريقنا هو الإسلام.. وهدفنا هو الله.. وحياتنا كلها لله والإسلام ونحن نعتقد أن الإسلام خلق للعالم أجمع ولجميع البشرية من أقصاها إلى أدناها ولهذا قولوا لشعوبكم.. موجها حديثه للصحافة الأجنبية نحن نسعى إلى الحرية للعالم كله.. ونقول لا للدكتاتورية.. ولكل دكتاتور.. والموت لكل ديكتاتور..

ونحن نتحدث إليكم لأنكم أحرار وتعلمون من هو الرئيس السادات.. وكيف كانت السنوات الأخيرة فى حياته لقد جعل من نفسه ملكاً متوجاً لمصر.. وكان ملكاً لجمهورية مصر العربية.. ولكنه كان ملكاً سيئاً.

وقال السلامونى.. إن السادات جعل من نفسه شاهاً آخر.. وكان مثل صديقه شاه ايران الذى كان امبراطور لإيران وتعلمون يا أصدقائنا فى أمريكا.. وفى كل أنحاء العالم ماحدث فى إيران.. وما فعله السافاك لقد حاول السادات أن يفعل هنا نفس الشئ أصدقائى الأعزاء.. لقد قتل السادات نفسه وقد قلتم هذا فى صحفكم وإذاعاتكم.

وقلتم أنه ظهر فى البداية كرئيس ديمقراطى ولكنه كان كاذبا.. وكان ملكا سيئا.. وعادت الهتافات مرة أخرى من قفص الاتهام تردد «الإسلام أو الموت..»

دم المسلم موش قربان لليهود ولا الأمريكان.. ورفع بعض المتهمين أجزاء من ملابسهم البيضاء وكتبوا عليها وإسلاماه.. نحن جند الله واقدساه.. المسلمون قادمون أرفعوا رايات الإسلام..(١).

ولم يتوقف الصياح والهتاف.. مما أضطر هيئة المحكمة إلى إخلاء القاعة من الصحفيين

---

١ - تم تسجيل الجلسة التاريخية للحكم على شريط كاسيت وعند إخراج الصحفيين من القاعة تم تفتيش الأجهزة والحصول على الشرائط نحوها إلا أننى تمكنت من إخفاء الشريط ووضع شريط نظيف مكانه حصل عليه رجال الأمن وتم اعادته !

وأقارب المتهمين.. وتم عقد الجلسة بعد نحو ساعتين في خارج القاعة الموجود بها قفص الاتهام ولم يحضرها المتهمون..

وعندما نادى أمين سر المحكمة على المتهمين.. وقف العقيد محمود صبرى قائد الشرطة العسكرية في محطة الجبل الأحمر العسكرية وقال للمحكمة : إن المتهمين في قفص الاتهام داخل القاعة وعاملين ضوضاء وهتافات وهيصة وأخشى أن يؤثر هذا على سير اصدار الأحكام وأطلب بقاؤهم هناك لأنهم لن يمكنوا المحكمة من النطق بالحكم ونطق رئيس المحكمة الدكتور سمير محمد فاضل بالحكم التالي :

حكمت المحكمة بالإعدام على كل من :

الملازم أول خالد أحمد شوقى الاسلامبولى وحسين عباس محمد وعبدالحميد عبدالسلام عبدالعال وعطا طايل حميده رحيل ومحمد عبدالسلام فرج عطيه.

وبالأشغال الشاقة المؤبدة لكل من :

المقدم عبود عبداللطيف حسن الزمر وطارق عبدالموجود الزمر ومحمد طارق ابراهيم محمد وأسامة السيد محمد قاسم وصلاح السيد بيومى.

وبالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لكل من

كرم محمد زهدى سليمان. وفؤاد محمود أحمد حنفى وشهرته فؤاد الدواليبى وعاصم عبدالماجد محمد ماضى وأسامة إبراهيم حافظ وصالح أحمد صالح جاهين وعبدالله محمد سالم.. وصفوت إبراهيم حامد الأشوح ومحمد إسماعيل المصرى

وبالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات لكل من :

علاء الدين عبد المنعم محمد وأنور عبدالعظيم محمد عكاشه وعلى محمد فراج.

وبالأشغال الشاقة ٥ سنوات لكل من :

عبدالناصر عبد العليم أحمد دره..

وقضت المحكمة.. بالبراءة للشيخ الدكتور عمر أحمد عبدالرحمن.. والسيد على محمد إسماعيل السلامونى وخرجت الصحف صباح يوم ٧ مارس.. بالمانشيتات الرئيسية .. تقول ..

- إعدام قتلة السادات الخمسة بإجماع المحكمة.
- ٥ أشغال شاقة مؤبدة و ٨ أشغال شاقة ١٥ سنة
- ٣ أشغال شاقة ١٠ سنوات وواحد ٥ سنوات و ٢ براءة

وقالت الصحف إن حيثيات الحكم سيتم إيداعها خلال شهر.. وأن الإعدام للاسلامبولى

وحسين عباس سيتم بالرصاص بأعتبارهم من العسكريين.. والثلاثة الآخرين عطا طايل وعبدالحميد عبدالسلام ومحمد عبدالسلام فرج سيتم إعدامهم شنقاً لأنهم من المدنيين.

ونشرت بعض الصحف مقالات عن العملية التى قام بها هؤلاء لاغتيال الرئيس السادات وكتب موسى صبرى مقال بالصفحة الأولى بجريدة الأخبار تحت عنوان وعاشت مصر وتعيش مصر قال فيه أيام الأمجاد لا تنسى وأيام الأحزان لا تنسى.

ويوم ٦ أكتوبر سيظل فى تاريخنا من أمجد الأيام يوم المجد عندما صدر أول بلاغ عسكرى بأن الأبطال حققوا العبور العظيم..

ويوم الحزن عندما توقف التليفزيون والراديو فجأة عن الارسال وسمع الناس طلقات الرصاص.. ثم عرفوا أن الارهاب قد اغتال صاحب قرار أكتوبر وأن القنابل الغادرة قد أغتالت أرواحا بريئة وتوالت الساعات والأيام وعرفنا أن طيش الارهاب لم يكن يريد رئيس الدولة فحسب.. بل كان يريد تقويض الكيان كله .. الدولة بكل رجالها.. وبكل أحزابها وأعلامها وبكل بناء فيها..

وكتب محسن محمد فى عموده من القلب فى الصفحة الأخيرة بجريدة الجمهورية.. كل الذين ارتكبوا الاغتيالات السياسية فى مصر منذ بداية هذا القرن كانوا من الشبان.. نجد ذلك فى عام ١٩١٠ فى مصرع بطرس غالى رئيس وزراء مصر والقاتل الوردانى كان صيدليا تعلم فى أوربا.. وبعد ٣٥ سنة تكررت المأساة عام ١٩٤٥ فى اغتيال أحمد ماهر والقاتل محمود العيسوى همام وبعد ٤ سنوات قتل النقراشى.. وأخيراً اغتيال أنور السادات.

فالشباب يسهل التأثير عليه بدوافع دينية أو وطنية وقد حاول الشباب اغتيال كل زعماء مصر تقريبا بلا استثناء.. أطلق الشباب الرصاص على سعد زغلول فأصيب وحاولوا اغتيال إسماعيل صدقى.. وجرت محاولات لاغتيال مصطفى النحاس.. ولكن فى السنوات الأخيرة كان العامل الدينى وراء كل المحاولات كما حدث فى عام ١٩٥٤ عندما حاول شاب إطلاق الرصاص على جمال عبدالناصر فى ميدان المنشية بالأسكندرية.. ثم اغتيال أنور السادات فى العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر الماضى بواسطة متطرفين دينيين.

وبصدور الحكم فى قضية الاغتيال.. أغلقت صفحة هذه الأيام السوداء التى عاشتها مصر وبدأت صفحة جديدة بعد ان تم تنفيذ أحكام الإعدام.. فى يوم ١٦ أبريل ١٩٨٢.

ورغم ضيق الغالبية العظمى من المصريين بالاجراءات التى اتخذها الرئيس السادات قبل وفاته.. وتدهو الأحوال الاقتصادية وعدم تحقق وعود الرخاء التى لم يتوقف عن التبشير بها.. فإنهم استقبلوا الحكم على هؤلاء الذين قاموا باغتياله.. بنوع من الارتياح فالناس تكره القتل.. وتكره الإرهاب وعبر عن هذا الشعور كبار الكتاب والصحفيين فى استنكارهم لاغتيال الرئيس السادات.

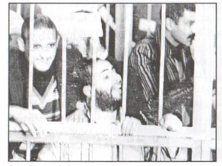


بعد لحظات من أغتيال الرئيس السادات وفى موقع الحادث حالة هرج ويبدو وزير الداخلية النبوى اسماعيل مندهشا مما جرى!

المتهمون باغتيال الرئيس السادات وهم يرددون الأناشيد فى قفص الأتهام فى سبيل الله قمنا.. نبتغى رفع اللواء لا لحزب قد علمنا. لا لأرض قد فعلنا لا لوطن قد علمنا نحن من دين الفداء.



خالد الاسلامبولى قاتل الرئيس السادات وأمامه الشيخ عمر عبد الرحمن فى قفص الاتهام خلال أول جلسات المحكمة.



جانب من المتهمين بأغتيال الرئيس السادات وهم يهتفون ضد الكاتب الصحفى أنيس منصور عندما ظهر فى قاعة المحكمة.

الفصل الخامس

- أقلام مصر واغتيال السادات.
- دوافع شخصية وراء خطة الاغتيال.

اقلام مصر واغتيال السادات

عقب اغتيال الرئيس السادات تناولت تعليقات كبار الكتاب والصحفيين حادثة الاغتيال..

وقال عبدالرحمن الشرقاوى عليه رحمة الله :

أيغتال أنور السادات وتمتد له يد الغدر وهو الذى ما مد يده إلا بالمودة حتى للأعداء..!

وقال إحسان عبدالقدوس :

عودنا أنور السادات طوال حياته على المفاجأت السياسية حتى اختار أن يكون موته مفاجأة سياسية ولكنها مفاجئة مفزعة لا نؤيده فيها.. وكنا نتمنى أن نرفضها قبل أن نواجه بها..

قال محسن محمد :

أنور السادات هو رئيس الدولة الوحيد الذى قتل أمام عدسات التليفزيون لتصور وتعرض الدنيا نبأ اغتياله فى سبيل موقفه من الفتنة الطائفية.

وقال مصطفى أمين :

الرصاص الذى أطلقوه على أنور السادات لم يقتله وأنما حطم الذين أطلقوه.. إنه دخل التاريخ من أوسع أبوابه.. كان دائما عنيفاً فى غضبه سمحا فى رضاه.

وقال سمير رجب :

إن أنور السادات لم يكن رئيسا أو زعيماً أو قائداً فحسب بل كان الوالد والشقيق.. إن هذه الرصاصات التى وجهت إلى قلب الرجل لا يمكن أن تكون صادرة أبداً إلا من يد غادرة..

وقال أنيس منصور :

فى يوم زفافه .. وفى يوم عرسه أغتيل أنور السادات.. بطل الحرب.. وبطل السلام مات الرئيس السادات قبل ٤٤ يوما من ذكرى المبادرة و ٨٠ يوما من عيد ميلاده و ١٨٠ يوما من الانسحاب الشامل من سيناء..

وقال صلاح حافظ :

لم يذهب السادات كما يدعى البعض ضحية كامب ديفيد ولا ضحية خصوماته العربية إنما ذهب ضحية وقفته الشجاعة ضد الفتنة الطائفية.

وقال حافظ محمود شيخ الصحفيين :

لم يكن ينقصه إلا أن يموت شهيداً لقد بدأ أنور السادات حياته مجاهداً وعاش مجاهداً وكأنه كان حتماً أن يختتم حياته ختام المجاهدين.. فهو لم يمت على فراشه لكنه مات كما يموت أبطال المعارك جميعاً لقد كان عجباً أن يموت رجل السلام بالرصاص..

دوافع شخصية للاسلامبولى وراء خطة الاغتيال

هل كانت هناك مؤامرة أجنبية أو جهاز مخابرات أجنبى وراء اغتيال السادات كما يردد البعض.. قال البعض إن المخابرات الأمريكية كانت وراء اغتياله واغتيال الرئيس الباكستانى ضياء الحق.

ولكن فيما يبدو فقد تم التخطيط والتنفيذ لعملية اغتيال الرئيس السادات خلال فترة ١٠ أيام .. ولعبت المصادفة دورها فى عملية التنفيذ.. من خلال دوافع شخصية للملازم أول خالد الاسلامبولى.

ولدى ٤ أسباب رئيسية تشير إلى أن عملية الاغتيال محلية. ومحدودة التخطيط وإن جاء التنفيذ على درجة كبيرة من الاكتمال والنجاح..

الأول : كلف خالد الاسلامبولى بالاشتراك فى العرض العسكرى يوم ٢٢-٩-١٩٨١ .. ومنذ هذا التاريخ نشأت لديه فكرة الاغتيال.. وذلك بسبب غضب الاسلامبولى وحقده على الرئيس السادات بعد اعتقال شقيقه محمد عضو الجماعة الإسلامية بكلية التجارة بجامعة المنيا.. وقد لعب شقيقه محمد دوراً كبيراً فى تشكيل تفكير خالد وبث الأفكار المتطرفة.. وفتاوى الجهاد.. ووصف الحكام بالتتار ووجوب قتالهم لأنهم لا يلتزمون فى اعتقاده بتطبيق شرع الله.

الثانى : استدعى الملازم أول خالد الاسلامبولى قبل حادث الاغتيال بعام إلى إدارة المخابرات العسكرية وتم توجيه اللوم إليه بسبب نشاطه الدينى وانخراطه فى بعض الاجتماعات .. ولهذا فإنه كان من الممكن استبعاده من المشاركة فى العرض العسكرى لو كانت هناك أدنى شكوك فى عزمه على القيام بعملية الاغتيال..

الثالث : لعبت الصدفة دورها فى استبدال الجنود الثلاثة من سرية المدفعية بشركاء قام بتجنيدهم وهم حسين عباس. وعطا طايل وعبدالحميد عبدالسلام.. ودخلوا إلى موقع الكتيبة بأرض العرض العسكرى دون أن يستوقفهم أحد.. وحتى دون خطاب الإلحاق الذى حرره لهم خالد الاسلامبولى ومزقه..

الرابع : إن خالد الاسلامبولى لم يكن لديه تخطيط مسبق لعملية الاغتيال والدليل أنه عندما طلب منه المشاركة فى العرض وفكر فى الاغتيال لجأ إلى المهندس محمد عبدالسلام فرج لتدبير القنابل والذخيرة.. وهو مهندس بإدارة جامعة القاهرة.

ومن هذه الوقائع والحوادث يتضح أن الاسلامبولى كلف بالمشاركة فى العرض يوم ٢٣ - ٩ - ١٩٨١ وتمت عملية الاغتيال خلال فترة عشرة أيام فقد ظل لمدة يومين يخطط ويدرس ويطلب معاونين للمشاركة فى العملية..

وبهذا كله يتضح أيضا بالدليل القاطع كذب من أذاعوا بيانات عن مسئوليتهم فى تنفيذ عملية الاغتيال.. فقد أعلن الفريق سعد الدين الشاذلى مسئوليته.. وغيره كثيرون حاولوا أن ينسبوا هذا العمل إليهم.. رغم أنه تم بأيدى مجموعة محدودة من الشباب بسبب ظروف عديدة.. وبسبب اعتقال شقيق المتهم الأول فى عملية الاغتيال الملازم أول خالد الاسلامبولى.. وشعور باقى الشركاء فى عملية الاغتيال بنوع من الظلم بسبب مطاردة الاجهزة الأمنية لهم بحجة نشاطهم الدينى.. وإجراءات القبض والاعتقالات بالجملة لهؤلاء الناس دون تمييز بين المسلمين والمتطرفين منهم وغير المتطرفين..

الإعدام وغلق صفحة سوداء

فى يوم الاربعاء ١٤ إبريل ١٩٨٢ وقبل تنفيذ أحكام الإعدام فى المتهمين الخمسة باغتيال الرئيس أنور السادات سمح لاقارب المحكوم عليهم بالاعدام بزيارتهم والتقى خالد أحمد شوقى الاسلامبولى مع والدته.. وبعض أقاربه.. كان يبدو عليه القلق ولكنه ظل متماسكا رابط الجأش وودعته والدته بقولها وبصوت مسموع.. إلى اللقاء فى الجنة يا أبا ياسر.. إلى اللقاء فى الجنة ياشهيد الإسلام.. وزار بعض الأقارب باقى المتهمين وهم حسين عباس وعطا طايل وعبدالحميد عبدالسلام ومحمد عبد السلام فرج..

(وفى صباح يوم الخميس ١٥ إبريل ١٩٨٢ تم تنفيذ أحكام الإعدام رميا بالرصاص فى الملازم أول خالد احمد شوقى الاسلامبولى.. وحسين عباس وذلك باعتبارهم من العسكريين.. وتم التنفيذ بإحدى الثكنات العسكرية بمنطقة الجبل الأحمر العسكرية حيث كانت تجرى جلسات المحاكمة فى إحدى القاعات بالمنطقة..

وحضر تنفيذ حكم الإعدام رميا بالرصاص العقيد بحرى محمود عبدالقادر رئيس

النيابة العسكرية.. وواعظ دينى ومندوب عن رئيس هيئة التنظيم والإدارة وقائد منطقة الجبل الأحمر العسكرية وكان لكل متهم حرس برتبة رائد من الشرطة العسكرية و ٦ من ضباط الصف والجنود).

وقامت لجنة الإشراف على تنفيذ حكم الاعدام بتلاوة منطوق الحكم وألقى قائد الطابور والواعظ الدينى كلمه أظهر كل منهما حكمة القصاص شرعا وقانوناً.

وعقب ذلك تم توقيع الكشف الطبى على كل منهما فى خيمة مجاورة لميدان الرماية.. وبعد التأكد من سلامة كل منهما قام نائب الأحكام بتلاوة إجراءات المحكمة.. ومنطوق الحكم.. وبعد ذلك استمعت لجنة تنفيذ حكم الاعدام إلى رغبة كل منهما الأخيرة.. وقام الواعظ الدينى بتلقين الشهادتين.. ثم اتجه المتهم الأول مرتديا جلبابا أحمر وعلى قلبه علامتان لتكونان هدفا للرماة ثم تم قيده بالعمود القائم بساحة الرماية.. وأعطيت الإشارة لجماعة التنفيذ لإطلاق الرصاص دفعة واحدة.. وحدث نفس الشئ مع المتهم الثانى..

وتنفيذ أحكام الاعدام يتم فى ميدان رماية طوله ١٠٠ متر على الاقل به عمود يقف أمامه المذنب وعلى بعد ٢٠ متراً يقف ١٢ من أمهر الرماة مسلحين ببنادق «فلينج» الأنجليزية.. وكل بندقية بها ١١ طلقة بينهما طلقة واحدة فشنك ولا يعرف الرامى مكانها بالتحديد وقد تكون الأولى «أو الأخيرة» والهدف من ذلك إلا تتأثر معنويات الرماة أثناء التصويب..

وتم نقل المتهمين الثلاثة الباقين إلى سجن استئناف القاهرة لتنفيذ حكم الاعدام شنقاً وهم عطا طايل وعبدالحميد عبدالسلام عبدالعال ومحمد عبدالسلام فرج.. وتم تنفيذ حكم الإعدام شنقاً بحضور مأمور سجن الاستئناف وواعظ دينى، ونائب مدير مصلحة السجون.. وتم تلقين الشهادتين لكل منهم.. والاستماع إلى الوصية الأخيرة أو الرغبة الأخيرة..

وعقب انتهاء التنفيذ تم دفنهم أيضاً فى مقابر الإمام الشافعى.

وفى يوم تنفيذ حكم الإعدام لم تذكر جميع الصحف الصادرة يوم ١٥ ابريل ١٩٨٢ شيئاً عن تنفيذ الحكم أو الإشارة إليه.. بينما صدرت الصحف فى اليوم التالى بأخبار صغيرة فى الصفحات الداخلية عن تنفيذ الحكم..

الصحف وخبر تنفيذ الإعدام لقتلة السادات

تراجع اهتمام الصحف اليومية الأخبار والجمهورية.. الأهرام بمتابعة المتهمين باغتيال الرئيس السادات منذ صدور حكم المحكمة العسكرية العليا في يوم ٦ مارس ١٩٨٢.

وفي صباح الجمعة ٦ إبريل نشرت صحيفة الجمهورية الخبر على عمود واحد في الصفحة السادسة المخصصة لأخبار الدولة.. ونشرت الأخبار الخبر على الصفحة الرابعة.. بينما نشرت جريدة الأهرام الخبر في الصفحة الأولى على مساحة لا تزيد على ٧ سطور والبقية في الصفحة السادسة عشرة..

ماذا قالت الجمهورية ..

تحت عنوان .. (تنفيذ حكم الإعدام في قتلة السادات)..

(تم أمس تنفيذ حكم الإعدام في المتهمين الخمسة باغتيال الرئيس الراحل أنور السادات بعد رفض الالتماسات التي تقدم بها محامو المتهمين.. تم إعدام خالد الاسلامبولي وحسين عباس رميا بالرصاص بإحدى الثكنات العسكرية بمنطقة الجبل الأحمر العسكرية ونفذ حكم الإعدام شنقاً في المتهمين الثلاثة عطا طايل وعبد الحميد عبد العال ومحمد عبد السلام فرج في سجن الاستئناف بالقاهرة.. استغرق تنفيذ الأحكام ساعتين تم بعدها دفن المحكوم عليهم في مقابر الإمام الشافعي.. ومن ناحية أخرى تم توصيل باقي المتهمين الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن إلى السجون.....).

ولم تذكر الجمهورية أي تعليقات أو تحليلات عن تنفيذ الحكم وكانت افتتاحية الصحيفة تحت عنوان الجمهورية تقول : عن المقاومة في الأراضي المحتلة.. وتناول مقال رئيس التحرير الأستاذ محسن محمد موضوع شراء الصين لأجهزة الكترونية من شركة ماركوني في بريطانيا لتطوير طائرات الميج ١٩ وكانت الجمهورية تكتب بروازا في الصفحة الأولى منذ فترة طويلة عن موعد الانسحاب النهائي من سيناء.. وفي هذا اليوم.. كان هذا البرواز يقول بعد ٨ أيام تنسحب إسرائيل من سيناء..

كلمات قصيرة على صفحات الأخبار

وفي كلمات قصيرة قالت صحيفة الأخبار عن تنفيذ حكم الإعدام في الصفحة الرابعة المخصصة لأخبار الدولة وتحت عنوان.. تنفيذ حكم الإعدام في قتلة السادات..

تم في ساعة مبكرة من صباح أمس تنفيذ حكم الإعدام في قتلة الزعيم الراحل أنور

السادات وهم خالد أحمد شوقى الاسلامبولى وعطا طايل حميده رحيل وحسين عباس محمد.. ومحمد عبدالسلام فرج.. كما تم ترحيل باقى المحكوم عليهم إلى السجون لقضاء مدة العقوبة به التى قضت بها المحكمة العسكرية العليا.

وتناولت افتتاحية الأخبار فى هذا اليوم مشكلة تجريف الأراضى الزراعية والاعتداء على الرقعة الزراعية.. وكانت تحت عنوان كلمة الأخبار.. مشكلة خطيرة وعلاجها ميسور جداً.. ولم يكتب موسى صبرى فى هذا اليوم وهو الذى اعتاد أن يكتب عن السادات قبل وفاته.. وبعد اغتياله.. وكان إخلاص موسى صبرى للسادات بعد اغتياله موضع احترام من معارضيه.. ومؤيديه على حد سواء.

الأهرام وخبر الإعدام بالصفحة الأولى

كانت جريدة الأهرام أكثر جرأة فى نشر خبر تنفيذ حكم الإعدام فى المتهمين باغتيال الرئيس الراحل أنور السادات.. وعلى الصفحة الأولى قالت الأهرام تحت عنوان تنفيذ حكم الإعدام أمس فى قاتلى السادات.

تم فى ساعة مبكرة من صباح أمس تنفيذ حكم الإعدام فى المحكوم عليهم الخمسة فى قضية.. اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات.. بعد أن رفضت التماسات إعادة النظر التى تقدموا بها خلال الفترة القانونية وهى الخمسة عشر يوما عقب تصديق السيد رئيس الجمهورية على الأحكام التى أصدرتها المحكمة العسكرية ضدهم.. (البقية ص ١٦). وعلى الصفحة السادسة عشرة .. قالت الأهرام فى البقية.. تضمنت الأحكام إعدام ٥ متهمين هم خالد أحمد شوقى الاسلامبولى وعبدالحميد عبدالسلام عبدالعال وعطا طايل حميده وحسين عباس ومحمد عبدالسلام فرج.. وبالأشغال الشاقة بين ٥ سنوات و ٢٥ سنه على ١٧ آخرين..

وقد تم أمس تنفيذ حكم الإعدام رميا بالرصاص على الأول والرابع لخضوعهما لقانون الأحكام العسكرية وحضر التنفيذ العقيد بحرى محمود عبدالقادر رئيس النيابة العسكرية أما المحكوم عليهم الثلاثة الآخرون فقد تم تسليمهم إلى إدارة سجن الاستئناف بالقاهرة لتنفيذ الحكم الصادر ضدهم شنقاً.. وتم تنفيذه صباح أمس.. وسمح لأقارب المحكوم عليهم الخمسة بزيارتهم نهار الأربعاء وقد تم ترحيل المتهمين الذين حكم عليهم بالأشغال الشاقة إلى السجون المدنيه لتنفيذ مدد العقوبة..

ولم تتناول الأهرام الموضوع بأى تعليق أو تحليل.. وكان المقال الأسبوعى فى عدد الجمعة لرئيس التحرير إبراهيم نافع تحت عنوان بهدوء.. تناول المشكلة الاقتصادية والتشكيك فى قدرة مصر على الخروج منها..

وقال إبراهيم نافع.. منذ أيام كتب أحد الصحفيين الفرنسيين فى جريدة لوموند الفرنسية.. أنه سأل أحد الخبراء الاقتصاديين ماذا تصنع لو كنت تعيش فى مصر وطلب منك حل المشكلة الاقتصادية فيها.. فأجاب الخبير الاقتصادى كما يقول الصحفى الفرنسى.. كنت أسرع بالفرار.. ويبدو أن نغمة الشك فى قدرة مصر على تخطى الصعاب..

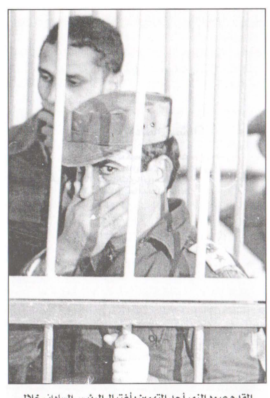
قد عادت من جديد لدى البعض وهى نغمة قديمة لا ينبغى أن تخيفنا فلقد ترددت من قبل خلال الأزمات التى واجهتها مصر وخرجت منها متحدية الصعاب..

وبعد تنفيذ حكم الإعدام أغلقت صفحة الأيام السوداء التى عاشتها مصر خلال السنوات الأخيرة للرئيس السادات والتى سيطر عليها سوء الفهم والغباء السياسى بين أجهزة الحكم وفصائل المعارضة.. حيث بادر الرئيس حسنى مبارك بالإفراج عن المعتقلين فى أحداث سبتمبر واستقبلهم فى مقر رئاسة الجمهورية وبدأ يتجه إلى الحوار مع جميع قيادات المعارضة ووجه الدعوة لتنفيذ الإصلاح الاقتصادى وبدأ فى فبراير ١٩٨٢ المؤتمر الاقتصادى الذى وضع الركيزة للإصلاح الاقتصادى والخروج بمصر من الأزمة الاقتصادية.. اعتمد الرئيس فى دعوته على حفز المنتجين الوطنيين وقال: لا فرق بين العام والخاص وكلهم وطنيون يعملون من أجل مصر وشعبها.

وبدأ مبارك زيارات للمصانع والشركات من الأسكندرية إلى أسوان يطالب بتشجيع المنتجات الوطنية ويدعو لها ويطالب بتنفيذ شعار صنع فى مصر وبأيدى عمال مصر.

ووضع مبارك فى اعتباره أن المفاوضات مع صندوق النقد وإبرام الاتفاقات لا يجب ان تكون على حساب الطبقات الفقيرة وركز مبارك على التدرج فى الإصلاح ومراعاة البعد الاجتماعى.

وكان هذا هو السبب الرئيسى لاستمرار البرنامج. وإشادة الكثير من مؤسسات التمويل الدولية به...



المقدم عبود الزمر أحد المتهمين بأغتيال الرئيس السادات خلال جلسات المحاكمة



الفصل السادس

- رشاد عثمان ضحية من؟
- منهم لله .. ضللوا السادات
- من هو مندوب الرذيلة بميناء الاسكندرية؟
- لماذا تركوا عبدالحي والتونسى؟؟

رشاد عثمان ضحية من؟

وبدأت صفحة جديدة فى الحياة السياسية المصرية ولكن كانت هناك قضية أمام محكمة القيم يتردد فيها اسم الرئيس السادات قبل اغتياله بأسابيع قليلة.. وتواصلت المحاكمة بعد اغتياله وهى قضية تاجر الأخشاب رشاد عثمان.. حيث وقف رشاد عثمان يروى ما جرى له ويعلن أنه ندم كثيراً على دخول ساحة العمل السياسى.. وردد كثيرا خلال جلسات المحاكمة كلمة لها معناها منك لله ياعثمان يقصد المرحوم عثمان أحمد عثمان .. ويواصل أنا مالى والسياسة دى بحورها وعره..!!!

بدأت قضية رشاد عثمان بهجوم حاد على أنشطته وتضخم ثروته قاده ابراهيم سعده رئيس تحرير اخبار اليوم وخصص آخر عمود بالصفحة الثانية فى جريدة أخبار اليوم لكشف المخالفات المنسوبة إلى رشاد عثمان ونفوذه وسطوته وبدأت القضية تتحرك ولكن ببطء شديد.

وفى يوم ١٥ مارس عام ١٩٨١ تلقى المستشار عبدالقادر أحمد على المدعى العام الاشتراكى مكالمة تليفونية من اللواء محمد نبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى ذلك الوقت قال له فيها : إن لديه معلومات تؤكد تضخم ثروة رشاد عثمان وذلك نتيجة نشاطه الواسع فى الاتجار بالمخدرات.. وبدأت بعض الشكاوى المنظمة تتجه إلى أجهزة الأمن والمدعى الاشتراكى من بعض المواطنين.. ولا يعرف حتى الآن من هى هذه الجهة التى قامت بهذه المهمة.. ولكن احدى الشكاوى التى ارسلت للمدعى العام الاشتراكى كانت بتوقيع شباب حلوان وهناك شكاوى بهذا التوقيع ارسلت إلى الرئيس السادات شخصياً.. وفيما يبدو انها كانت مصيدة للإيقاع برشاد عثمان فى أقرب وقت ممكن.. فقد كان عضوا فى مجلس الشعب.. ورفع الحصانة عنه يحتاج إلى تهيئة الرأى العام ليس لانه عضو بالبرلمان ولكن لأنه كان حريصا على مرافقة الرئيس السادات خلال زيارته للاسكندرية.. وكان حريصا على حضور أعياد الميلاد لأولاد الرئيس السادات وأفراحهم حتى أنه ذكر فى قاعات المحاكم أنه قدم هدايا ثمينة لأولاد صديقه الرئيس السادات فى المناسبات المختلفة.. وبخاصة فى حفل زفاف نجله جمال.. وقيل انه قدم هدية عبارة عن هرم ذهبى فى حجم كرة القدم..

وكان رشاد عثمان يتصرف بعقلية وقلب الصديق حتى أن الصداقة بينه وبين الرئيس السادات تحولت إلى تكليف رشاد عثمان بحل مشاكل محافظة الأسكندرية عندما قال له

فى إحـدى المقابلات خللى بالك من الاسكندرية ياحـاج رشاد .. ولم يكن رشاد عـثـمـان محافظاً للاسكندريـة ولا أمينا للحزب الوطنى.. ولكن الرجل كانت له أيادى بيضـاء على أسرتـه وأقاربه ومعارفه وكل من يلتقى به ... وقد كـان يخصص مرتبات شهرية لأقاربه وبعض أفراد أسرته والفقراء فى مسقط رأسه « بجهينه » فى محافظة سوهاج.

بلاغ النبوى ضد رشاد

وفى يوم ٥ ابريل ١٩٨١ أعـدت وزارة الداخليـة كـتـابـا سـريا وتحت عنوان « سـرى جـداً » ارسلته إلى المدعى العام الاشتراكى وجاء فيه.. ان التحريات المبدئية التى قامت بها تؤكد ان رشاد عثمان من مواليد « جهينة »بسوهاج وسبق اتهامه فى القضية ٨٢٢ لسنة ١٩٦٤ جنح ميناء الاسكندرية كما ان له ملفا فى قسم مكافحة المخدرات.. وكان يعمل شيالا فى ميناء الاسكندرية واستغل ذكاءه فى تكوين الثروة.. حتى أصبح رئيساً للجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى الديمقراطى.. وعضوا فى المكتب السياسى لهذا الحزب بالاسكندرية.. وتقدر ثروته بنحو ٥٠٠ مليون جنيه منها ٢٠٠ مليون جنيه عقارات و ٣٠٠ مليون جنيه أموالا وسيولة نقدية.. وقالت تحريات النبوى اسماعيل.. إن رشاد عثمان يدفع شهريا ١٠ الاف جنيه لاهله فى جهينة بسوهاج كمساعدة للمحتاجين وكأن هذه جريمة أيضا رغم أنها ليست كذلك!

وتتضمن الكتاب السرى اتهامات عديدة وحصرا لممتلكات رشاد عثمان.. ولكن يثور التساؤل اين كانت اجهزة وزارة الداخلية وهى ترى رشاد عثمان يسير مرافقا للرئيس السادات ويلتقى به فى جلسات ودية ويحضر الاحتفالات العائلية جدا لأسرة الرئيس السادات.. اين كانت أجهزة وزارة الداخلية عندما تم ترشيح رشاد عثمان لعضوية مجلس الشعب.. ومن الذى أجرى التحريات عنه وكيف نجح فى انتخابات مجلس الشعب... وكيف أصبح رشاد عثمان فجأة خارجا عن القانون من وجهة نظر أجهزة الداخلية واللواء نبوى اسماعيل وهل كانت هذه الأجهزة تعلم.. ولم تذكر ذلك فى حينه.. ام كانت لا تعلم.. وتكون المصيبة اعظم.. والمهم ان العملية قد اكتملت للاعداد لمحاكمة رشاد عثمان بتهمة تضخم الثروة من النشاط المؤثم فى تجارة المخدرات والاستيلاء على اراضى الدولة والتهرب من الضرائب... وكانت علاقة رشاد عثمان الودية غير قاصرة على الرئيس السادات أو المهندس عثمان أحمد عثمان الذى قدمه للرئيس الراحل .. بل كانت له علاقات ودية مع

المرحوم الدكتور عبدالرازق عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية فى ذلك الوقت والمرحوم المستشار حلمى عبد الآخر وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والدكتور نعيم أبوطالب محافظ الأسكندرية الأسبق.. وقد كان هو المحافظ الشرعى.. ورشاد عثمان المحافظ غير الشرعى للإقليم وكان يتصرف وكأنه المسئول الأول عن محافظة الأسكندرية بفضل علاقته بالرئيس السادات وهكذا كان يقال عنه..!

رشاد عثمان : منهم لله لقد ضللوا السادات

فى جلسات المحاكمة بمحكمة القيم كانت حالة رشاد عثمان سيئة لم يكن يشغله سوى الخروج من هذا المأزق بعيدا عن قفص الاتهام.. لم يكن الرجل يتصور أن يعامل بهذه الطريقة.. كيف يكون صديقا لرئيس الجمهورية.. وكل القيادات العليا فى الدولة.. ثم فجأة يجد نفسه فى قفص الاتهام..

وبدأ رشاد عثمان عن دون قصد يفتح النار على الجميع ويكشف المستور ويتحدث عن مخالفات الآخرين وتورط الغالبية العظمى من أولئك الذين عملوا فى مجال الاعمال فى الانحرافات.. وكان قد منح توكيلا عاما للمحامى عبدالحليم رمضان وهو الذى اشتهر بحرصه على الدخول فى القضايا الساخنة وخاصة التى كان الرئيس السادات طرفاً فيها..

وفى المحكمة وقف المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى ليقول :

ان المحامى عبدالحليم رمضان رفع دعوى باسم رشاد عثمان ادعى فيها ان الرئيس أنور السادات وصهره المهندس عثمان أحمد عثمان ابتزا رشاد عثمان فى مبلغ ١٠٠ الف جنيه لإجباره على التبرع لمشروع الوفاء والأمل ولجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى.. وقبل ان يستكمل المستشار حسنى عبدالحميد حديثه قاطعه رشاد عثمان وقال.. تنازلت عن هذه القضية وألغيت التوكيل لهذا المحامى..

والتفت اليه اقاربه الموجودون فى قاعة المحكمة.. وعددهم لا يقل عن ٢٠٠ شخصا حرصوا على حضور جلسات المحكمة وحضروا من الاسكندرية وسوهاج.. وبعض المحافظات الاخرى.. ووجد انهم لا يوافقون على هذا التنازل..

وقال رشاد عثمان وهو يكاد يبكى.. احنا عايزين نلم الموضوع ونسكت وكفاية بقى والا عندما اتكلم سأقول كلام كبير قوى. ويمكن اخذ اسبوع للكلام.. وقد لا يكفى اسبوع كامل حتى أحكى المستور وكافة التفاصيل واتجه رشاد عثمان الى المحكمة قائلا :

سيادة القاضى .. انت راجل مسئول وعندك ضمير وأنا راجل صاحب خدمات وساهمت فى حل مشاكل كثيرة للبلد والجماهير.. وأنا ارسلت للدكتور فؤاد محيى الدين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت.. وقلتـه له يادكتور فـؤاد .. فيـه لجنـة فى الحزب الوطنى اسمها لجنة القيم حاكمونى فيها ياجماعة وبلاش الفضائح اللى أنا فيها دى.. وأنا اللى خلانى عملت كده حبى للرئيس السادات لكنهم ضللوه.. منهم لله .. ايوه ضللوه ابراهيم سعده والنبوى اسماعيل.. وقال : كان المفروض يتم التحقيق معى فى الحزب قبل المحكمة.. لان مصر موش عزبة.. وبرغم كده مجلس الشعب كله وقف ضد النبوى اسماعيل بتاع الاستفتاءات المزورة ورفض رفع الحصانة عنى.. ولكن بعد مكالمة إلى الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب وقيل له.. ارفع الحصانة عن رشاد عثمان.. ووافق على ذلك فوراً وفى غياب مجلس الشعب خلال العطلة البرلمانية.

واستمر رشاد عثمان فى حديثه قائلا : اللى بيحصل معايا ده ممكن يخوف كل واحد معاه فلوس وعاوز يشغلها والفلوس كلها هربت بسبب قضيتى.. وأنا خايف على مصر ..

وكل يوم فى الصباح اقول منك لله ياعثمان أحمد عثمان انت السبب فى كل اللى حصل ده علشان أنا ماكانش ليه دعوة بالسياسة ولا مجلس الشعب ولا الاحزاب أنا راجل تاجر وبتاع سوق منك لله ياعثمان.. السياسة طريقها وعر.. وكلها مقالب وأنا غريب عن هذه اللعبة.

رشاد عثمان وعصمت السادات

اصر رشاد عثمان على التنازل عن القضايا التى رفعها ضد الرئيس السادات وزوجته السيدة جيهان السادات وطلب فيها رد المبالغ التى اجبر على التبرع بها إلى لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى.. ومشروع الوفاء والامل.

وقال رشاد عثمان لأقاربه.. ياناس اللى ايده فى الميه موش زى اللى ايده فى النار انا كنت محبوس فى حجرة مترين فى مترين وحبس انفرادى وكانت الزنزانة عليها تفتيش دورى ٨ مرات فى اليوم بتعليمات من نبوى اسماعيل..

أنا مظلوم ولو قالوا لى اخلع هدومك واطلع من السجن فلن يكون عندى مانع.. والسجن مؤلم لو كان الواحد مظلوم.. وأنا اشتريت حريتى حتى لا يتم تجديد التحفظ لمدة عام جديد.. علشان اعيش مع اولادى وكفاية سنه سجن ظلم دا اليوم الواحد بيساوى عمر بحاله.. السجن لمظلوم صعب وايامه سوداء.. أسود من الاسفلت..

وحول علاقته مع عصمت السادات .. قال مفيش علاقة نهائيا لا تجارية ولا معاملات مالية وأنا قابلته مرة واحدة فى حياتى وكانت فى يناير عام ١٩٨٠ وبالصدفة فى بنك قناة السويس فرع الاسكندرية وكان فيه عتاب بينى وبينه.. وقلت له ياراجل عيب الشائعات اللى بتقول أنك شريكى فى مشروع تجارى..

وقلت له .. ياعصمت عيب تستغل اسمى وسمعتى التجارية فى السوق.. وده موش شغل سوق واحنا كبار..

عيب ياعصمت.. عيب قوى اللى بيحصل ده وحذرته من التلاعب فى ميناء الاسكندرية لانه دخيل على التجارة وشغل الموانى وكان همه الوحيد تجميع الفلوس فى اقل مدة ممكنه وقال رشاد عثمان عن نفسه.. انا راجل معروف لم اكسب بالسرقة او النهب او الغش والظلم والاتاوات زى الاخرين.. وربنا كبير واهم.. شربوا من نفس الكأس المر « التحفظ والسجن والحراسة » وكانت قضية عصمت السادات واولاده قد بدأت فى محكمة القيم..

من هو مندوب الرذيلة بميناء الأسكندرية

وخلال جلسات محاكمة عصمت السادات واولاده قال عصمت السادات أن ميناء الاسكندرية به مندوب للفضيلة وهو هارون الزمزمى ومندوب للرذيلة وهو رشاد عثمان..

وقال رشاد عثمان تعليقا على هذا الكلام عندما كان موجودا فى إحدى جلسات المحكمة وقبل الإفراج عنه وإلغاء التحفظ..

« هارون الزمزمى كان صبى عندى وجاء عصمت السادات لدخول الميناء ومعرفش يصاحبنى أو يعمل علاقة معى.. ولجأ إلى هارون واصبح مكتب هارون الزمزمى بالاسكندرية غرفة عمليات للبلطجية والاتاوات..

وعصمت السادات كان يستغل اسم أخوه السادات علشان دخول الميناء ويدخل المناقصات ويمنح مايشاء لاتباعه ويحصل على حقه فى السمسرة.. لانه موش تاجر وكل شغله السمسرة والاتاوات والبلطجة وعصمت وطلعت ابنه استوليا على « ١١٢ فدانا » بطريق الهواريه فى برج العرب ووضعوا يافطة « جمعية ميت ابو الكوم للإسكان وباعوا الفدان بمبلغ ٥ الاف جنيه وهو ده التلاعب من عصمت واولاده حاسبوهم..

الشرقاوى ودفاعه عن رشاد عثمان

الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى المحامى.. كان له دور بارز فى الدفاع عن المتهمين فى قضايا محكمة القيم.. وكان له اسلوب رائع فى اختيار الكلمات.. ومرافعة الدكتور الشرقاوى فى بعض هذه القضايا تعتبر قطعة من الأدب الرفيع..

وفى إحدى الجلسات التى عقدت لسماع الدفاع عن رشاد عثمان بعد التحفظ عليه يوم ٦ ديسمبر ١٩٨١ وصدور قرار من الدكتور صوفى أبو طالب برفع الحصانة عنه كعضو مجلس الشعب فى يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٨١ .. حضر رشاد عثمان لاحدى الجلسات فى يوم ٢٧ مارس ١٩٨٢ كان ذلك فى العاشرة إلا الربع صباحا وطلب منه اللواء عبدالحميد منصور نائب مدير أمن القاهرة فى ذلك الوقت ان يقفز من مقاعد قاعة المحكمة إلى القفص قبل دخول هيئة المحكمة فرفض بإصرار شديد.. وقال : علشان الصحافة متقول انه يقفز الى القفص كما قفز إلى الثراء!! وتدخلت هيئة الدفاع عن رشاد عثمان لإقناعه حتى دخل القفص وكان ذلك امام محكمة القيم العليا برئاسة المستشار أحمد شيبة الحمد الذى أمر بعد خروجه الى قاعة الجلسة وجلس فى القاعة مع الحاضرين ووقف المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى يكيل الاتهامات للدكتور عبدالرازق عبدالمجيد نائب رئيس مجلس الوزراء الذى وقع قرارا باعفاء جمركى لرشاد عثمان على سبيل المجاملة..

ووقف رشاد عثمان محتجاً وهو يصيح بصوت عال حرام عليك عبدالرازق عبدالمجيد رجل نظيف وبدأ الدكتور الشرقاوى دفاعه عن رشاد عثمان فقال: ان القضية التى قالوا عنها برقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٤ جنح ميناء الاسكندرية عقوبتها ٢٥ قرشا وهى مثل مخالفة مرور..

وقد قالوا عنه إنه كان يعمل شيالاً واستغل ذكاءه فى تكوين الثروة وذهبوا إلى جهينه مسقط رأسه لتجميع المعلومات من حاقديه ليكتبوا التقارير عنه من مكاتبهم..

وقالوا عنه إن ثروته ٥٠٠ مليون جنيه وهو تاجر ذكى وشاطر لانه اختار نوعية من النشاط تدر أرباحاً عالية وهى الأخشاب ونقل البضائع وكان يبيع البضائع التى ترد اليه وهى لاتزال على السفن ويقوم بسداد مستحقات البنوك فوراً ويتساءلون عن مبلغ الـ ١٠ الاف جنيه التى يدفعها شهريا لأسرته وأهله فى جهينه وهل هذه مذمة ان يعاون اهله ويقدم لهم المساعدة..

وقال الدكتور الشرقاوى ان رشاد عثمان لم يتهرب من الضرائب.. وقد سدد مليونا ونصف مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ كما ان الضرائب على الاخشاب تخصم من المنبع وبالنسبة للتأمينات الاجتماعية فإن هناك اسماء ذكرت لا علاقة لها بالعمل لدى رشاد عثمان.. ولو كان هناك خلاف مع الضرائب والتأمينات فإنه لا يستوجب فرض الحراسة..

ووقف رشاد عثمان ليقول للمحكمة.. اتهمونى بان ثروتى ٨٧ مليون جنيه ، و٥٠٠ فدان وياريت كان وضعوا أبو الهول فى ثروتى هو ده الى كان ناقص.

لماذا تركوا عبد الحى والتونسى ؟

وعندما وقف المستشار حسنى عبد الحميد ليقول.. يوم يعض الظالم على يديه.. ياليتنى اتخذت مع الرسول وقبل ان يكمل الآية الكريمة وقف رشاد عثمان وهو يصرخ ويقول لرئيس المحكمة... ياسيادة الرئيس.. اننى على استعداد للتنازل عن كل ممتلكاتى ولا اسمع كلمة شتيمة واحدة.. وحتى لو اعود للسجن.. أنا مراتى ضاقت وحبسونى علشان تهرب الحراميه.

ياجماعة توفيق عبد الحى هرب رغم أننى قلت للمدعى العام الاشتراكى عليه وعلى بيع الدواجن الفاسدة فى الاسكندرية ولم يستمع لى احد.

ووقف الدكتور على الرجال المحامى عن رشاد عثمان ليقول للمحكمة.. سيدى الرئيس ، كل ملابسات قضية رشاد عثمان تساويها وتماثلها قضية محسن التونسى تاجر البيض الشهير فقد استولى التونسى على ارض الدولة واغتصبها ولم يدفع الضرائب ولم يسدد تأمينات وتهرب من الجمارك وحصل على قروض ضخمة من البنوك بدون ضمان فأين هذه القضية من قضية رشاد عثمان ولماذا حفظت هذه القضيه للتونسى برغم ان محافظ الجيزة شهد ان التونسى لم يف بتعهداته ببيع البيض والدواجن بالاسعار المتفق عليها وفى المواعيد أو الكميات المحددة.. لماذا حفظت..

أيها السادة ان الذمة التى تحكمنا فى هذه القضية او تلك هى ذمة القانون وهى أشرف وأقدس ذمة.. فهل احترمت هذه الذمة ونحن نتناول قضية رشاد عثمان الذى جاء محكمتكم ليسمع عدلاً فخرج منها سجينا بسبب ما ادعاه عليه المدعى العام الاشتراكى وبعد ان تم التحفظ على كل امواله واستمرت القضية حتى تم الافراج عن رشاد عثمان بعد مضى نحو عام من التحفظ عليه وعاد ليمارس عمله من جديد رغم التحفظ على بعض ممتلكاته .. وتم بعد ذلك الغاء التحفظ ورد له اعتباره وتقدم لانتخابات مجلس الشعب مرة أخرى ولم يحالفه الحظ..!

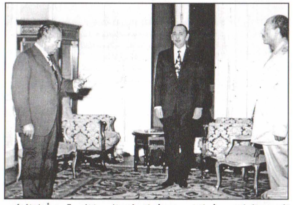
وفى خلال جلسات المحكمة أشار رشاد عثمان إلى أنه حذر المدعى العام الاشتراكى من هروب توفيق عبد الحى الذى استولى على أموال البنوك.

كان رشاد عثمان يرى أن محاكمته لا مبرر لها ولا توجد تهمة واضحة فيها ولكن الطريق كان مفتوحاً للآخرين للهروب بأموال البنوك.

وقد كانت علاقته مع البنوك بعيدة عن أى عمل يقال عنه أنه اساء للبنوك ولكنها بعض التقارير التى قد تستخدم أحيانا فى تصفية حسابات فماذا جرى فى محاكمة توفيق عبد الحى.



رشادعثمان يتحدث للمحكمة ويرفض ما قاله عنه مساعد المدعى الاشتراكي ويقول بشده الا الشتائم مرفوضه.. وابحثوا عن اللصوص الآخرين!



المرحوم المهندس عثمان احمد عثمان يؤدى اليمين الدستورى أمام الرئيس السادات كوزير للتعمير فى ٢٩ اكتوبر ١٩٧٣.



الفصل السابع

- توفيق عبدالحى فتى البنوك المدلل.
- قصة الهروب رغم ادراجه بالقائمة السوداء.
- قروض بلا ضمان لوزير فى حكومة الظل!
- حكاية الوزير شندى وفاتن الأشوح.
- الشاهد أحمد البنا وحكايات متناقضة.
- بسبب حكم بالحبس سنه لرئيس بنك قناة السويس.

توفيق عبد الحى فتى البنوك المدلل

ستظل قضية هروب توفيق عبد الحى سليم تاجر الدجاج الفاسد غامضة حتى يرويها بنفسه امام المحكمة.. فقد جرت محاكمة غيابية له.. بعد ان وجهت له اتهامات عديدة..

لم يكن توفيق عبد الحى كما قال المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى الاشتراكى فى مرافعته امام محكمة القيم.. حسن السمعة ولا صاحب اموال وثروات ضخمة ولا سيرة نظيفة حتى يظهر علينا فجأة كأحد نجوم لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى الديمقراطى.. وبكل أسف كان توفيق عبد الحى زبونا دائما فى القائمة السوداء حيث ادرج فى قائمة الممنوعين من السفر اكثر من مرة ولكنه كان يتقدم بالتماسات وطلبات لالغاء هذا المنع.. وكانت حياته سلسلة من الاعيب.. ولكنه كان يتمكن فى اغلب الاحوال من الوصول الى هدفه بدقة..

ففى يوم ٢١ مارس عام ١٩٧٤ قدمت الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة مذكرة إلى السيد / ممدوح سالم وزير الداخلية فى ذلك الوقت تطلب فيها إلغاء منع توفيق عبد الحى سليم من السفر ووافق ممدوح سالم.. وبعد ايام قليلة عاد وزير الداخلية نفسه وامر بإدراج اسم توفيق عبد الحى على القائمة السوداء.. والمنع من السفر.. وكان ذلك بالتحديد فى ٢٩ مايو ١٩٧٤ واستمر الامر على هذا الوضع لفترة طويلة.. ولم يتسرب اليأس إلى توفيق عبد الحى وظل يرسل التماسات إلى وزير الداخلية يطلب فيها السماح له بالسفر ورفع اسمه من قائمة الممنوعين من السفر.. وفى ١٤ يونيو عام ١٩٧٩ وافقت وزارة الداخلية على السماح له بالسفر وكان قد دخل مجال إصدار الصحف.. وبدأ يعرض خدماته على بعض الجهات لاصدار مطبوعات لها.. وانتحل صفة الصحفى رغم انه ليس عضوا فى نقابة الصحفيين واستجابت بعض الوزارات والهيئات لعروضه لاصدار صحف ومطبوعات ومنها وزارة الاسكان والتعمير.. ووزارة الكهرباء بل وتولى إصدار جريدة الطلاب .. ومنح زوجته فاتن الاشوح لقب الصحفية وكان يكتب المقالات باسمها فى هذه الصحف والمطبوعات وتحصل على مرتبات ومكافآت نظير ذلك..

حدث هذا.. ولم تعترض أى جهة على هذا النشاط لزبون دائم فى القائمة السوداء.. لم تعترض مباحث أمن الدولة.. ولم تعترض نقابة الصحفيين.. ولم يكن لدى الجهات التى استجابت لعروضه الوقت الكافى للاستفسار عنه.. ولكنها كانت تستجيب وبسرعة لعروضه.. وبدون تحفظات..

واستمر الوضع على ذلك حتى حانت الفرصة الكبيرة لتوفيق عبد الحى ليحقق حلمه فى الثراء حيث اتجه إلى الاتجار فى السلع الغذائية وخاصة الدواجن.. واجزاء الدواجن المستوردة.. وقيل انه استورد أجزاء الطيور الجارحة وعرضها للبيع فى منافذ التوزيع التى اقامها فى مناطق عديدة وقام الوزراء بافتتاحها.. وتوسعت انشطته واقام مخابز فى مسقط رأسه بمدينة ميت غمر.. حتى كان شهر سبتمبر عام ١٩٨٠ حيث صدر قرار الرئيس الراحل أنور السادات بحظر ذبح وبيع اللحوم الحمراء لمدة شهر لمواجهة ارتفاع اسعارها وخرج توفيق عبد الحى يعرض خدماته على وزارة التموين ليبيع ما لديه من دواجن واجزاء الدواجن.. وكان سعر كيلو الدواجن من الانتاج المحلى قبل شهر حظر بيع اللحوم لا يتجاوز ٧٠ قرشا وبعد الحظر نتيجة ارتفاع الطلب على الدواجن ارتفع السعر الى ١٦٠ و ١٧٠ قرشا.. وهو سعر مرتفع خلال هذه الفترة ولهذا كانت اسعار الدواجن المستوردة اقل ولا تزيد على ٨٠ أو ٩٠ قرشا.

وكان شهر حظر بيع اللحوم الحمراء فرصة لتوفيق عبد الحى وامثاله لتحقيق ثروة طائلة بسبب زيادة الطلب على الدواجن وإقبال المستهلكين على شراء اى شئ بديل للحوم الحمراء وبأى سعر.. وتوسعت انشطته .. وتلقى مساعدات من المسئولين بوزارة التموين فى ذلك..

ولجأ الى نشر اعلانات مدفوعة على مساحات كبيرة فى الصحف يؤكد فيها استعداده للتعاون مع وزارة التموين.. وانه يضع تحت تصرف الوزارة كل ما لديه من دواجن فى الثلاجات لتباع فى منافذها واستجابت له وزارة التموين.. وعاونه / حسن شبانه وكيل أول وزارة التموين.. وقالوا عنه انه سيعاون فى مواجهة نقص اللحوم وانضم توفيق عبد الحى الى الحزب الوطنى ولجنة التنمية الشعبية واصبح عضوا مؤسسا فى جريدة مايو الناطقة باسم الحزب.. واعتاد على توجيه النداءات كل صباح إلى المستهلكين عن انشطته ويعرض تقديم افضل خدماته..

ولم يقتصر نشاطه على الدواجن واجزاء الطيور بل امتد إلى التفاح الأمريكى.. وعندما دخل الانتخابات لرئاسة نادى هليوليدو امام منافسه المستشار على السيد كانت صناديق التفاح الأمريكى تزحف على بيوت اعضاء النادى مع تحيات المرشح لرئاسة النادى توفيق عبد الحى فى محاولة لاقناع الأعضاء.. ولكنه لم يتحقق له هذا الأمل وفاز منافسه المستشار على السيد رغم كل الأساليب التى لجأ اليها عبد الحى..

ولكن اليأس لم يتسرب إلى نفسه وواصل نشاطه واتجه إلى دخول اتحادات ومجالات

اخرى.. مثل اتحاد التايكندو الذى استخدم سفر وفد منه كمبرر للهروب إلى خارج مصر بوصفه عضوا فى بعثة التايكندو المسافرة الى الخارج.. بل وكان رئيسا شرفيا لهذا الاتحاد الذى كان يتخذ من أكاديمية الشرطة مقرا مؤقتا له..

قصة هروب عبد الحى

حصل توفيق عبد الحى على قروض عديدة.. وانفقها فى مجالات بعيدة عن النشاط التجارى.. واصبح عليه ان يسدد التزاماته للبنوك ولكنه كان عاجزا.. واحس بسوء المصير لهذا خطط للسفر والهرب الى الخارج..

وفى عام ١٩٨٢ وبعد بداية عهد جديد واتجهت سياسة حكم الرئيس حسنى مبارك الى الاصلاح الاقتصادى.. شعرت البنوك بالحرية وبدأت تسعى لتحصيل مستحقاتها وكان عبد الحى غير قادر على السداد ولهذا فكر فى الهرب خوفا من المحاسبة والمسئولين خاصة وان اجراءات عديدة قد اتخذت ضد رموز الفساد والتلاعب.. وانتقلت هذه القضايا الى قاعات المحاكم واصبح من الصعب التحكم فى احداثها وبدأت بعض الرموز تتهاوى.

وفى يوم ٢٠ فبراير عام ١٩٨٢ حزم توفيق عبد الحى حقائبه وسافر بقرار على انه رئيس اتحاد التايكندو رغم انه كان مدرجا على القائمة السوداء بسبب ديونه للبنوك..

واتحاد التايكندو الذى استخدم عبد الحى موقعه فيه للهروب كان يضم بعض قيادات الأمن الكبار وهو اللواء دكتور عبد الكريم درويش مساعد وزير الداخلية ورئيس اكاديمية الشرطة فى ذلك الوقت بل وكان الاتحاد يتخذ من أكاديمية الشرطة مقرا له لممارسة نشاطه.. وهرب توفيق عبد الحى.. وحتى الان لا يمكن ايضاح كيفية هروبه هل عاونه احد.. هل استطاع اختراق احد من العاملين بالمطار.. هل عاونه احد من الاصدقاء الذين كان يحرص على حضورهم افتتاح مشروعاته..

وبعد هروب توفيق عبد الحى .. لحقت به زوجته وابنه.. وتم ذلك بعد هروبه بايام وبمعاونة اصدقاء عبد الحى.. ولم تعترض اجهزة الأمن على سفرهما.. ولم تدرجهما على قائمة المنع من السفر الا بعد السفر بفترة..

واستمعت المحكمة برئاسة الدكتور أحمد رفعت خفاجى الى شهادة العديد من الشخصيات حول هروب عبد الحى وقروضه من البنوك بلا ضمان .. وكانت قضية عبد الحى هى البداية لكشف مخالفات منح الائتمان فى البنوك..

وحول طريقة هروبه وعلاقته باتحاد التايكندو..

استمعت المحكمة إلى شهادة اللواء دكتور عبدالكريم درويش رئيس أكاديمية الشرطة..

رئيس المحكمة: قل لنا من هم أعضاء اتحاد التايكندو؟

اللواء درويش: يضم الاتحاد شخصيات لامعة مثل منصور حسن وزير الإعلام الأسبق وشئون رئاسة الجمهورية واللواء فاروق حسن وتوفيق عبدالحى كان عضوا شرفيا بالاتحاد.

رئيس المحكمة: ما هى علاقة التايكندو بالأمن الغذائى وهو النشاط الرئيسى لتوفيق عبدالحى؟

اللواء درويش: لا توجد علاقة بينهما على الاطلاق.. وليس مهما ان يكون العضو بيفهم اصول وقواعد اللعبة..

رئيس المحكمة: اين مقر اتحاد التايكندو؟

اللواء درويش: فى أكاديمية الشرطة المقر المؤقت حتى يتم نقله إلى المقر الدائم فى مبنى الاتحاد الرياضى.

رئيس المحكمة: هل حصلتم على اذن من وزير الداخلية بذلك؟

اللواء درويش: لا لم نحصل على أذن من وزير الداخلية وليس هناك ما يستدعى ذلك..

رئيس المحكمة: ما هى علاقة التايكندو بأكاديمية الشرطة؟

اللواء درويش: الأكاديمية تهتم بالأنشطة الرياضية وهذه اللعبة من الأنشطة التى يمكن ان تشارك فيها.

وخلال الادلاء بشهادته إلى المحكمة جلس اللواء دكتور عبدالكريم درويش وحيدا فى قاعة الجلسة قبل الاستماع إلى شهادته وكانت تبدو عليه علامات الألم والحزن...

وربما كان يلعن هذه الفرصة السيئة التى دفعت بتوفيق عبدالحى ليكون رئيساً شرفياً لاتحاد يضم عبدالكريم درويش فى عضويته..

وكانت اجابات اللواء درويش على المحكمة مختصرة وربما كان الشاهد الوحيد الذى وقف امام محكمة القيم وادلى بشهادته بهذه السرعة.. وبهذه الاجابات المختصرة والصريحة والواضحة..

ونفى فى شهادته نفيا قاطعا معرفته بطريقة هروب توفيق عبدالحى أو اسلوب هروبه أو من هم الاشخاص الذين قدموا له المعونة للهرب..

ولكن يبقى السؤال كيف استطاع عبدالحى ان يقتحم على رجال الأمن أكاديمية الشرطة ويجلس بينهم رئيساً شرفيا لهذا الاتحاد المسمى بالتايكندو.. وكيف هرب.. ومن عاونه فى الهرب.....

قروض بلا ضمان لوزير فى حكومة الظل

كشفت المحاكمة الغيابية لتوفيق عبدالحى وبعد الاستماع لشهادات قيادات البنوك ان القواعد المصرفية لم تتبع فى منحه أغلب القروض.. وان هذه البنوك تعاملت مع توفيق عبدالحى بغير الأسلوب المصرفى بوصفه وزيرا فى حكومة الظل .. واحد نجوم لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى الديمقراطى.

استولى توفيق عبدالحى قبل هروبه على نحو ١٧ مليون جنيه قروضا حصل عليها من البنوك.. ولم تكن البنوك تحرص على التأكد من الضمانات أو قدرة العميل على السداد وتعتمد على استعلامات وهمية عن العميل لان بعض العاملين فى البنوك كانوا يحصلون على إكراميات وهدايا ثمينة من طالب القرض واحيانا كانوا يشاركونه فى القرض.

وتبدأ هذه الهدايا فى عصر الانفتاح غير الرشيد من سيارة فاخرة أو مفتاح شقة أو مبلغ غير متواضع يتم إيداعه فى اى بنك باسم الموظف.

ووقف المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى فى محكمة القيم ليقول للمحكمة : توفيق كان بحق فتى البنوك المدلل.. كل الأبواب تفتح له ولم يطلب منه احد الانتظار للدراسة وكان دائماً يطلب القروض بصفة عاجلة وتستجيب البنوك.. رغم انه صاحب سمعة سيئة ومديونية كبيرة لدى بنوك اخرى وميزانية خاسرة لشركته وعقود لشركات وهمية ورغم كل هذا كانت الأبواب بالبنوك مفتوحة..

تقدم للحصول على قرض باسم شركة « اريك » ورفض طلبه وعاد فى اليوم التالى يطلب نفس القرض باسم شركة اخرى وهى شركة « اكسلانس » ومقرها بنما واستجابت البنوك..

فهل اصبحت من بين مسئوليات البنوك المصرية تنمية الاقتصاد فى بنما وتقديم القروض لشركة تؤسس فى بنما ولكن كل هذا كان يتم من أجل عيون الفتى المدلل .. ودلوعة البنوك المصرية فكلما أراد عبدالحى شيئا زاد عطاء البنوك له قروضاً وتسهيلات بلا ضمان.

وقال المحامى طه الرفاعى من هيئة الدفاع عن توفيق عبد الحى للمحكمة:
ياحضرات القضاة.. ياحضرات الاعضاء المحترمين.. توفيق عبد الحى الذى يحاكم اليوم هنا لم يكن هو الوحيد الذى ارتكب هذه المخالفات.. لقد كان عضوا فى نظام ظل حكم مصر لمدة عشر سنوات كاملة.. «يقصد حكم الرئيس أنور السادات».
لم يرتكب شيئا غير عادى.. وكان يتصرف كعضو فى هذا النظام نظام الرئيس السادات.. يتلقى تعليمات من الدولة والحكومة.. نعم الحكومة فقد طلبت الحكومة من توفيق عبد الحى المعونة لزيادة منافذ توزيع السلع الغذائية بعد أن عجزت شركات وزارة التموين عن القيام بهذا الدور..

وعاد المحامى طه الرفاعى ليقول للمحكمة:

توفيق عبد الحى كان يتبادل المكاتبات مع أجهزة الحكومة يكتب اليها.. وتكتب اليه.. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد.. بل ان اللواء محمد نبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فى ذلك الوقت.. ونائب الدرب الاحمر فى مجلس الشعب ارسل خطابات عديدة الى توفيق عبد الحى يطلب فيها افتتاح منافذ لتوزيع الدواجن المجمدة المستوردة - واللحوم والسلع الغذائية فى شوارع دائرته الانتخابية بالدرب الاحمر حتى يكسب شعبية بين أبناء الدائرة.. وبمعاونة من توفيق عبد الحى..
فهل كان نبوى اسماعيل يعلم حقيقة توفيق عبد الحى.. وهو الذى قال عن نفسه انه يشعر بدبيب النملة وهو صاحب التقارير الأمنية التى تصل الى غرف النوم.. فهل كان يعرف الحقيقة ولم يتكلم.. أم لم يكن يعرف على الاطلاق.. ان الذى يستحق المحاكمة هو اللواء نبوى اسماعيل والاخرون الذين وفروا الفرصة لتوفيق عبد الحى لاغتيال اموال البنوك وخاصة قيادات بنوك قناة السويس وبنك الاستثمار العربى وبنك المهندس والائتمان الزراعى والمسئولين بالحجر الصحى والبيطرى ومحافظة الاسكندرية وكل الاشخاص الذين نجح عبد الحى فى الايقاع بهم لتحقيق أغراضه.
فقد استطاع توفيق عبد الحى أن يدخل بتجارته فى الدواجن الى كل مكان حتى جمعية الحرس الجمهورى وروى المحامى على نور الدين من هيئة الدفاع عن توفيق عبد الحى وشقيقه نبيل الذى حضر للمحكمة مرات عديدة.. وكان فى حالة قلق مستمرة.
قال المحامى وهو فى حالة استنكار واضحة.. كيف يتهم توفيق عبد الحى ببيع

الدواجن الفاسدة ومعى خطاب ارسله اللواء محمود المصرى قائد الحرس الجمهورى فى ١٢ فبراير عام ١٩٨١ الى توفيق عبد الحى جاء فيه..

السيد الاستاذ/ توفيق عبد الحى

تحية طيبة

ارجو الموافقة على توريد عدد ٢ طن من الدجاج المجمد المذبوح اسبوعيا لجمعية العاملين بالحرس الجمهورى وسيتم سداد الثمن نقدا طبقا للاسعار التى يتم البيع بها..

فكيف يقال ان توفيق عبد الحى يستورد النفايات والدجاج الفاسد وجمعية الحرس الجمهورى تطلب منه توريد الدجاج.. ولم تلجأ هذه الجمعية إلى شركة قطاع عام أو هيئة اخرى ولكنها لجأت الى توفيق عبد الحى فهل كانت هذه الجمعية تطلب الدجاج الفاسد.

وبعد كارثة هروب توفيق عبد الحى اختفى الاصدقاء وتنكر له الجميع.. حتى الذين كانوا على صلة وثيقة به.. وشاهدهم الناس فى حفلات افتتاح فروع شركة «اريك» انكروا ذلك ومن هؤلاء محمد رجب.. أمين الشباب بالحزب الوطنى وعضو مجلس الشورى.. والذى عين موظفا فى بنك الاستثمار العربى بمرتب ضخم يتجاوز مبلغ ثلاثة آلاف جنيه شهريا وبدلات وحوافز ومزايا اخرى.

قال محمد رجب فى رسالة بعث بها للمحكمة:

انه لم يذكر لمندوب الاستعلامات فى بنك الاستثمار العربى عن توفيق عبد الحى سوى انه عضو فى لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى الديمقراطى ولم يذكر شيئا اخر.

ولكن المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى الاشتراكى ذكر ان محمد رجب ادلى بأقوال وشهادة الى مصطفى زين العابدين مدير ادارة الاستعلامات عن العملاء فى بنك الاستثمار العربى ان توفيق عبد الحى ملئ ومنتشر وله مشروعات كبيرة وأموال يصعب حصرها وهو عضو فى لجنة التنمية الشعبية بالحزب الوطنى الديمقراطى.. وعضو مؤسس فى جريدة مايو وله منافذ عديدة ودور رائد فى مشروعات الأمن الغذائى وسمعته حسنة ونشاطه التجارى معروف..

وهذا الأسلوب يوضح ان إدارة الاستعلامات فى اي بنك لم تكن تتوخى الدقة عند الاستعلام عن العميل فكيف يذهب مصطفى زين العابدين موظف الاستعلامات للاستفسار عن توفيق عبد الحى من زميل له يعمل فى نفس البنك وهو محمد رجب ولماذا يذهب موظف الاستعلامات الى المقاهى والشوارع ولا يذهب الى مواقع مشروعات العميل للتأكد من حقيقة نشاطه..

والبنوك كلها بلا استثناء لم تكن حتى عام ١٩٨٤ ويعد هذه الكوارث المصرفية تتبع الاسلوب السليم فى الاستعلام عن العملاء وهو التأكد من مشروعات العميل ومراجعة ميزانيات شركاته والاتصال بالضرائب والجمارك وتحديد موقفه فى التعامل مع هذه الجهات.. والتاجر والمستثمر النظيف يشهد له الجميع بذلك.. ولكنها كانت كارثة كبرى ان تتبارى البنوك فى منح القروض دون التأكد من الضمانات أو قدرة العميل على السداد.

حكاية الوزير شندى وزوجة عبدالحى !

الموقف المالى لتوفيق عبدالحى لم يكن يبشر بالخير ميزانية خاسرة وسمعة تجارية سيئة ولكنه حاول ان يضفى عليها ثوبا أخر..

وذهبت زوجته السيدة فاتن الاشوح الى الدكتور وجيه شندى رئيس مجلس ادارة بنك الاستثمار العربى وكان يشغل منصب وزير الاستثمار خلال فترة المحاكمة.. وقالت له ان شركة زوجها تحتاج الى قرض بنصف مليون دولار وبصفة عاجلة وتردد الدكتور شندى فى الموافقة العاجلة..

وقالت فاتن الاشوح وهل يرضيك يا دكتور ادخل مكتب الدكتور وجيه شندى واخرج مكسوفة الحكاية قرض بنصف مليون دولار وسيسدد على فترة قصيرة.

وقالت وهى تبتسم.. الشغل فى الدواجن كويس وعيب قوى اخرج مكسوفة من مكتبك.

واستجاب الدكتور شندى ووافق على منح القرض فورا لتوفيق عبدالحى بعد إلحاح زوجته.. وجاءت موافقة غريبة فقد كانت الموافقة بالاستثناء من إجراء الدراسة لموقف العميل..

وارسل الدكتور شندى رسالة الى المحكمة لتوضيح ملابسات هذا الموضوع قال فيها :

« فى اول شهر يونيو عام ١٩٨١ ارسل الينا توفيق عبدالحى سليم طلبا للحصول على تسهيلات من البنك قيمتها ١٠ ملايين دولار.. وقمت بالتأشيرة على هذا الطلب..

(ائتمان .. رجاء الدراسة والعرض).

وهذه التأشيرة تعنى تحويل الطلب الى إدارة الائتمان لإجراء الدراسة وإعادة العرض على الدكتور شندى رئيس مجلس الإدارة..

وتوالت الاحداث.. وفى يوم ٨ يونيو ١٩٨١ اعد أحمد البنا مدير إدارة الائتمان فى البنك مذكرة وصفها مساعد المدعى العام الاشتراكى فى المحكمة بأنها المذكرة الصعلوكة..

وجـاء فيـهـا : ان توفيق عبـد الحى تقدم بطلب لفتح اعـتـمـاد بمبلغ ٥٨٦ ألفـاً و ٢٧١ دولاراً بصفة عاجلة لحين النظر فى التسهيلات التى طلبها وتبلغ ١٠ ملايين دولار..

وهنا وقع الدكتور وجيـه شندى على هذه المذكرة « اوافق بصفة استثنائية لحين انتهاء الدراسة لحالة العميل »..

وقال الدكتور شندى فى رسالتـه للمحكمة.. ان هذه التأشيـرة تعنى ان الاستثناء هو عدم عرض طلبات اخرى من العميل قبل دراسة حالتـه بالكامل.. وانه لم يحدث ان قابل توفيق عبـد الحى فى مكتبـه وان فى مصر رجالاً لايزالون يتمسكون بقول الحق سبحانه وتعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه.. ومنهم من ينتظر..).

وقد انكر الدكتور شندى وزير الاستثمار انه قابل توفيق عبـد الحى رغم ان جميع معاونيـه الذين شهدوا امام المحكمة اقروا انه التقى بـه.. فى ذلك الوقت وبزوجتـه ومن هؤلاء احمد البنا ومصطفى زين العابدين وحسن فائق مستشار البنك..

ويبدو من هذه الواقعة ان ابواب وخزائن البنوك كانت مفتوحة امام توفيق عبد الحى.. ولو استمر فى ذلك لفترة لاستطاع اغتيال نسبـة كبيرة من اموال هذه البنوك امام هذا التراخى والضعف والرضوخ لكل مطالبه..

فهذا الفتى المدلل يطلب فيطاع.. وفورا وبالاستثناء من الدراسة والفحص والإجراءات المقدمة التى يمر بها اى موظف يتقدم للحصول على قرض يعادل مرتب شهرين.. ولكن الملايين تمنح بلا دراسة ولا ضمانات وهذا ما كان يحدث فى البنوك ولا تزال هذه الكارثة تعانى منها البنوك فى السنوات الأخيـرة مما يحتاج الى توعيـة وعلاج وحمـاية أموال البنوك من المغامرين.

الشاهد البنا ومعلومات متناقضة

لم يحظ شاهد فى قضية توفيق عبد الحى بذات الاهتمام الذى ناله احمد البنا مدير إدارة الائتمان فى بنك الاستثمار العربى.. جاء البنا الى المحكمة بعد استدعاء رسمى من مباحث أمن الدولة وتم إحضاره فى نفس اليوم الذى طلبت المحكمة شهادته.. وحضر لقاعة الجلسة وهو فى حالة اضطراب وإعياء شديدة..

وبدأت المحكمة فى استجوابه.. وقال له الدكتور أحمد رفعت خفاجى رئيس المحكمة :

ماهى معلوماتك عن القرض الذى منح للمتهم توفيق عبدالحى..؟

ورد أحمد البنا وهو فى حالة فزع ورعب غير محدود...

ياافندم انا مريض.. ولا استطيع ان ادلى بأية أقوال وليست معى أوراق حتى اتمكن من الرد وعايز من المحكمة مهلة حتى استطيع الإدلاء بالشهادة..

وبأسلوبه المتميز ولهجته الريفية.. قال رئيس المحكمة : عايز اد ايه.. يوم .. اثنين .. ثلاثة.. على العموم الجلسات كل يوم والعرض مستمر ونحب نشوفك فى اقرب فرصة.. روح شوف لك شوية شورية وفرخة حتى تسترد صحتك وتعال..

وضجت القاعة بالضحك.. وانصرف أحمد البنا وهو يبتسم ابتسامة باهتة وعاد الى البنك فى ذات اليوم يجمع أوراقه ويتأكد من ملابسات منح الائتمان لتوفيق عبدالحى..

وتردد أحمد البنا على جلسات المحاكمة مرات عديدة حتى انه من كثرة حضوره الجلسات تردد بين بعض الحاضرين انه ربما يضم لقائمة الاتهام..

كان يحضر لقاعة الجلسة قبل انعقادها.. وينصرف بعد انتهاء كل جلسة وفى كل مرة كان يرافقه مجموعة من صغار الموظفين فى بنك الاستثمار العربى..

وقدم البنا مستندات واوراقاً عديدة للمحكمة وكان احيانا يتحدث للمحكمة وكأنه يترافع. وكانت كلماته تخرج بحساب وبأرقام يذكرها حول الائتمان ونظم منحه.

وقال ذات مرة للمحكمة : ان ما منح لتوفيق عبدالحى هو امر عادى يحدث مع سائر العملاء...

فقال له رئيس المحكمة :

هل حضرت للشهادة ام للدفاع عن توفيق عبدالحى...

والتزم البنا الصمت ولم يرد.. لفترة .. وعاد البنا ليقول :

كل ما حدث ده مخاطر ائتمان واحنا عملنا كثيرا فى الدول العربية وخاصة فى منطقة الخليج وهذه أمور عادية ان تحدث مخاطر فى منح الائتمان وهو أمر متوقع وليس هناك ما يزعج..

وهنا وقف المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى الاشتراكى وهو فى حالة ثورة.. وصرخ فيه قائلاً : يا أحمد .. يا أحمد .. يا أحمد حرام عليك احنا هنا نتكلم عن الشعب المصرى والبنوك المصرية... والشعب المصرى لا يتحمل هذا الإهمال وهذه الفوضى والانحرافات فى منح الائتمان يمكن شعوب اخرى تتحمل.. ولكن الله يسترك خليك هنا

فى مصر.. وسيب الخبرة بتاعتك فى دول الخليج الوقت ده.. ايوه والنبى خليك هنا فى مصر.. وعلى العموم انا قلتها كلمه مدوية.. لك الله يامصر..

وواصلت المحكمة بعد ذلك الاستماع الى شهادة البنا والاطلاع على مستنداته.. وقدم البنا صورة المذكرة التى رفعها بوصفه مدير إدارة الائتمان الى الدكتور وجيه شندى رئيس مجلس الإدارة فى ١٧ يناير ١٩٨٢ ويطلب فيها الموافقة على عمل البروتستو لتوفيق عبدالحى أو تحديد موعد لمقابلته مع رئيس مجلس الادارة وقام الدكتور شندى بالتأشيرة على هذه المذكرة بإنه سبق وطلب إجراء البروتستو..

وهذه التأشيرة لم تكن موجهة من قريب أو بعيد لإدارة الائتمان التى كنت اعمل مديرا بها وانما كانت موجهة إلى لجنة تحقيق الديون وتؤكد الأوراق أن المذكرة مختومة بخاتم مكتب رئيس مجلس الإدارة فى ١٨ يناير ١٩٨٢ برقم ١٧ وهذا يؤكد ان مذكرة إدارة الائتمان قد وصلت للدكتور وجيه شندى قبل خروج المذكرة الى لجنة تحقيق الديون بيوم واحد ولهذا لم اكن اعلم بتأشيرة الدكتور شندى وقال البنا: ان الإدارة التى يرأسها وهى الائتمان ليست هى المختصة باجراء البروتستو وانتهت شهادة احمد البنا... وبدأت هيئة الدفاع عن توفيق عبدالحى عملها فى المرافعة.. وفجأة خرج من بين صفوف الجالسين بالقاعة احمد البنا مرة أخرى واتجه بسرعة نحو رئيس المحكمة وقال.. معى مستندات جديدة عايز اقدمها وبعد انتهاء المحامى على نور الدين من المرافعة.. جاء الدور على المحامى عطية الرفاعى..واتجه اليه أحمد البنا وقال له بصوت مرتفع.. انا فى انتظار مرافعتك يااستاذ عطية وعايز اسمع الكلام اللى هوه ... اللى هوه فى الصميم يعنى... ورد عليه المحامى بابتسامة ولم يعلق...

فلماذا كان أحمد البنا قلقا الى هذا الحد.. ولماذا كان حريصا على حضور الجلسات وسماع المرافعات..

فهل كان احمد مجرد مدير ائتمان التقى مصادفة مع توفيق عبدالحى وتعامل معه كسائر العملاء..

زكريا توفيق وأزمة مع المدعى الاشتراكى بالمحكمة

وقف زكريا توفيق عبدالفتاح وزير التجارة الأسبق ورئيس بنك قناة السويس فى ذلك الوقت امام المحكمة للإدلاء بشهادته فى قضية توفيق عبدالحى واتجهت اليه انظار الرأى

العام فى مصر وخارجها حيث سلط رئيس المحكمة الاضواء على ما يحصل عليه زكريا توفيق من اجور ومرتبات وحوافز تصل الى نحو ١٨٠ الف جنيه سنويا..

وحمزه العدوى المدير العام فى بنك قناة السويس الحاصل على مؤهل متوسط ويحصل على نحو ١٠٠ ألف جنيه سنويا..

كانت هذه الارقام بمثابة الصدمة للرأى العام المصرى..

فاز توفيق عبد الحى بقرض من بنك قناة السويس يبلغ ١٠ ملايين جنيه وبعد تعثره وتوقفه عن السداد كاد ذلك يتسبب فى تصفية البنك كشركة مساهمة بعد ان خسر نصف رأسماله..

وجاء زكريا توفيق الى المحكمة للشهادة.. ولكنه فى الحقيقة كان يدافع عن تصرفاته.. وتصرفات معاونيه.. فى أول جلسة للشهادة كان فى حالة إعياء شديدة فلم يكن متصورا ان يقف مثل هذا الموقف فى يوم ما وحاول ان يتحدث عن أمجاده وتاريخه فى خدمة البلاد والمناصب التى تولاها ولكن رئيس المحكمة طلب منه أن يركز على المعلومات حول موضوع القضية وحصول توفيق عبد الحى على قروض بدون ضمانات وهروبه دون سداد هذه المستحقات للبنوك..

وخلال شهادته مضى يعدد مواقعه ومناصبه ويرد على الاتهامات الموجهة إليه.. وكان مساعد المدعى الاشتراكى قد ناقشه فى عديد من الملابسات .. واستخدم هذه الردود كقرينة على إهماله فقال زكريا توفيق عبد الفتاح موجها حديثه للمدعى الاشتراكى المستشار حسنى عبد الحميد.. انا تحدثت فى الجلسة الماضية فى شهادتى بحسن نية ولكنك ظلمتنى.. ولم يكد ينطق بهذه الكلمة الاخيرة حتى صاح الدكتور أحمد رفعت خفاجى رئيس المحكمة :

لا.. انت تصف مساعد المدعى العام الاشتراكى بالظلم وهذه إهانة لعضو من أعضاء هيئة المحكمة وهذه عقوبتها الحبس سنة..

وارتعد زكريا توفيق عبد الفتاح وكاد يسقط على الارض وقال وهو يكاد يختنق لرئيس المحكمة انا آسف.. انا آسف.. اعتذر لم اقصد إهانة السيد المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى/

ورد رئيس المحكمة : انا قلت هذا علشان تبقى الأمور واضحة..!

وطلب زكريا توفيق كوبا من الماء ليتناول الدواء وابتلع بعض الاقراص التى كان يحملها معه .. وهنا امتدت يد مساعد المدعى العام الاشتراكى من منصة المحكمة اليه بكوب الماء.. وكان المستشار حسنى عبدالحميد يحمل معه يوميا الى قاعة الجلسة جيركن من المياه يحمله أحد حراسه حرصا على حياته فقد كان يرفض تناول اى شئ فى المحكمة.. لا بسكويت ولا شاى ولا اى شئ خشية ان يدس له احد شيئا فى هذا الطعام أو الماء.. واوضح سبب ذلك بقوله فى مرافعته فى عدة قضايا بقوله :

لقد كانت حياتنا للطغاة مطلبا.. وقد ذكر فى مرات عديدة ان حياته تعرضت للخطر وتلقى تهديدات بخطف اولاده.. وتهديدات اخرى بالقتل .. ووقف ليقول محذرا: انه توجد عصابة تحاول هدم الاقتصاد القومى وان الوقت لم يحن بعد لكشف ابعادها ورئيسها ولكنه فجأة تراجع فى المرافعة فى مرات تالية ولم يذكر شيئا عن هذا ولا عن العصابة ولا عن رئيسها الذى وعد بتحديده..

وانصرف زكريا توفيق وتم اخطاره بالمثول امام المحكمة للشهادة مرة اخرى.. ووقف مساعد المدعى العام الاشتراكى يقرأ رسالة بعث بها زكريا توفيق عبدالفتاح جاء فيها : ان التسهيلات الائتمانية التى منحها لتوفيق عبدالحى من بنك المهندس قد تمت الموافقة عليها لشركة « اريك » معززة وغير قابلة للإلغاء وذلك قبل العرض على اجتماع مجلس إدارة البنك وانه لصفة الاستعجال قد تم فتح اعتمادات مستندية بمبلغ ٢ مليون و ٧٩١ الف دولار وبصفة عاجلة.. نعم دائما طلبات توفيق عبدالحى فى قائمة الأعمال العاجلة.. ولم يبت له فى امر دون استخدام صفة العاجلة والعاجلة جدا..

ويقول زكريا توفيق فى رسالته.. ولم يكن امام احد من اعضاء مجلس إدارة بنك المهندس الخيار فى الاعتراض أو الموافقة على ما جاء فى مذكرة التسهيلات الممنوحة لتوفيق عبدالحى وقامت إدارة البنك بتنفيذ التسهيلات قبل العرض على مجلس الإدارة..

وبعد الانتهاء من قراءة الرسالة وقف المستشار حسنى عبدالحميد ليقول.. مجلس إدارة بنك المهندس كالزوج آخر من يعلم... والواحد منهم يحصل فى السنة على ١٨٠ الف جنيه وقاعدين على الكراسى لمجرد أن يخطروا بما تم..

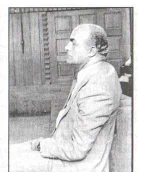
وهذا يعنى ان مدير البنك هو الذى وافق وكان هؤلاء الاعضاء فى مجلس الادارة كالخشب المسندة ومجرد طراطير.. وهل هناك كارثة بعد هذا.. لا أظن.

وتوالت الأحداث.. وتقدمت جهات عديدة الى جهاز المدعى العام الاشتراكى تطلب ديونها لدى توفيق عبدالحى حتى ان مصلحة الضرائب تقدمت تطالبه بمبلغ ١٠ ملايين جنيه عن انشطته وكأنها كما قال مساعد المدعى الاشتراكى لم تتذكر ولم تلاحظ ذلك الا بعد هروب توفيق عبدالحى وأصدرت محكمة القيم حكمها بفرض الحراسة على جميع ممتلكات توفيق عبدالحى واسرته وقدرت بنحو ١٤ مليون جنيه..

وحتى الآن لا يزال توفيق عبدالحى هاربا... سافر إلى اليونان واقام بها وانشأ مطعما وملهى وفكر فى إصدار صحيفة.. وتم ذلك بالفعل

وحولها الى بوتيك للإيجار لمن يدفع أكثر... وبعد توقيع اتفاقية تبادل المجرمين مع اليونان غادرها الى المانيا الاتحادية .. ثم الى دول أخرى وكان قد أعلن منذ عام تقريباً رغبته فى العودة الى مصر ولكنه تراجع فى اللحظة الأخيرة.. وربما يحرص على الاستمرار فى الخارج لفترة حتى تسقط الأحكام التى صدرت ضده..

وقد كانت قضية توفيق عبدالحى فرصة لمراجعة لوائح التعاملات فى البنوك والحرص على أموالها ولكن يبدو أن هذا لم يتحقق وهذا ما نعانى منه حاليا لهروب عملاء آخرين للبنوك حصلوا على مبالغ تتجاوز المليار جنيه لكل منهم وهو أمر خطير يحتاج لإنقاذ البنوك من تلاعب هؤلاء المغامرين..



د. عبد الكريم درويش مساعد وزير الداخلية فى قاعة المحكمة ينتظر استدعاؤه للشهادة فى قضية توفيق عبد الحى وهو فى حالة ذهول مما يجرى..!



توفيق عبد الحى فتى البنوك المدلل فى صورة تذكارية مع زوجته وابنه وبعض معارفه وأصدقاءه ومنهم محمد رجب عضو مجلس الشورى.



مصطفى حبلص المدير العام فى بنك قناة السويس (ورئيس مجلس الادارة حاليا) يدلى بشهادته فى قضية توفيق عبد الحى.



زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة الأسبق أثناء شهادته



الفصل الثامن

- مسئولية السادات عن تصرفات أسرته.
- كيف بدأت قضية عصمت السادات.
- سرحان وملف انحرافات أسرة الرئيس.
- أحزان المقدم جلال والقبطان أنور وشهر العسل فى المملكة.
- من زور توقيع الرئيس على الشيكات السويسرية؟
- ميناء الاسكندرية أنجرفته لمن؟
- صلاح حافظ ينفرد بالدفاع عن عصمت السادات.
- رسالة من المدعى الاشتراكى للرئيس مبارك.
- وزير الصناعة يتجرأ على المدعى الاشتراكى.
- بلاغ كاذب حول صفقة أسلحة واللحوم المشبوهة؟
- محاكمة جمال السادات تحت قبة البرلمان.
- الملوم : عصمت السادات تعلمت أفضل من الجامعة.
- المسلمى : لو رفضت طلباتهم لذهبت وراء الشمس.
- الليثى : احنا بتوع الفيديو.
- أين لصوص عصر عبد الناصر.
- أسرة السادات تتساءل أين الوفاء.
- القاضى الذى أطاح بخمسة وزراء.
- التعديل الوزارى والوزير المحظوظ.

مسئولية السادات عن تصرفات أسرته

أصبح الرئيس الراحل أنور السادات فى ذمة الله.. وليس من قبيل الشجاعة ان يهاجمه احد بعد موته.. ولكن الهدف هو إيضاح الحقيقة للتاريخ.. وفى التاريخ دروس مستفادة للأجيال القادمة فمنذ بدأت قضية عصمت السادات وأولاده امام محكمة القيم لم يتوقف الحديث فى أوساط الرأى العام ورجال القضاء حول مدى مسئولية الرئيس السادات عن تصرفات بعض أفراد أسرته..

البعض قال إن الرجل كانت لديه مسئوليات كبيرة وكانت قضية تحرير سيناء تشغله عن أية قضايا اخرى والبعض الآخر قال إن الرئيس مسئول بصفة كاملة عن تصرفات اسرته.. وأين كانت الأجهزة التى كانت يفاخر بها الرئيس السادات.. حتى ان اللواء نبوى اسماعيل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية قال فى إحدى المرات ان اجهزته تستطيع الوصول الى حجرات النوم..

وفى يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٨٢ .. قال القاضى أحمد رجائى دبوس فى حديث نشرته جريدة الأهرام انه لا يمكن تبرئة رئيس الجمهورية السابق من الناحية القانونية وفقا لنص الدستور عندما يوجد استغلال أو فساد سياسى يصدر عمن يعملون معه او يمتون إليه بصلة مهما كانت نواياه... اما القول بانه قد أمر بمنع شقيقه من دخول الميناء والجمارك للتستر على إهمال رئيس الجمهورية السابق فانه على الاقل غير مقبول قانونا.. وهذه كلمات تكفى لإثبات المسئولية..

وفى يوم ٥ نوفمبر ١٩٨٢ كتب مكرم محمد أحمد فى مقاله الأسبوعى بمجلة المصور.. كم من المصريين يمكن ان تطوله هذه الفرصة اذا لم يكن من الأشقاء والمحاسيب.. وكم أخذ هؤلاء ماكان مفترضا ان يكون من نصيب الآخرين..

إن التحقيقات التى يجريها المدعى العام الاشتراكى والتى لم تزل فى بدايتها تشير الى نوع من الشراهة المخيفة شملت البيضة والجمل.. كما يقولون... لم يترفعوا عن شئ يمكن ان تطوله أيديهم ابتداء من شقق الأوقاف وشركات التأمين والقطاع العام الى حصص الحديد والأسمنت والمواسير والبيض والدقيق حتى نخالة الدقيق...

وقال انا لا أخص عصمت السادات واولاده بالسؤال فهؤلاء كانوا حلقة فى سلسلة طويلة من المنتفعين بدأت للاسف فى احضان ثورة ٢٣ يوليو بسبب من غياب الديمقراطية أو اعتبارها هدفا مؤجلا..

سأل عصمت السادات محققه لماذا تحاسبوننى الآن.. لقد كان بين أقارب ثورة ٢٣ يوليو وبينهم عبد الناصر من فعل شيئا قريبا مما فعلت ومع ذلك لم تحاول ثورة يوليو ان تسائله.. لماذا تسائلوننى انا وأولادى الآن..

ما لم يدركه عصمت السادات وما لم يدركه بعد امثال هؤلاء ان مصر تتعرض الى عصر جديد لا تحكمه قبور الموتى ولا شواهد السلف القديم او الجديد.. عصر بلا أمراء صغار ينصبون انفسهم بزرقة الدماء النبيلة أو بقهر السطوة والنفوذ..

ولم يتوقف الحديث عن مسئولية السادات عن تصرفات أسرته.. وأجمع الغالبية على إلقاء المسئولية عليه.. حتى كانت المواجهة فى ساحات المحاكم.. كانت هذه الكلمات فى عام ١٩٨٢ فماذا يكتب رئيس تحرير المصور اليوم عن الهاربين بأموال البنوك والذين التهموا عشرات الملايين وجلسوا فى الخارج يرسلون الفاكسات للبنوك لإسقاط نصف المديونية وإلغاء الفوائد. لقد كانت الاتهامات ضد عصمت السادات وأولاده تنحصر فى مخالفات صغيرة ولم تصل إلى الاستيلاء على أموال البنوك كما فعل الآخرون.

كيف بدأت قضية عصمت السادات

دخل عصمت السادات واولاده محكمة القيم بتهمة ارتكاب جرائم الرشوة والتزوير واستغلال النفوذ والاتجار فى السوق السوداء وقالوا عنهم تاجروا فى كل شئ من الرابسو الى الدجاج والحديد والأراضى والجلسرين واللحوم والصلصة.. حتى أن مساعد المدعى الاشتراكى أعلن فى إحدى الجلسات أنهم كانوا فى طريقهم لإقامة شركة لتجارة الأسلحة برأسمال مليار دولار..

وقال عنهم المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى انهم أدخلوا نوعا جديدا من السمسرة الى السوق المصرية لم تعرفه من قبل وهو ما سمى بالبلطجة التجارية وتوقيع عقود منع التعرض للناس.. فقد كانت رغبتهم ان يكونوا شركاء فى كل صفقة.. وفى كل مشروع.. وكل رزق وكانت أجهزة الدولة صامتة.. بل أحيانا كانت تمد لهم يد العون والمساعدة.

ويروى عصمت السادات بنفسه كيف بدأت القضية وذلك فى الاستجواب الذى أجراه الدكتور أحمد رفعت خفاجى رئيس محكمة القيم معه.. فى أول جلسة.

قال عصمت السادات فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٢ .. التقيت مع الرئيس حسنى مبارك على مدفن الرئيس الراحل أنور السادات عندما جاء ليضع أكليلا من الزهور فى الذكرى الأولى لوفاة شقيقى فقال لى : ياعصمت أنا بلغنى عنك مخالفات كثيرة.. وأشياء كثيرة..

وقلت للرئيس .. انا مستعد بالقانون.. ولكن خرجت مجلة المصور عقب ذلك لتقول إن الرئيس مبارك قال لعصمت السادات ريحتك فاحت وهذا لم يحدث مطلقا.. وانتهى الامر على هذا النحو وفى يوم ١٩ أكتوبر ١٩٨٢ استدعانى جهاز المدعى العام الاشتراكى لسؤالى فى بعض الشكاوى.. وبعد ذلك بساعات قليلة انطلقت سيارة الأمن المركزى وأجهزة الأمن للقبض علينا جميعا أنا وأولادى وفى المحكمة بدأ استجواب عصمت السادات من رئيس المحكمة الدكتور أحمد رفعت خفاجى..

القاضى : ما الاسم - العنوان - محل الاقامة؟

- اسمى أحمد عصمت محمد السادات - ٥٨ سنة - رجل اعمال محل الإقامة ١١ شارع الدكتور رياض ترك مصر الجديدة.

المحكمة : أسند اليك انك كونت ثروة كبيرة بطريق غير مشروع وارتكاب أفعال من شانها الإضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع وإفساد الحياة السياسية والاستيلاء بغير حق على الأموال العامة..

عصمت : هذا السؤال غير محدد للثروة.. وغير محدد للإفساد وأتحدى من يثبت اقترافى لأى عمل يجعلنى بالوصف السابق.

المحكمة : ما هو عملك ؟

عصمت : صاحب مكتب استيراد وتصدير ولم يسبق لهذا المكتب ان قام بأى عمل مع الحكومة أو القطاع العام ولم يحصل على أى عمولات..

المحكمة : ما هو نشاط المكتب..؟

عصمت : هو مكتب للنقل بالسيارات داخل الجمهورية وعندى أيضا محل لبيع الجرارات وماكينات الرى والجرارات الزراعية أحصل عليها من القطاع العام لبيعها مقابل عمولة مثل باقى جميع اصحاب المحلات..

المحكمة :هل لديك عقارات أو منقولات حصلت عليها بطريق الميراث؟

عصمت : نعم تملكت أرضا زراعية فى ميت أبو الكوم حصلت عليها بطريق الميراث وهى تحت يدى حتى الآن ومساحتها فدان ونصف الفدان ولم يتم تقسيمها بين الورثة لأن والدى توفى عام ١٩٧٤ وليس لدى أى ميراث آخر..

المحكمة : ماهو نصيبك فى الميراث ؟
عصمت : طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية والدى توفى وله أربعة اولاد وخمس بنات..
المحكمة : هل كنت تعمل بالحكومة أو القطاع العام من عام ١٩٦١ وحتى ١٩٦٥.
عصمت : نعم ولدى ترخيص بالعمل فى غير أوقات العمل الرسمية وهذا الترخيص كتابى وصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة المهندس سمير فهمى أمين..

عصمت السادات تنازلت عن بكالوريوس الهندسة

فى المحكمة دار حوار مثير بين الدكتور أحمد رفعت خفاجى وعصمت السادات حول المؤهل الذى يحمله.. هل هو دبلوم فى الميكانيكا.. ام بكالوريوس فى الهندسة كما أرسل بذلك مذكرة إلى هيئة الاستثمار..

قال رئيس المحكمة : ما هو المؤهل الذى عينت به فى شركة نقل الركاب؟

عصمت : شركات نقل الركاب بالأقاليم لا تعتمد على المؤهل ولكن الخبرة والاسم المعروف فى مجال النقل بالسيارات...

رئيس المحكمة : ما هو المؤهل الذى حصلت عليه..؟

عصمت : انا راسب ثانوية عامة ودرست الميكانيكا الخاصة بالسيارات والقوى المحركة للآلات الزراعية بالانجليزية وكان آخر مؤهل حصلت عليه الابتدائية عام ١٩٤٤.

وقال الدكتور رفعت خفاجى رئيس المحكمة.. هناك مذكرة ارسلتها إلى الهيئة العامة للاستثمار تقول فيها إنك مهندس ووقعتها باسم مهندس أحمد عصمت السادات..

ورد عصمت السادات بانفعال.. لا يا افندم أنا حاصل على دبلوم فى الميكانيكا وكنت ضمن ثلاثة فقط فى مصر حصلوا على هذا الدبلوم ولم أحصل على بكالوريوس الهندسة.. وعلى العموم اذا كان هذا البكالوريوس مشكلة فإننى أعلن تنازلى عنه للمحكمة.. وضجت القاعة بالضحك..

رئيس المحكمة : ماهو دخلك السنوى بالتحديد؟

عصمت السادات : لا.. لا.. بقى دى عملية أرزاق لقد بدأت سائق سيارة نقل وكانت معى رخصة سيارة أتوبيس واشتغلت سائقاً بالفعل لدى القصراوى وحلمى بطنطا فى عام ١٩٤٤ وادخرت من مرتبى ثمن أول سيارة اشتريتها ماركة « دودج » ولم تكن لى اى علاقة استغلال ابدا بالزعيم الراحل أنور السادات.

بل لعلكم تضحكون حين تعلمـون أن عـصمت السادات كان يصرف وينفق على أنور السادات وأولاده وقت هروبه عندما ترك الجيش ولم أطالبه بالثمن ولم أكن يوما مضحيا بكرامتى او ذليلا لاى مخلوق تحت قبة السماء والجميع يعرف عنى ذلك من الاسكندرية لأسوان..

ملف انحرافات عائلة السادات

رئيس المحكمة : ما هو دخلك الذى تحاسب عليه ضريبيا كل عام؟

عـصمت : يختلف من سنة إلى أخرى .. وانا منتظم فى سداد الضرائب وان كنت أدفع بالتقسيط وقد صدرت تعليمات من الرئيس السادات بمنع التعامل مع اى فرد من عائلة السادات من العمل فى مجال التوريدات والوكالة التجارية وذلك قبل وفاته بثلاث سنوات وكان ذلك بموجب خطابات رسمية صادرة من رئاسة الجمهورية وتعليمات اخرى شفوية لهيئة ميناء الاسكندرية بمنعى وأولادى من دخول الميناء وهو المكان الوحيد الذى تعمل فيه سياراتنا.

كل هذا بفضل ضابط فى رئاسة الجمهورية كان يعمل فى الحرس الخاص بالرئيس السادات والذى أعد ملفا تحت اسم انحرافات عائلة السادات وهو العميد أحمد سرحان..

وهذا السرحان عندما ذهب ونقل من رئاسة الجمهورية ترك هذا الملف وكان هذا الملف سببا فى تحريك هذه القضية ضدنا رغم ان كل ما فيه أكاذيب فى أكاذيب..

رئيس المحكمة : هل سبق لك العمل فى جريدة الجمهورية؟

عصمت : بكل تأكيد انا كنت مديرا للتحرير والإعلان والتوزيع لجريدة الجمهورية فى طنطا.. وكان مرتبى فى البداية صغيرا ولا اذكره وآخر مرتب حصلت عليه عام ١٩٦٠ كان ١٠٠ جنيه .. وبدأت عملى عام ١٩٥٢ بعد ان استدعانى الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وطلب منى أن اعمل فيها ووافقت ولم يكن عملى مقصورا على الصحافة بل امتد الى نواح سياسية عديدة وكنت انا أول من صنع المؤتمرات العمالية الدائمة فى المحافظات لتكون سندا وقوة لثورة ٢٣ يوليو .. وجمعت النقابات والاتحادات العمالية فى أول مؤتمر أقيم فى محافظة الغربية وبعدها فى باقى المحافظات.. وكنت أعمل فى التحرير والإعلان وتكفينى شهادة مصطفى أمين وكامل حسونه وأمين عدلى وهم جميعا أبناء مدرسة واحدة تعلمنا فيها جميعا وهى مدرسة الدكتور السيد أبو النجا..

رئيس المحكمة : أمامى صورة برقية بالتلكس أرسلها عصمت السادات إلى أحد الموردين الأجانب يعرض عليها خدماته الشخصية فى مصر..

وتقول البرقية ....

« رئيس شركاتنا السيد/عصمت السادات الأخ الأصغر للرئيس السادات وأولاده يعملون كرؤساء مجلس إدارة وموردى عامين منذ عملنا فى هذا الحقل منذ ١٥ سنة.. نحب أن نقدم أحسن خدماتنا كممثلين لكم فى القاهرة ونحن مستعدون ان نتعامل معكم فى جميع معاملاتكم ونسهل لكم سرعة دخول بضائعكم ونحن فهمنا ان مستر راو سوف يصل الى مصر فى القريب العاجل ونحن نرحب بالفرصة للمناقشة معه بخصوص معاملاتكم فى المستقبل التى قد تم الاتفاق عليها فى مكتبنا الرئيسى فى القاهرة.. تمنياتنا الطيبة..

رئيس المحكمة : أحمد عصمت السادات ما رأيك فى هذه البرقية؟

ورد عصمت السادات بانفعال وعصبية شديدة وبصوت عال.. هذه صورة برقية مزورة وأدخلت علينا ولا نعرف مصدرها وتخلو من أى دليل علينا.. أرجوكم ياسيادة الرئيس حمايتنا من هذه المحاولات التى يقوم بها المدعى العام الاشتراكى..

نحن نستغيث بكم وبالمحكمة وبالعدالة من هذه المحاولات..

لماذا يفعل بنا المدعى العام الاشتراكى كل هذا.. نحن لم نرتكب أى اعمال تستدعى كل هذا...!!!

أحزان المقدم جلال

جلال أحمد عصمت السادات مقدم متقاعد بالقوات المسلحة بسبب العمليات الحربية.. ووقف أمام محكمة القيم ليقول..

اسمى الساداتى أحمد عصمت السادات واسم الشهرة « جلال ».. وفيه اسم آخر فى جواز السفر باسم السادات..

وهنا وقف مساعد المدعى العام الاشتراكى فى المحكمة المستشار حسنى عبدالحميد قائلاً.. وأنا أهديك الاسم الرابع وهو « العتل » وقد ذهبت لإرهاب الناس فى كل مكان ولم تجد من يتصدى لك إلا سلطة القانون فى النهاية.. لقد كنت كالوحش والمارد الجبار..

وقاطع رئيس المحكمة الدكتور رفعت خفاجى المدعى الاشتراكى من حق المتهم ان يختار الاسم الذى ستتم محاكمته به...

ورد جلال : انا أختار اسم جلال وقد حاولت تغيير اسمى من الساداتى أو السادات الى جلال وواجهتنى ظروف صعبة فى مصلحة الأحوال المدنية...

وفى المحكمة لم يتوقف جلال عن الحديث سواء عن ثروته وكيف نجح فى تكوينها.. وبطولاته فى حرب اليمن وحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر ١٩٧٣..

وكان يردد لقد قدمت الكثير للوطن فلماذا يتم التحفظ على وما هى خطورتى على الأمن والمجتمع ودافع بحرارة عن المسئولين الذين تعامل معهم ففى كل مناسبة للحديث كان يدافع عن المهندس فؤاد أبو زغلة وزير الصناعة فى ذلك الوقت.. والذى تعامل معه عندما كان رئيسا لشركة الحديد والصلب.. ويقول حصلت على الحديد بالدولار وبسعر التصدير ومفيش حاجة غلط.. ومفيش حاجة تستدعى كل ذلك وظل يردد.. ياناس احنا تجار فى السوق وكل اللى عملناه هو ما يفعله تاجر يعمل فى السوق.. ولا احنا تجار عملة ولا تجار مخدرات ولا موظفين اختلسوا أموالاً عامة.. كل عملياتنا مشروعة.. وعائلة السادات قدمت لمصر الكثير.. الشهيد عمى عاطف السادات فى أول طلعة طيران فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والشهيد عمى الرئيس محمد أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١.. ألا يكفى كل هذا...؟؟؟

ويقول: انا جلال عصمت السادات كان يمكن فى يوم من الايام اكون مثل زملائى الذين أصبحوا وزراء وقادة كبار فى القوات المسلحة وفى كل قطاع مدنى أو عسكرى...

جلال : زوجتى وراء ثروتى

رئيس المحكمة : ما هى ثروتك وحجمها؟

جلال : ثروتى كلها من ثروة زوجتى وهى غنية ووالدها المرحوم المستشار أحمد عبد اللطيف عليه رحمة الله... وحماتى وزوجتى هما مصدر الثروة.. وأنا كنت أعمل بالتجارة على خفيف كده خلال وجودى فى القوات المسلحة.. واحنا فى العريش كان كل الضباط بيعملوا كده.. تجارة فى الحاجات التى تحقق المكسب..

رئيس المحكمة : ماهى عدد الشقق التى تملكها؟؟

جلال : عندى شقق ولا أنكر ذلك شقة فى المعمورة فى شارع النصر بالاسكندرية وشقة فى برج جليم بشارع الكورنيش وشقة تمليك فى مدينة نصر للاسكان والتعمير بجوار المخبز الالى وثلث شركة «تاباتا» وثلث فدان ارض زراعية بمنطقة «ابيس» و ٧٠٠ متر أراضى فى قليوب على طريق الاسكندرية الزراعى واربع سيارات نصف نقل ماركة ايسوزو

وسيارة مرسيدس موديل ١٩٧٧ وبعض الممتلكات الأخرى.. ومفيش على التزامات للجمارك أو الضرائب أو التأمينات وموش عارف وضعت ليه تحت التحفظ.

صدقوني ياناس انا كل شغلي سليم وعملي كان في السليم ولا استوليت على أراض للدولة.. وشركة الحديد والصلب تعاملت معها ودفعت بالدولار وشركة الدواجن كنت أحصل على الكيلو بسعر ١٢٥ قرشا والمستورد يبلغ سعر ١١٥ قرشا فكيف يكون المحلى مدعما..

وكمية الـ ٥ آلاف بيضة يوميا دي كانت للعمال وفي الصيف كان يعمل عندي عمال كثيرون لتوكيلات شركة مصروب وميناول للمياه المعدنية وكنت أوزع عليهم البيض والدواجن وانا سددت ضرائب ٤٠ الف جنيه..

والحديد بتاع شركة الحديد والصلب كان سعر الطن ٢٠٠ جنيه وحصلت انا عليه بسعر ٥٠٠ دولار يعني لا فيه مجاملة ولا استثناء ولا أي حاجة.. صفحتنا بيضاء.. ولم يحدث منا اي شئ وفي نوفمبر عام ١٩٨١ أبلغنا نبوي اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رسالة شفوية بعدم التعامل نهائيا مع القطاع العام أو الحكومة..

وفجأة يقف داخل قاعة المحكمة أحد أقارب أسرة السادات.. ليقول بأعلى صوته... ياجلال اسكت.. اسكت بلاش كلام كثير دول بيحاكموا أنور السادات.. أنتم ابرياء ودي محاكمة لعمكم أنور السادات..

أنتم ابرياء.. أنتم ابرياء..

أين لبن الفقراء؟

في السنوات الاخيرة لحياة الرئيس الراحل أنور السادات اعتاد ان يحتفل بذكرى عيد ميلاده يوم ٢٥ ديسمبر في مسقط رأسه ميت أبو الكوم وتذهب الى هناك همت مصطفى رئيس التليفزيون السابقة والمذيعة التليفزيونية ليروى الرئيس حديثا للشعب في ذكرى عيد ميلاده ويتذكر أيام طفولته ويتحدث عن طموحاته وحاول جلال السادات في هذه المناسبة التعاقد على كمية من اللبن المجفف من المساعدات الخارجية التي كانت تصل لوزارة التموين لتوزيعها مجانا على الفقراء في ميت أبو الكوم في مناسبة ذكرى ميلاد الرئيس ولكنه باعها لمصانع الآيس كريم والجبن الأبيض غير المرخصة..

واستجابت له وزارة التموين فى ذلك الوقت وكان الوزير هو ناصف طاحون ومدير المساعدات الأجنبية مصطفى نيل.. ووافقت وزارة الصحة أيضاً على ذلك ولكن جلال باع الألبان المجففة الى المصانع غير المرخصة رغم ان هذا النوع يحتاج الى معالجة حتى لا يضر بالصحة العامة.. وهكذا قالوا فى ملف الاتهامات!

قصة زواج جلال فى المحكمة

وقف جلال عصمت السادات يروى للمحكمة قصة زواجه والطريف ان الدكتور أحمد رفعت خفاجى رئيس المحكمة كان يترك لاى متهم ان يتحدث فى اى شئ.. وفى الوقت الذى يريده ويرفض مقاطعته..

وقال جلال: حماتى كانت تتوقع هذا اليوم الأسود وعندما ذهبت للزواج من ابنة المرحوم المستشار أحمد عبداللطيف كان يرفض تزويج بناته الا من رجال القضاء.

وحماتى رفضت فى البداية الموافقة على زواجى من هدى وحاولت اقناعها حتى وافقت ولكنها كانت تقول: انا موش عايزه أجوز بناتى لأحد له صلة بالحكم لانه يمكن يروح السجن أو يقبض عليه.... وكانت حماتى الله يسترها عاملة حساب لهذا اليوم.. وجاء اليوم اللى اقف فيه فى قفص الاتهام لأسباب لا أعرفها والغريب انه فى يوم القبض علينا فوجئنا ان ٢٢ رئيس مباحث من اقسام القاهرة والجيزة حضروا للقبض علينا وموش عارف ايه خطورتنا على الأمن علشان يأتى لنا هذا العدد الهائل من رجال الأمن ومعهم سيارات الأمن المركزى بالخوذ والعصيان وحاصروا منازلنا..

القبطان أنور وشهر العسل فى المحكمة

القبطان البحرى محمد أنور عصمت السادات احد ابناء عصمت السادات لم يكن عمره يتجاوز ٣٠ عاما قالوا عنه إنه كان يعقد الصفقات بوصفه مديرا للشركة العالمية للملاحة البحرية والتجارة.. دخل القبطان محكمة القيم وكان لا يزال فى شهر العسل وكانت ترافقه عروسه جيهان التى كانت تعمل موظفة بمنظمة الأوابك وهى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول.. تميز بالهدوء والصمت طوال جلسات المحاكمة.. ولم تظهر علامات القلق عليه الا يوم صدور حكم بالتحفظ عليه فى مكان أمين وطلب ان يكون مع والده وباقى اخوته..!!

رئيس المحكمة: ماهى ثروتك وممتلكاتك؟

القبطان أنور: سيارة مرسيدس موديل ١٩٨٠ وشقة فى منطقة جليم بالاسكندرية وثلثى الشركة العالمية للملاحة وأرصدة فى البنوك لا اعرف قيمتها أو الفروع الموجودة بها لان أخى عبد الحكيم وشهرته عفت هو المدير المالى وهو الذى يتولى عمليات السحب والإيداع بالبنوك..

رئيس المحكمة: لماذا حصلت على ٥٠ طن حديد لبيعها فى السوق السوداء فى ٢١ مارس ١٩٧٨؟

القبطان: لم يحدث بيع فى السوق السوداء واذا كان حدث لماذا لم يتم ضبطى وعمل قضية تموينية..

رئيس المحكمة: هل أرسلت الى شركة النشا والخميرة تطلب ١٠٠ كرتونة رابسو؟

القبطان: لم يحدث وفيه شخص اسمه ابراهيم عبد ربه حبيب طبع خطابات عليها اسمى وذهب للشركة ليحصل على الرابسو ليبيعه فى السوق السوداء وهو من بلد بجوار ميت أبو الكوم واستغل ترحيبى به ولجأ الى تزوير توقيعى على أوراق عديدة..

أبو سعده عميل ليبى

رئيس المحكمة: ماهى علاقتك بمحمد الدمرداش أبو سعده؟

القبطان أنور: ابو سعده كان فيه معاد تعاملات سيارة كافتيريا فى عام ١٩٧٩، و ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨١ وكنا أصدقاء وحبايب.. ومحصلش حاجة ابدا حتى فوجئنا انه تقدم بشكاوى ضدنا فى كل مكان.. والان عرفنا انه عميل للمخابرات الليبية وربما تكون قد ارسلته ليعرف ما يدور داخل عائلة السادات..

رئيس المحكمة: ماهى حكاية الشيكات التى حصلت عليها من أبو سعده وذهبت لصرفها من سويسرا باسم الرئيس أنور السادات.

القبطان أنور: الحكاية دى لم تحدث بهذه الطريقة ودى فيها مبالغات كثيرة.... ووقف المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى الاشتراكى.. ليقول:

لست مطمئنا الى أقوال محمد الدمرداش أبو سعده فهذا الرجل غريب وذكر اشياء أكثر غرابة ومتناقضة حيث انه كان يتباهى بانه يتعامل مع أجهزة الأمن.. وقد لوحظ الاقبال الكبير من عائلة عصمت السادات على التعامل معه منذ اللحظة الاولى للتعارف.. كلهم تعاملوا معه أنور وعصمت نفسه وطلعت ولم يتعامل معه جلال...!!

وهذا الرجل أبو سعده غريب.. فهو يقول انهم اكرهوه واغتصبوا منه ثلثى مليون جنيه لكنه فى النهاية تصالح معهم وحصل على ١٠ الاف جنيه فقط.. كيف يعقل هذا وكيف يقبله المنطق ثم يأتى أنور عصمت السادات ويقول ان المبلغ الذى تم التصالح عليه هو ٥٠ الف جنيه... أمور غريبة ومتناقضة..!!

أبو سعده وشيكات باسم السادات

ومنذ دخول محمد الدمرداش ابو سعده قاعة المحكمة وقف امام المنصة واقترب من رئيس المحكمة الدكتور رفعت خفاجي وقدم له كارنيها صغيراً وقال ياافندم انا عايز جلسة سرية اقول فيها كل شئ... وكانت قاعة المحكمة طوال الجلسات مزدحمة بالجمهور...

فصاح الدكتور خفاجي بلهجته المعهودة الصارمة.. كل شئ هنا فى العلن ومفيش جلسات سرية كل حاجة يمكن تقولها.. وماليش دعوه كنت تعمل هنا أو هناك .. انت هنا فى محكمة... ورفض الإطلاع على الكارنيه الذى حاول أبو سعده تقديمه ليثبت أنه يعمل مع أجهزة الأمن... وقال أبو سعده : لى موضوع خطير وأرسلت شكاوى للرئيس أنور السادات ضد عصمت السادات واولاده وأرسل لى كبار رجال الدولة ومنهم المستشار أنور أبو سحلى وزير العدل علشان تصفية الموضوع بينى وبين عصمت السادات واولاده ولكن التهديدات استمرت لى.. واعمل ايه استغلونى اسوأ استغلال وأخذوا فلوسى..

وهنا وقف المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى الاشتراكى ليكشف حكاية الشيكات المسحوبة على أحد بنوك سويسرا والتى حصل عليها القبطان أنور من أبو سعده..

قال : هذه الشيكات الثلاثة من نوع خاص تعرفه البنوك السويسرية والشيك لا يصرف الا فى حدود قيمته ولا يتجاوز حدود معينة وابو سعده كان يعرف هذا مقدما عندما قدم الشيكات على بياض الى أنور وفجأة توجه القبطان أنور الى سويسرا وحرر الشيك الاول بمليون دولار وحرر اسم المستفيد بالشيك محمد أنور السادات وهو الاسم المتعارف عليه للرئيس انور السادات مما آثار الريبة والشك ولم تصرف هذه الشيكات...

والعلاقة بين عصمت السادات وأولاده وبين ابو سعده كانت غريبة ومتشابكة بسبب الغموض الذى يحيط بأبو سعده ورغبته أن يعطى لنفسه وصفا غريبا وانه بتاع جهات عليا..

تزوير توقيع الرئيس

وفى المحكمة.. وجه الدكتور رفعت خفاجي حديثه الى قبطان انور عصمت السادات قائلاً:

يا أنور.. يوجد فى ملف القضية خطاب موقع منك الى وزير النقل والمواصلات المهندس سليمان متولى سليمان.. تطلب فيه تركيب تليفون والتوقيع أخوكم محمد أنور السادات..

فكيف تخاطب الوزراء بذلك.. وهل هو صديقك إلى هذا الحد...

أنور: يا افندم أخويا فى الانسانية.. وانا لم أقصد اى شئ وانا لم استغل اسم الرئيس السادات.. ويعنى لما اروح لأى مسئول واقول له على اى حاجة ويرفض هيجرى ايه... وفيها ايه اذا كنت حصلت على حاجة باسم السادات.. واى واحد له ضابط شرطة او حتى أمين شرطة بيساعده انه يحصل على استثناء أو ميزة فى اى مكان واسم السادات هذا تسبب لنا فى مشاكل كثيرة رغم ان الرئيس فى الثلاثينات والاربعينيات كان مشردا وتطارده أجهزة الأمن وعندما تم فصله كان يأتى علشان يأخذ اللى فيه النصيب والقسمة من أبويا للإنفاق على أسرته واحنا يا افندم لسه شباب وفى بداية الحياة وعايزين نكون مستقبل وكيف نواجه الحياة بشهادة لا هى بكالوريوس ولا ليسانس ولكن تحفظ وفرض حراسة..

ميناء الأسكندرية " أنجر-فته " !!

طلعت أحمد عصمت السادات من مواليد ٢٦ فبراير ١٩٥٤ كان لا يزال طالباً بكلية الحقوق ولكن يعمل فى مجال المقاولات وجرت محاكمته وهو يرتدى ملابس القوات المسلحة حيث تم تجنيده.. كان يؤكد فى كل مناسبة امام المحكمة.. انه لا يملك مليما واحدا وليس له حسابات فى اى بنك بل مدين للصحف عن اعلانات نشرها عن شركة كان شريكا له فيها شقيقه زكريا..

رئيس المحكمة: ماهى أقوالك عن الضغوط والتهديدات التى قمت بها ضد شركة الشحن والتوزيع لتحصل على حق تفريغ السماد مقابل عمولة ٥٪ ورفض رئيس الشركة..

طلعت: انا فعلا ذهبت للشركة ولكن حكاية العمولة لم تحدث وكنت أطلب ان تكون هناك مساواة بين جميع المقاولين.. وفى ميناء الاسكندرية كنا عايزين نشتغل بشرف وامانة ونزاهة وعلشان كده اغلقوا الأبواب امامنا لان كان فيه ناس تسيطر على العملية هناك وموش عايزين اى شخص جديد بينهم.. والميناء.. ميناء الاسكندرية بالعربى كده

« انجرفته » واللى عايز يهبر ويكون ثروة يدخل مجال العمل فى هذا الميناء..

وهنا صاح عصمت السادات من داخل قفص الاتهام :

ياسيادة الرئيس.. ياعدالة المحكمة.. انا عايز اوضح حاجة بهذه المناسبة عن ميناء الاسكندرية فى هذا الميناء حاجات غلط كتير.. ومندوب الرذيلة داخل هذا الميناء هو ذلك الشخص الذى يدعى رشاد عثمان.. ومندوب الفضيلة هارون الزمزمى.. وهناك كان الصراع بين الفضيلة والرذيلة والعملية كانت ملخبطة قوى.. وفيه حاجات كتيرة غلط وعايزة تتنظم...

كباب فى الرقابة الإدارية

وروى مساعد المدعى الاشتراكى للمحكمة ان طلعت السادات ذهب إلى مكتب الرقابة الإدارية بالاسكندرية وقابل شاكر عبدالسلام بعد تدخل الرقابة فى متابعة مناقصات التفريغ للاسمدة..

وقال له شاكر عبدالسلام : عايز ايه ياطلعت...

رد طلعت : عايز ادخل الميناء علشان أعمل فى الشحن والتفريغ..

شاكر : كيف تعمل فى الشحن والتفريغ ومفيش معاك رخصة ولا انت مقاول ولسه طالب بكلية الحقوق.

ورد طلعت : يا اخ شاكر انا معايا اسم الساداتٍ وعمى هو الرئيس أنور السادات وممكن ادخل باسم السادات الميناء وأى مكان آخر..

وقال المستشار حسنى عبدالحميد... وانصرف طلعت وجلس شاكر عبدالسلام ليكتب مذكرة إلى رئاسة الرقابة فى القاهرة يشرح فيها ماحدث وتطاول طلعت عليه فى الحديث وبعد ذلك بفترة قصيرة صدرت تعليمات من الرئيس انور السادات بمنع جميع عائلة عصمت السادات من دخول الميناء وهذه حقيقة نذكرها للتاريخ...

ووقف طلعت امام المحكمة ليقول : نعم ذهبت إلى شاكر عبدالسلام وتحدثت معه فى مناقصة التفريغ ودخلت المكتب وفوجئت بوليمة فى مكتبه كباب وكفتة ولحوم مشوية حاجات كده بمبلغ ٢٠٠ جنيه هو ورجال الرقابة.

وقال ايه بيقولوا رقابة إدارية ياسيدى ياسيدى.. سلامات على الرقابة الإدارية.. تروح الرقابة تشوف السرقات والنهب اللى موجود.. وكفاية بقى...

حكاية شركة الأسلحة برأسمال مليار دولار

وقف عصمت السادات ليوضح للمحكمة موقف شاكر عبد السلام وقال : ان شاكر عبد السلام ذكر أننا نهدف لتأسيس شركة بألف مليون دولار وشاكر هذا لا يعمل فى المخابرات العامة وكان يعمل بالرقابة الإدارية وتم إبعاده عنها بعد إعادة تشكيلها.. وشاكر هذا هو نفسه الذى قدم مذكرة حقق فيها مع طلعت ومن غير المعقول ان يؤخذ بكلام خصم.. والصحف خرجت علينا بالمانشيتات المثيرة.. وخاصة جريدة الجمهورية التى قالت ان عصمت السادات حاول تأسيس شركة بألف مليون دولار وهذا خبر يقصد به الشوشرة علينا وإثارة الرأى العام ضدنا..

ونهض حسنى عبد الحميد مساعد المدعى الاشتراكى منزعجا وقال.. اننى لم اذكر ان شاكر عبد السلام.. هو الذى قال واقعة الشركة التى كان ينوى عصمت السادات تأسيسها بألف مليون دولار.. ولم أنسب هذا القول الى شاكر عبد السلام.. وانا أعرف تماما انه لا يعمل فى المخابرات العامة.. ولكنى قلت ان خطاب المخابرات العامة موجود بالملف الموجود فيه أقوال الشاهد شاكر عبد السلام والمخابرات العامة هى التى قالت عن هذه الشركة..

ورد عصمت السادات: نحن نعترض على طريقة النشر وليس على وجود خطاب المخابرات العامة وهذه قنبلة لإثارة الرأى العام وأخبار مثيرة للصحف.. ونحن لم نواجه بهذه المعلومات ولا نعلم اى شئ عن هذه الواقعة.. والرأى العام يتابع القضية والموضوع ده عمل شوشرة علينا..

المدعى الاشتراكى : هذا خطاب من المخابرات العامة وجلس عصمت السادات ولم يعلق...

رئيس المحكمة : ماهى صلتك بسعد محمد عقل وعبد الحليم عاصم..

طلعت : لا أعرف أحداً منهم..

المدعى الاشتراكى : طلعت تدخل ليتوسط بين عبد الحليم عاصم ورئيس الحى سعد محمد عقل لإنهاء النزاع حول قطعة أرض مساحتها ٤٤ فدانا بقسم المنتزه.. وطلعت قال لرئيس الحى : الموضوع لازم يخلص علشان نصيبى فى هذه العملية ٣٠٠ الف جنيه ورفض رئيس الحى الموافقة رغم ان طلعت استولى على ٥٠ الف جنيه من عبد الحليم عاصم مقابل مرافقته فقط لمكتب رئيس الحى...

حقيقة ثروة عصمت السادات وأولاده

وقعت مبالغات كثيرة فى تقدير ثروة عصمت السادات وأولاده.. البعض قدرها بنحو ٥٠٠ مليون جنيه.. وجهاز المدعى العام الاشتراكى قدرها بنحو ١٢٤ مليون جنيه وعصمت السادات قال : انها لا تزيد على ١٥٠ الف جنيه وفى النهاية تم تقدير الثروة بنحو ١٧ مليون جنيه سدد عنها مليون جنيه للضرائب..

ووقف عصمت السادات امام المحكمة ليدافع عن الحجم الحقيقى لثروته...

وقال .. بيقولوا ١٢٤ مليون جنيه هذا حرام... هذا كثير والله ليست هذه ثروتى ولا أعرف عنها شيئا وانا أتحدث اليكم باسمى.. وباسم اولادى ونيابة عنهم جميعا .. اعطونا المليون جنيه السيولة النقدية والباقى نتبرع به لسداد ديون مصر او رمز سيناء..

وقال : هذه الأمور وضعتنا فى حيرة شديدة امام الرأى العام والمانشيتات تقول ١٢٤ مليون جنيه حتى ان بعض باعة الصحف يسيرون فى الشوارع بعد القبض علينا ويصيحون للترويج للصحف...

اقرأ فضيحة السادات وأحيانا يقولون فضيحة عصمت السادات.. اننا نطلب من عدالة المحكمة ان تضع حدا لمثل هذه الامور ونطلب خبيراً من مكتب محاسبة أو وزارة العدل لإعادة تقدير وحصر الثروة ومستعدين لسداد الاتعاب على نفقتنا..

ويستطرد قائلا : وكل اللى عايز أقوله الان ان هذه الملايين هى مجرد احلام وخيال لدى المدعى العام الاشتراكى وقد اتضح هذا الان.. وقد كتب صلاح حافظ فى مجلة روز اليوسف « عصمت السادات يتحدى ولعله يتأكد الان ان هذه الملايين وهمية وان ثروتى لا تزيد على ١٥٠ الف جنيه.

وانا اهدى هذا الكلام للأخ صلاح حافظ الذى هوجم كثيرا عندما كتب هذا الكلام ونشر الرد الذى ارسلته على افتراءات جهاز المدعى العام الاشتراكى ولعله يتأكد الان ان من هاجموه كانوا على باطل...

صلاح حافظ ينفرد بالدفاع عن عصمت السادات

رفضت جميع الصحف المصرية ان تنشر دفاع عصمت السادات عن نفسه.. نشرت كافة الاتهامات الموجهة اليه واضافت كل ما توصلت اليه بجهودها الخاصة من معلومات واتاحة صفحاتها للمعلقين والمحللين ورسامى الكاريكاتير حول الجرائم التى هو متهم بارتكابها ولكنها عندما تلقت دفاعه أجمعت بصمت على تجاهله ولم تنشر على الناس سطرا واحدا منه..

تجاهلت ميثاق الشرف الشخصى الذى يمنح المواطن مهما تكن جرائمه.. حق الرد على كل سطر ينشر عنه..

تخلت متطوعة عن الحق الذى طالما طالبت به وطالما عابت على ثورة يوليو انها أهدرت حق الذين تتهمهم الدولة فى مخاطبة الجماهير التى يحاكمون باسمها.

ولا يمكن لأحد فى مصر ان يتهم روز اليوسف بالعطف على ألوان النشاط التى كان يحترفها عصمت السادات فقد كانت روز اليوسف دائما متهمة ومنذ أيام عبد الناصر بالمبالغة فى تشويه العاملين فى السوق وعدم التحفظ فى الهجوم عليهم بالحق وبالباطل.. ولكن روز اليوسف حريصة دائماً على ان تسترد الصحافة المصرية سمعتها كلسان ينصف الخصم قبل الصديق ومنبر يحترم حق المتهم على نفس مستوى احترامه لحق وكيل النيابة.. ولهذا فأننا ننشر دفاع عصمت السادات الذى ارسل نسخة منه الى كل صحيفة مصرية..

والى هنا ينتهى كلام صلاح حافظ الذى أقحم ثورة ٢٣ يوليو.. فى هذا الرد وان كان قد اراد بذلك ان يلفت النظر الى ما يراه من شجاعة روز اليوسف وهى المجلة التى يعمل كاتبا بها.. وكان الرئيس الراحل انور السادات وقبل اغتياله بشهور قليلة قد التقى بكبار الكتاب والصحفيين فى الصحف القومية ومعهم رؤساء التحرير وقال بالحرف الواحد: لصلاح حافظ.. ياصلاح عايزك تتعدل شويه.. ابراهيم سعده عين فى اخبار اليوم والدور عليك فى روز اليوسف ولكن لازم شوية انضباط. وكان صلاح حافظ قد أزعج الرئيس السادات بحديثه عن انتفاضة يناير ١٩٧٧ وقال عنها السادات إنها انتفاضة حرامية.. كان صلاح حافظ يقول فى كل مقالاته إنها ثورة شعبية .. أو ثورة الجياع.

بدا صلاح حافظ بالمقدمة السابقة ووضع العنوان التالى على الرد عصمت السادات يتحدى.. وتحت كلمته عبارة «كتب عصمت السادات» وكأنه أحد محررى روز اليوسف الجدد.

كتب / عصمت السادات

لم اكن انوى الرد على ما نشر فى الصحف. وما ارسلته وكالات الأنباء من مغالطات وافتراءات كاذبة للعالم اجمع. ومانشر فى جريدة الاهرام يوم ١٩٨٢/١٠/٢٣ .. وجاء فيه « انه لا يمكن تبرئة رئيس الجمهورية من الناحية القانونية، وفقا لنص الدستور عندما يوجد شبه استغلال او فساد سياسى يصدر عمن يعملون معه او يمتون اليه بصلة مهما كانت نواياه. اما القول بانه كان قد أمر بمنع شقيقه من دخول الميناء والجمارك. للتستر على إهمال رئيس الجمهورية السابق. فانه على الإقل غير مقبول قانونا ».

هذا فعلا ما دعانى للرد لاقول اننى لست مسئولا عن حماية اسم الزعيم الراحل وللزعيم الشهيد رب يحميه.

اما ما نشرته الصحف وما تناولته الأذاعات الأجنبية فى جميع بلدان العالم حول افسادى للحياة السياسية والاقتصادية بمصر فلى تعليق أوجزه فيما يلى:

أولاً : لم يحقق فيها قبل انتهاء التحقيق وثبوت الادانة، إذ أن المتهم يظل بريئا حتى تثبت ادانته.

ثانياً: الملايين التى ذكرتها الصحف هى من صنع الخيال ولا اساس لها مطلقا.

ثالثاً : لم أعمل بالحياة السياسية طوال عشرين عاما، فكيف أفسد الحياة السياسية وانا بعيد عنها تماماً؟

رابعاً : اتحدى أنى مالك لعمارة بطنطا أو أراضى زراعية بالبحيرة او بالشلوفة أو بميدان بقطر بمصر الجديدة.. وعمارات اخرى قرأتم عنها فى الصحف وان ثبت ذلك فهى مهداة منى للدولة عن طيب خاطر وأنا لا املك سوى منزلى الذى اقيم فيه فقط. ولا أملك أرضا زراعية، اللهم ما ورثته عن المرحوم والدى، ووالدى ايضا عن والده، وما يظهر خلاف ذلك فهو هدية منى خالصة للدولة.

خامساً : اتحدى اذا ثبت ان لى هذه الشركات السياحية والاتوبيسات المذكورة. واذا ثبت غير ذلك فهى هدية أرجو قبولها. اما السيارات النقل فجميعها مشتراة مستعملة وبالتقسيط المريح. وثابت ذلك فى ملفات السيارات. بقلم المرور، وكمبيالاتها تدفع بالبنك. أولا بأول من ايراد تشغيلها.

سادساً : تهمة استغلال النفوذ فى طلب اخذ جزء من نقليات السلاح من أمريكا، وقصة مقابلة السيد المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة، فاسألوه ان كنت قابلته فى هذا الخصوص أو غيره. ولم يحدث مطلقا هذا. لا أعلم عن هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد. وإنما قرأته فى جريدة أخبار اليوم.

سابعاً : اما الشئ المخزى.. فهو نشر أسماء أربع سيدات.. اثنتان منهن لا صلة لى بهن مطلقا. علاوة على انهن متزوجات من بعض رجال الدولة، لهم أولاد كبار منهن. بالله عليكم الا يطبق قانون العيب على من نشر هذه الاكاذيب الوضيعة؟ وما موقف هؤلاء المجنى عليهن؟ اين القيم اين الاخلاق؟

ثامناً : أما استغلال النفوذ فانا اتحدى من يقول من السادة المسئولين بالدولة إننى تقدمت لاحدهم بطلب غير قانونى، واستغليت اسمى فى تنفيذه.

تاسعاً : بالنسبة لعملية استيراد اللحوم غير المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية - كما ذكر بالصحف - فأود ان أؤكد ان هذا لم يحدث على الإطلاق. لم يسبق لى استيراد لحمة أو فراخ. ولا أى نوع من المأكولات بل اننى لم استورد أى شئ من الخارج مطلقا طوال عمرى كله.

عاشراً : للعلم انا لا اتهرب من الضرائب. ولا أجامل فى تقديرها. وادفع الضرائب بانتظام ولدى مايثبت ذلك أما التأمينات الاجتماعية وغيرها فتسدد قبل تجديد أى تراخيص طبقا لنصوص القانون.

حادى عشر : عشنا مع الناس بالحب، بكل الأخوة الصادقة، واتحدى من يقول اننى هددته فليواجهنى، أين ومتى؟ ولماذا؟ ولم اسمع فى حياتى عن شئ اسمه عقود منع التعرض التى زعموا اننى حررتها. وانا اتحدى وجود مثل هذه الافتراءات.

ثانى عشر : كنت امتلك عام ١٩٥٩ عدد ١٤ سيارة فنطاس (نقل) لنقل المواد البترلية. ومتعهدا للنقل بالجمعية التعانية للبترول وشركة شل (مصر للبترول) ومنذ أول يوم فى حياتى التجارية كان لى السجل التجارى رقم ٢٥٤٤٤ غربية لتجارة الآلات الزراعية. ولمجموعات الرى والإنارة والجرارات وغيرها.. قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

ثالث عشر : اما لماذا منعنا الزعيم الراحل من دخول الميناء بالاسكندرية. فهذه قصة كبيرة سوف ارويها اذا ما طلب منى ذلك.

هذا ما أردت ايضاحه لشعب مصر العظيم الذى اتشرف بالانتساب اليه، وباننى احد ابنائه الشرفاء الذين كافحوا باخلاص قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وبعدها. وليس هذا بخاف. ولست مسئولا عن الاتهام الكاذب والحقد الأسود وتصفية الحسابات وتشويه صورتنا بلا موجب للرأى العام داخليا وخارجيا. ولا أعرف لمصلحة من هذا؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

امضاء : عصمت السادات

فى ١٩٨٢/١٠/٢٣

هذا نص ما كتبه المتهم عصمت السادات، وبعث الينا والى كافة الصحف دفاعا عن نفسه..

ونحن نعترف بأننا - فى روز اليوسف - فشلنا فى تصديق هذا الدفاع.

ولكننا فشلنا أيضا فى تبرير الامتناع عن نشره فى وقت نصرخ فيه مطالبين بحق الكلام للجميع.. أبرياء ومتهمين، حكاما ومحكومين..

لقد مللنا من كثرة ما تكرر هذا النمط السخيف من السلوك الصحفى، يستند المواطن الى السلطة فلا ينشر حرف عن جرائمه.. ثم تعاقبه السلطة فلا ينشر حرف من دفاعه عن نفسه .

كان مفهوما هذا السلوك أيام كانت الصحافة فرعا من قلم قضايا الحكومة وعشماويا ينفذ احكامها فى الناس.

لكن الصحافة الآن «سلطة رابعة».. رأسها برأس الحكومة والقضاء ومجلس الشعب. ومسئوليتها مباشرة امام الرأى العام. ودورها ان تزيل الحجب والأستار. وان تعلن كل ما لم تعلنه السلطات الثلاث، وان تتيح لكل مواطن - مهما يكن رأيها فيه - فرصة مخاطبة الجماهير.

وليس مفهوما ان تسمح الصحافة لنفسها بنشر كافة الاتهامات الموجهة الى مواطن يجرى التحقيق معه . ثم تمتنع بالاجماع عن نشر دفاعه.

انها بذلك تهدر حق القارئ . وتتنازل طواعية عن مهمتها. وسلطاتها. وتضع سابقة خطيرة تشجع السلطات الثلاث الاخرى على التحكم فيها. والعودة الى بسط نفوذها عليها.

من اجل هذا صممنا - فى روز اليوسف - على ان ننشر دفاع عصمت السادات.

وفى اعتقادنا اننا بذلك نخدم سمعة الصحافة المصرية ونقوم عنها: «بفرض كفاية» قصرت هى فى القيام به.

ومع اعترافنا بان دفاع عصمت السادات غير مقنع الا أننا نؤيده دون تحفظ فى تنديده بما نشر عن زوجاته ونعتبر هذا التنديد بالذات درسا يستحق الاعتبار. .

فلا الدين. ولا الاخلاق. ولا أمانة الكلمة، تسمح بنسبة زوجات الى غير أزواجهن الحقيقيين. ونسبة أطفال الى غير آبائهم.. لمجرد تسلية الناس بقصص مثيرة عن متهم مثير.

ثم ان عدد زوجات عصمت السادات، وعدد ابنائه، ليس له أصلا علاقة بالقضية. فعصمت السادات يحاكم على أفعال ليس منها زواجه. ولا عدد ابنائه. وإقحام هذه المعلومات على تفاصيل القضية انما يخلط الاوراق . ويشغل الناس بمادة للثرثرة غير مايجب ان ينشغلوا به.

ان عصمت السادات، فى اعتقادنا. قد سجل هدفا فى مرمى الصحافة بإثارته لهذه النقطة.

ثم سجل هدفا آخر عندما امتنعت كافة الصحف عن نشر دفاعه.. مع انه بالغ الضعف. وعاجز عن الإقناع. وفى بعض مباريات الكرة يحدث احيانا ان يسجل الفريق هدفا فى نفسه، فيصبح فى اليوم التالى سخرية الناس، ومضغة فى فم الصحافة.

ولكن الصحافة هذه المرة هى التى صممت على ان تسجل هدفا فى مرماها.

ونشرنا لدفاع عصمت السادات اليوم محاولة - نرجو الا تكون متأخرة - لمنع تسجيل هذا الهدف.. وإيقاف الكرة ولو على خط المرمى.

انهيار موجات الفساد والانحراف

ووقف المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى امام محكمة القيم ليقول كلمة الإدعاء فى القضية ضد عصمت السادات وأولاده.

وقال : بسم الله الرحمن الرحيم.

لمن الملك اليوم .. لله الواحد القهار

لا ظلم اليوم.. وما أشبه الليلة بالبارحة.

بالأمس القريب كنت أقف هنا فى هذه الساحة المقدسة لأعلن بين يدى حضراتكم ان جبهة من جبهات الطغيان والفساد والانحراف قد هوت الى غير رجعة.. وان هناك جبهات كثيرة أخرى هى جميعا خبيثة وفاسدة اجتثت من فوق الارض مالها من قرار.. ولم أكن أرجم بالغيب ولا أقرأ الطالع ولا أرصد النجوم ولكن فقط كنت اراقب قانون الحياة..

وقانون الحياة يقضى بأنه كلما علت موجات الفساد وارتفعت واشتدت ضرباتها فقد تأذن لها ان تنحسر وتنكسر وقد شاء الله سبحانه وتعالى لها ان تنحسر وان تنكسر.

رحمة من الله بهذا الشعب الوفى الصابر على ما ابتلى به....

وقانون الحياة يقضى بان الطريق الى الطهارة وعر وشاق ومحفوف بالمخاطر ومفروش بالأشواك ومزروع بالألغام وتحيط به من كافة جوانبه قلة من حملة الخناجر المسمومة يطعنون بها كل من يمشى على هذا الطريق..

ونقول : مشيناها خطا كتبت علينا.. ومن كتبت عليه خطا مشاها.

ولن نحفل ولن نهتم.... ولقد حاول البعض ان يجهضوا جهدنا وجهدكم حتى لا يصل

الى هذه الساحة المقدسة.. وشهروا فى وجوهنا كل الأسلحة وكان منها سلاح الاقتصاد وسياسة الانفتاح وحاولوا ان يلقوا فى روع الناس انه اذا تصدى المدعى الاشتراكى ومحكمة القيم للفساد تداعى له الاقتصاد بالسهر والحمى.. ونحن نقول :

من يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب...

وصاح مساعد المدعى العام الاشتراكى:

حديث الله حديث عن الاقتصاد لقد حاكوا المؤامرات من حولنا..

وقرأ الآية الكريم : «وقال الرسول يارب ان قومى اتخذوا هذا القرآن مهجوراً» (الفرقان الآية ٣٠).

«واشرقت الأرض بنور ربها» (الزمر الآية ٦٩).

«واذ يوحى ربك إلى الملائكة انى معكم فثبتوا الذين آمنوا سألقى فى قلوب الذين كفروا الرعب فاضربوا فوق الاعناق واضربوا منهم كل بنان*. (الأنفال الآية ١٢).

لقد نادى رئيس الدولة ومنذ اليوم الاول لولاية عهده بالطهارة فقلنا له لبيك.. وقرنا ان نشد عقده بجهدنا وعرقنا وأرواحنا والتى كانت للطغاة مطلبا كى نحول الشعار إلى واقع.. واصبحنا وإياه شركاء قدر ومصير..

رسالة المدعى الاشتراكى لمبارك

وقال مساعد المدعى الاشتراكى : ومن فوق منبرى هذا أوجه اليه رسالة من الشريك الى الشريك.. سر على درب الطهارة ولا تحيد واعلم ان قلب هذا الشعب العارق الكادح قد تعلق بك.. فصرت انت رجاؤه فاحذر ثم احذر.. ثم احذر ان يخيب فيك رجاؤه.

وبدا المستشار حسنى عبدالحميد يسرد الوقائع والاتهامات الموجهة الى المدعى عليهم عصمت السادات واولاده..

وقال: كيف ومن أين اقدم لحضراتكم أحمد عصمت السادات وعصابته هذه الفئة الطاغية الباغية الضالة المضلة التى رضعت حراما فلما بلغت فطاما حلا لها الحرام مطعما..!!

وهنا اشتعلت قاعة الجلسة بالصراخ من افراد عائلة عصمت السادات.. احتجاجا على ذكر هذه الألفاظ بحق عصمت السادات وأولاده.. وتجاوز المدعى الاشتراكى فى وصفهم بهذه الالفاظ وصاح عصمت السادات :

لا .. لا ياسيادة الرئيس هذا خطأ كبير.. كيف هذا وسادت قاعة المحكمة فترة صمت ثم عاد مساعد المدعى العام الاشتراكى الى مرافعته قائلاً:

الطاغية.. الباغية.. الضالة المضلة التى رضعت حراما.... وهذه الفئة التى لم يكن أمامها سوى دم الشعب تمتصه لتحقق الثراء على حسابه والحاجة تقتله...

لقد فوجئنا منذ بدأت التحقيقات معهم وكأنهم يتعجلون التحفظ على أشخاصهم فكان منهم ما كان الامر الذى اقتضي ان نطلب من المستشار المنتدب من المحكمة التحفظ عليهم.. عصمت وأولاده جلال - طلعت - وعبد الحكيم وشهرته عفت الذى فر هاربا على الاسكندرية ليسحب ١٦٠ الف جنيه من الاموال المتحفظ عليها وشاركه شقيقه جلال متحديا قرار الحراسة حيث ذهب ومعه مجموعة من الاشخاص الى بنك تشيس الاهلى لسحب المبالغ المودعة لديه.. ثم طلعت الذى بعث وكيلا له لبيع سيارة فولفو بالجيزة.

وكيل وزارة للاستثناءات

وكشف مساعد المدعى الاشتراكى : ان الشعب كان يعامل فى صرف مواد البناء معاملة ظالمة بعد ان تم تقسيم الشعب الى فئات ممتازة وفئات تعامل معاملة رديئة.

وقال : ان الفئة الكادحة التى لا حسب لها ولا نسب ولكنها شريفة اذا ارادت ان تحصل على مواد البناء عليها ان تسلك الطريق الوعر والذى لايعلم مداه الاالله.. وفئة اخرى متميزة كالوزراء والدبلوماسيين واعضاء مجلس الشعب هؤلاء لهم ان يلجأوا الى وزارة الإسكان والتى كانت تخصص لهم وكيل وزارة لشئون الاستثناءات للموافقة على طلباتهم.. وعلى الآخرين ان يتقدموا بطلب الى اللجان.. ثم تعقد الاجتماعات تلو الاجتماعات للنظر فى الموافقة عليها ولكن الفئة المتميزة تأمر فتطاع.. مجرد ورقة تقدم يكتب فيها كميات وبلا اى مستند ولهذا فقد حصلوا على كميات كبيرة... يقصد عصمت واولاده ومنها : ١٧٥٦ متر مكعب أخشاب و ١٩٧٢ طن حديد و ٢٨٣٥ متر مربع زجاج و ٣٣٣١ طن اسمنت و ٢٣ الفاً و ٥٥٦ متر مربع قيشانى..

وبعد استعراض الاسماء التى حصلت على هذه الكميات وجدت ان الصبية والاطفال قد رخص لهم وأخجل من قراءة الأسماء...

وقال المستشار حسنى عبد الحميد : ان من الغريب ان طلعت عصمت السادات صرف الف متر زجاج مسطح لمنزله فى ميت ابو الكوم وهذه الكمية تكفى لمدينة كاملة...

ووكيل وزارة الإسكان محمد عبدالله المسلمى عندما سئل لماذا لم يتحقق من جدية المشروعات التى طلب عصمت وأولاده عنها مواد للبناء.

قال المسلمى بوضوح لو فعلت هذا لكان فى ذلك نهايتى.. ولذهبت وراء الشمس... وهو ظل وكيل لوزارة الاسكان لشئون الاستثناءات من عام ١٩٧٢ حتى احيل للمعاش فى عام ١٩٨٠ ولجليل خدماته عين مستشاراً لشئون الاستثناءات حتى ابريل ١٩٨٢ وبمجرد خروجه صدر قرار بإلغاء هذه الاستثناءات.

ورد عصمت السادات وهو فى حالة هياج : اقسم بالله العظيم للمحكمة ان كل ما تقوله هو فى حق الرئيس الراحل انور السادات........!!!

شقق فاخرة للمحاسيب فقط

وواصل مساعد المدعى العام الاشتراكى مرافعته : وتناول الشقة التى حصل عليها جلال السادات فى العقار ١٩ شارع عدلى بوسط القاهرة.. وقال ان هذه الشقة يؤجر المتر فيها لشركات الاستثمار بواقع ٢٠ دولاراً شهرياً...

وهذه الشقق التى تخصص بالاستثناءات لو استردها الشعب من جلال السادات وامثاله .. أقطع للمحكمة ان مواردها تفوق موارد اى مشروع أخر وقد تسدد حصيلتها ديون مصر وأود ان أبلغ حضراتكم وهيئة المحكمة الموقرة ان دراسة جادة تجرى حول مثل هذه الحالات وكيف خصصت هذه الشقق ومن أختص بها وكيف تستخدم وفى أى الأغراض.

ولكن ماذكره المدعى الاشتراكى لم يتحقق رغم مرور قرابة ربع قرن!! وللعلم نظام تخصيص هذه الشقق الموجودة بوسط القاهر أصبح يستحق اعادة النظر ليس بقصد المساس بالأوضاع القانونية بشاغليها ولكن على الاقل ان يسدد من يقطنون فيها القيمة الإيجارية الحقيقية للمسكن او المكاتب طبقا لحالة كل شقة...

وقال مساعد المدعى الاشتركى : أراد جلال السادات ان يتاجر بكلمة جريح الحرب التى اطلقها على نفسه وحصل على الشقة للسكن وحولها الى مكتب وجريح الحرب إن لم يعف فقد جرح كرامة جرحى الحرب جميعاً.

ووافق رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت الدكتور مصطفى خليل على تخصيص الشقة من سكن الى مكتب بقرار منه واخطرت شركة مصر للتأمين بهذا القرار لتبرم مع جلال السادات عقداً أخر بهذا التخصيص الجديد.. وشركة مصر للتأمين ظنت ولا ادرى

كيف هذا ان التخصيص هو سكن ومكتب ولهذا لم تحاسبه الا على نصف المبلغ المستحق .. ٤ حجرات وصالة ايجارها ٩ جنيهات فى شارع عدلى بوسط القاهرة والشقه الاخرى رقم ٩١ كان عليها نزاع قضائى فى المحاكم بين شركة مصر للتأمين ووالدة جلال السادات وهى بريئة من هذا النزاع الذى كان يديره جلال وقضى فى هذا النزاع لغير صالحه.. فكيف تقضى محكمة لغير صالح جلال عصمت السادات.. فليذهب مرة اخرى الى رئيس مجلس الوزراء.

ويقول مرة اخرى انه جريح حرب ووالدته يجب ان تقيم بجواره.. والغريب ان الشقة ٩١ تؤجر مفروشة بواقع ٧٠٠ جنيه فى الشهر بينما ايجارها ٥ جنيهات شهريا تدفع لشركة مصر للتأمين.. واخفى عن الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء ان الشقة محل نزاع قضائى.. وان الجوار غير قائم كما اخفى عن محكمة الاستئناف كل هذه الوقائع. وشقق جلال السادات كثيرة.. فى القاهرة شقة تمليك بمدينة نصر وشقة خصصها له وزير الاسكان وباعها وشقة حصل عليها من الحراسة.. وشقتين بتخصيص من رئيس مجلس الوزراء.. وشقة باسم زوجته بالزمالك وانا اخجل ان اتحدث عن هذه الشقة... وشقق اخرى كثيرة... شقتين فى عمارة خضره عتريس تنازل عن واحدة لزوجته والاخرى لأحد اصهاره ولديه ٢١ شقة فى مختلف محافظات الجمهورية.. بالاضافة الى جراج حصل عليه باسم والدته سعديه محمد سليم..

وزير الصناعة يتجرأ على المدعى الاشتراكى

وقال مساعد المدعى الاشتراكى : وفى واقعة الحديد والصلب كنت اتمنى ان لا يقحم وزير الصناعة نفسه فى هذا النزاع.. المهندس فؤاد أبو زغلة ورئيس مجلس إدارة شركة الحديد والصلب الاسبق..

وكأنه بات محظورا ان من لام كبيرا ووزيرا ان يتجرأ على المدعى الاشتراكى والمحكمة.. وجلال السادات تقدم لشركة الحديد والصلب وهو تاجر وليس صاحب مصنع وسجله التجارى ليس فيه تجارة الحديد.. وقالت الرقابة الصناعية للشركة.. احذروا البيع لجلال السادات او غيره من التجار.. لان ذلك يضر بالمصانع ويحمل المستهلك باعباء الاتجار والوساطة.

والغريب ان طلبات جلال السادات كانت لها الاولوية فى شركة الحديد والصلب دون خلق الله جميعا ويكون جلال السادات هو التاجر الوحيد فى مصر الذى يحصل على هذه السلع رغم ان بطاقته الضريبية ليس فيها تجارة الحديد.. والسجل التجارى ليس فيه ذلك ايضا....

والمسئولون فى شركة الحديد والصلب ارادوا ان يخدعونا وقالوا: اننا نعانى من وفرة الانتاج رغم وجود مذكرة فى ذلك الوقت ان هناك نقصا بسبب زيادة الطلب على الانتاج.

تجارة فى اللبن والبيض

وحصل جلال على ٢٠٠ طن ألبان جافة لبيعها للمصانع غير المرخصة مما يتسبب فى الإضرار بصحة الشعب المصرى فهذا اللبن لابد ان يكون لاستعماله اجراءات معينة ولم يهتم بذلك جلال السادات وفى هذا الموضوع وقع تخبط وتناقض بين الجهات المختصة ووزارة الصحة يوم رفض ويوم موافقة...

وانطلق جلال السادات كالمارد الجبار بعد ان اقتنع ان الشعب لا حق له فى شئ.. وحصل على ٨ آلاف بيضة و ٩ آلاف دجاجة شهريا من المهندس صلاح المهدى نائب وزير الزراعة ورئيس الشركة العامة للدواجن.

وحكاية قدرى الليثى غريبة اعترف فى التحقيقات انه على علاقة مع جلال السادات منذ كان فى القوات المسلحة والمخجل ان قدرى الليثى عندما سئل فى التحقيقات قال انا لا اعرف جلال السادات... وجلال هو اللى حجز لقدرى الليثى فى الجولى فيل.. وقدرى قال انه اعتاد منذ نعومة أظفاره ان يقيم فترة كل عام فى احد الفنادق وانه يعشق الجولى فيل.. وعندما حاول الحجز فيه عن طريق مكتب وزير السياحة.. ومكتب وزير الدولة للإنتاج الحربى فشلوا جميعا ونجح جلال السادات..

بلاغ كاذب حول صفقة أسلحة

وقال مساعد المدعى الاشتراكى : كان أسلوبهم فى التعامل انهم شركاء للناس فى كل رزق وحرام على الناس حلال عليهم.. السنجق اتفق مع شركة انجليزية.. عملية مجزية ومربحة أثارت لعاب عصمت السادات وابنه انور وتصدوا للرجل ليفسدوا العملية ويحلوا محله.. وهم غارقون فى الشهوة للمال الحرام لم يفكروا فى أمن البلاد فقاما بالابلاغ عن شحنة على سفينة يقوم السنجق بخدمتها وابلغوا السلطات المختصة ان هذه السفينة محملة بالأسلحة والذخائر وذلك فى محاولة لارهاب السنجق وحث الشركة البريطانية على وقف التعامل معه.. ولجأ السنجق الى الرئيس السادات الذى أصدر على الفور قرارا بان توقف جميع معاملات عصمت السادات وأولاده مع السفن وهذه الشركات.

جمعية ميت أبو الكوم باعت الترام للأعضاء

أسس عصمت السادات جمعية ميت أبو الكوم للإسكان التعاونى وعين نفسه رئيسا لمجلس إدارتها وعين نجله طلعت نائبا له.. وجمع مبالغ مالية كبيرة من الاعضاء ولم يتسلم معظمهم أيه أراضى أو شقق ولهذا لجأوا الى الشكوى منه..

وكشفت اللجنة التى شكلتها المحكمة لدراسة أوضاع هذه الجمعية أنه يعمل بها ٢٧ موظفا وعاملا ويزيدون عن ما فيها واتضح انهم يعملون فى مشروعات اخرى لعصمت السادات ومع ذلك يتقاضون مرتباتهم من أموال الجمعية وتبلغ ١٤٠٠ جنيه شهريا.. وحصل طلعت السادات على شيك بمبلغ ١٠ آلاف جنيه لبناء سور ولم يقم بذلك كما صرف عصمت السادات ٦ آلاف جنيه لعمل لافتات للجمعية بلا مستند.. كما صرف بدلات سفر وانتقال للعاملين رغم وجود ٦ سيارات للجمعية..

وهنا قال المستشار حسنى عبدالحميد :

ان هذا كله تم فى غيبة الرقابة على الجمعيات التعاونية للاسكان ولذلك فاننى أدق ناقس الخطر من هذه الجمعيات التعاونية للاسكان بعد ان بلغ الاستغلال حدا لايمكن السكوت عليه وبعد ان كشف المهندس عبدالرحمن لبيب رئيس هيئة تعاونيات البناء والاسكان ان عدد الجمعيات ضخم جدا وجهاز الرقابة محدود جدا... ولهذا فاننا ندق ناقوس الخطر لان ما وقع فى جمعية ميت ابو الكوم يمكن ان يحدث فى جمعيات اخرى كثيرة تعمل تحت شعار التعاون والجمعيات التعاونية اصبحت اسما على غير مسمى وأصبحت كارثة كبرى على الاقتصاد القومى لانها سحبت مدخرات المواطنين ليتلاعب بها بعض الأشخاص وذلك تحت زيف عبارة التعاون وحل مشكلة الإسكان..

يحدث هذا فى وقت تقيم فيه الآلاف من الأسر فى الخيام والمقابر.. وهذه الجمعيات تسرق مدخرات الأعضاء وتتلاعب فيها دون رقابة صارمة من هيئة التعاونيات أو أجهزة رقابة أخرى.

صفقة اللحوم المشبوهة

شهد امام المحكمة محمد عبدالله السعدنى المستشار القانونى بهيئة السلع التموينية انه تم الاعلان عن مناقصات لاستيراد لحوم من الخارج فى ٢٣ مارس ١٩٨١ ليكون موعد فض المظاريف والبت فيه يوم ٢٥ مارس ١٩٨١... وفى هذه المناقصة تم ترسية العطاء على المورد فورد فلش الالمانى ويمثله فى مصر الوكيل التجارى شركة الشرق الأوسط للمشروعات والتوزيع ويرأس مجلس ادارتها المدعى عليه الثالث طلعت احمد عصمت السادات لاستيراد ٢٥٠٠ طن لحوم بسعر الطن ١٦٩٩ دولاراً شاملة ثمن اللحوم والنولون البحرى وعمولة الوكيل التجارى ٢ دولارات للطن بالعملة المحلية..

وتم استيراد هذه الصفقة وقبلها المسئولون بوزارة التموين وهيئة السلع التموينية رغم ما ثبت لديهم من تقارير لجان المعاينة قبل توريدها انها معدة اعدادا سيئا وأوعيتها ممتلئة بالدماء وقابلة للتلف السريع ومضى على ذبحها فترة طويلة.. ولم يكن الذبح وفقا للشريعة الاسلامية الغراء ومع ذلك بيعت هذه اللحوم فى المجمعات الاستهلاكية رغم ما فيها من فساد وعدم شرعية.

وقال مساعد المدعى الاشتراكى امام المحكمة : فى صفقة اللحوم هذه كان الضحية هو الشعب المصرى الصابر على بلواه لانه أطعم من غير علمه لحوما هى فى حكم الشريعة الاسلامية ميتة لأنها فى أقل القليل قد ذبحت على خلاف الشريعة الاسلامية.

وذبح اللحوم طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية هو نموذج يجب ان تحتذى به جميع بلدان العالم لانه فى النهاية يحقق سلامة الفرد ومن هذه القاعة المقدسة : أوجه النداء إلى جميع بلدان العالم ان اتبعوا أحكام الشريعة الإسلامية فى ذبح الحيوانات ولكن ياحضرات القضاة والمستشارين وأعضاء المحكمة من الشخصيات العامة :

الشريعة غريبة فى بلادى اخفتها المصلحة والجرى وراء المال الحرام.. اما الشعب وسلامته وشريعة الله فهذا أمور لم تلق عناية عصمت السادات وأولاده ولهذا فالجزاء عند الله.. لهم ولكل من عاونهم من الصحة والتموين لان الذى خولف هى شريعة الله..

وصفقة اللحوم ارسيت على بلد لا يذبح طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية انما يتم الذبح بطريقة يقشعر لها البدن.. حيث يؤخذ الحيوان فى مؤخرة الرأس ثم يفتت القلب بسكين صورة منفرة وغريبة وتثير أى مسلم غيور على الدين.. واسبانيا كبلد لا تحسن تعبئة اللحوم فكيف فعلت هيئة السلع التموينية ذلك..

سامحهم الله .. بما اقترفوه فى حق الشعب..

وعندما ذهبت اللجنة المكلفة بمعاينة ومناظرة الحيوانات قبل الذبح وجدت فى انتظارها مندوب طلعت السادات؛ وقال لهم : انتم جايين تعملوا ايه .. كفاية اتفرجتم واطلعتم على المجازر الحلوة اللى هنا كفاية عليكم الرحلة الجميلة وبدل السفر.. ومن هنا اصبحت مهمة اللجنة مستحيلة.. ارجعوا مصر وأسرة السادات كفيلة بان تحل كل المشاكل...

وقال مساعد المدعى الاشتراكى فى تعليقه على هذه الواقعة المشبوهة فى استيراد اللحوم : هيئة السلع التموينية لابد ان تكون علاقتها مع الله مباشرة لانها مسئولة عن طعام الشعب كله ولكنها لم تفعل ذلك وأهملت من وزيرها أحمد نوح الى أصغر موظف بهيئة السلع التموينية ووصلت اللحمة وأكلها الشعب ثم نسمع فى قاعة المحكمة.. مفيش حالات موت أو تسمم فى المستشفيات.. وهو ده كلام «ان حق الله فى هذه الصفقة لن يضيع ابدا»..

عقود البلطجة .. ومنع التعرض ..

وقال فى التحقيقات التى اجريت بجهاز المدعى العام الاشتراكى شهد فاروق عقل محمد رئيس مجلس إدارة شركة الشمس بانه فى شهر ديسمبر ١٩٨٠ حضر اليه فى مكتبه جلال عصمت السادات وشقيقه انور وزعما انهما قاما بشراء قطعة ارض مساحتها حوالى اربعة افدنه سبق للشركة التعاقد عليها من المالك الاصلى.. وطلبا منه الاتفاق معه فورا بشأن هذه الارض والا فانهما سيتعرضان للشركة فى حيازتها بالقوة..

وقال فاروق عقل : انه عندما عرض الامر على مجلس إدارة الشركة وقع الرعب فى نفوس اعضاء مجلس الإدارة ووافقوا على تفويض رئيس المجلس للتفاوض مع جلال وانور عصمت السادات.. وبسبب هذا البطش والتهديد منهما للشركة ورئيسها حرر رئيس مجلس الادارة اتفاقا معهما يتضمن التزام الشركة بدفع ٥٦ الف جنيه مقابل عدم التعرض لها وتسلما نصف هذا المبلغ عند التوقيع على العقد الغريب وتعهدا ايضا باستخدام نفوذهما لدى القوات المسلحة لإجلاء الشرطة العسكرية من جزء تشغله بهذه الارض واستصدار حكم بصحة ونفاذ عقد الشركة مقابل ٤٥ الف جنيه والمصروفات وعمولة قدرها ٢٪ من اى مبيعات تبيعها الشركة يزيد على سعر شرائها وعمولة اخرى ١٪ عن اى مشروعات تقيمها الشركة فوق هذه الأرض..

وعن هذه الواقعة قال مساعد المدعى العام الاشتراكى:

طرفان غير متفقين اجروا هذا التعاقد الغريب.. اتفقوا على صدور الاحكام القضائية.. وعلى إجلاء الشرطة العسكرية جلال وانور عصمت السادات جعلوا تحركات القوات المسلحة بأوامر منهم اى جبروت هذا.. الحكم القضائى اصبح فى نظرهم محل اتفاق.. وترحيل القوات المسلحة عن ثكناتها..

ووقف أنور عصمت السادات قائلاً:

اننى طلب منى.. منذ خمسة ايام ألا اتحدث مطلقا فى هذا الموضوع لان المستشار عبدالقادر أحمد على المدعى العام الاشتراكى له صلة بالموضوع لانه قريب فاروق عقل.. وقيل لنا : بلاش كلام فى الموضوع ده.

قلت : عيب اتكلم فى موضوع مثل هذا....

ووقف المستشار حسني عبدالحميد مساعد المدعى الاشتراكى قائلاً:

انا لا اخشى فى الحق لومة لائم سواء كان المدعى العام الاشتراكى قريب فاروق عقل أو غير كده.

احنا هنا نتحدث عن عقد بلطجة وعقود منع التعرض... التى لم يصرف لها نظير من قبل فهذه الفكرة غريبة على مجتمعنا ومرفوضة من كل من يعمل فى مجال التجارة أو القانون.

وقال مساعد المدعى العام الاشتراكى فى نهاية المرافعة :

هذا هو عصمت السادات وتلك عصابته ان كنتم تؤمنون بالله وباليوم الآخر ويحق هذا الشعب فى العيش الحر الكريم لا تأخذكم بهم شفقة ولا رحمة..

لقد عاش عصمت السادات محتميا بقانون القوة فخذوه انتم بقوة القانون لقد قذف الرعب فى قلوب المواطنين فانزلوا انتم السكينة على قلوبهم..

لقد غدر عصمت السادات بشقيقه الرئيس الراحل :

وهنا وقف عصمت السادات فى قفص الاتهام وقال : لا هذه كبيرة ياسيادة الرئيس لا أبدا.... هذا كلام مرفوض..

وعاد مساعد المدعى الاشتراكى ليقول :

هذا هو عصمت السادات وتلك عصابته جئنا به اليكم بعد ان احيط به واصبح يقلب كفيه على ما انفق فيها وهى خاوية على عروشها..

وقاطعه عصمت السادات : طيب ازاى.. امال لما هى خاوية على عروشها جايبنا هنا ليه.

وقال مساعد المدعى الاشتراكى :

ولم تكن له فئة ينصرونه من دون الله وما كان منتصرا هنالك الولاية لله الحق ...

سيدى الرئيس : هذه كلمتى وذاك جهدى والامر لكم..

وكان المستشار حسنى عبد الحميد يلعب دوراً إعلامياً لجذب الرأى العام ويستخدم ألفاظا مثيرة وكلمات قد تفوق مانسب الى المتهمين وهو أمر يمكن وصفه بأنه قد تجاوز حدود المهمة.. حيث أطلق أوصافا قال عنها المحامون عن عصمت السادات وأولاده أنها آيات فى القرآن الكريم نزلت فى حق الكفار!

المحامون يشكون من علانية الجلسات وزحام الجمهور

فى بداية جلسات المحاكمة .. وبعد انتهاء جلسة الاجراءات وقف عاطف الحسينى المحامى الذى لم يستمر طويلا كعضو فى هيئة الدفاع عن عصمت السادات وأولاده وانسحب فى بداية المحاكمة ولم يعد إليها مطلقا.

ياحضرات السادة المستشارين :

القضية بما تحتويه من اتهامات تحتاج منا ومنكم جهداً يفوق طاقة البشر وباسم هيئة الدفاع ارى ان يخصص يوم لنظر الدعوى ونحن لم نفعل شيئا حتى الان وقرأنا موعد المحاكمة من الصحف والادعاء والصحافة من حولنا هو يقول وهى تكتب ما يقول..

وتناول عاطف الحسينى المحامى محاولات بعض الحاضرين فى الجلسة التدخل بالادلاء بالمعلومات لهيئة المحكمة خلال نظر الدعوى..

وقال : اننا نطلب من عدالة المحكمة ان يمنع الحديث تماما ممن لا مصلحة له فى الدعوى حيث تجري المحاكمة فى قاعة كتب فيها خلفكم :وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل* كما ان القاعة هى قاعة عبدالعزيز باشا فهمى وطالب المحامى المحكمة قائلاً :

اننا نطلب ايضا ان تأمروا بحزمكم تطبيقا للهدوء داخل قاعة الجلسة والعلانية نحن نرحب بها ولكن هذا الزحام غير المنطقى كيف نؤدى واجبنا فيه....

وكانت قاعة عبد العزيز باشا فهمى التى جرت بها المحاكمة قد شهدت إقبالا جماهيريا منقطع النظير من الذين حضروا لمتابعة الجلسات وكان اغلبهم من الذين أضيروا من قرارات وقوانين الرئيس السادات لأنهم كانوا يقذفون عصمت السادات وأولاده خلال فترة الراحة بين الجلسات بالكلمات القاسية والألفاظ الجارحة..

واستطرد المحامي عاطف الحسيني قائلاً:

انه لوحظ ان هناك تصفيقا من بعض الحاضرين خلال الجلسة.. ولهذا نطالب بمنع هذا التصفيق نهائيا سواء للدفاع أو الادعاء فلم يحدث ان سمعنا ان هناك تصفيقا يجرى فى قاعات القضاء المقدسة خاصة ونحن هنا فى قاعة عبد العزيز باشا فهمى وهو من أعظم رجالات مصر....

وأصدرت هيئة الدفاع عن أحمد عصمت السادات وأسرته بيانا جاء فيه :

بمناسبة التحقيقات التى يجريها جهاز المدعى العام الاشتراكى مع السيد/ أحمد عصمت محمد السادات وآخرين من أفراد أسرته، تناولت أقلام البعض واحاديثهم وقائع شتى بعضها تناولته هذه التحقيقات ولم تفصل فيه بعد، وبعضها كانت المبالغة والتهويل، او الاختلاق والأقاويل مصدره الوحيد، ويهم الدفاع فى هذا الصدد ان يؤكد الحقائق والمعانى الاتية :

١ - إن حرص الكافة على سيادة القانون، حكاما ومحكومين، يعنى حرصهم على أعمال كافة أحكامه، وأن التغاضى عن أى منها ليس إهدارا لحق فرد أو أفراد معدودين فحسب، بل هو إهدار لسيادة القانون وشبح مخيف يهدد الجميع، وفى مقدمة هذه الأحكام مانص عليه الدستور وما جاء فى ختام وثيقة إعلانه التى اختتمت بعبارة شهيرة تؤكد عزم جماهير شعب مصر على الدفاع عن هذا الدستور وعلى حمايته وتأكيد احترامه.

٢ - ان نصوص الدستور ووثيقة إعلانه تنص على ما يلى وبالحرف الواحد:

أ - ان سيادة القانون اساس الحكم فى الدولة.

ب - إن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت.

جـ - انه لا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون العدالة.

د - ان المتهم برئ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم فى جناية يجب ان يكون له محام يدافع عنه.

هـ - إن حرية الإنسان وعزته وانسانيته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى.

و - ان كرامة الفرد انعكاس طبيعى لكرامة الوطن.

٢ - كرامة الانسان حصن مقدس يجب ألا يمس، ولا خير فى مجتمع لا يأمن فيه كل انسان

كائنا من كان - على كرامته ولذا حظر الدستور المساس بكرامة الانسان حتى بعد صدور الحكم بإدانته. كما حظر إيذاءه بأية صورة سواء كان هذا الايذاء بدنيا أو معنوياً.

٤ - إنه لا يجوز مطلقا التسرع فى ابداء الرأى فى أمر يختص القضاء وحده بالحكم فيه، ما دام أن هذا الأمر لم يعرض بعد على القضاء، أو لم يقل كلمته فيه.

٥ - إن من المسلمات أن حق المتهم فى محاكمة عادلة قد يتأثر بما ينشر منطويا على تأكيد صحة الاتهام أو القطع به أو إثارة الضغينة ضد شخصه سواء جاء ذلك فى مضمون المادة المنشورة أو فى عرضها بطريقة تنطوى على الاثارة أو المبالغة أو اختلاق وقائع غير صحيحة بما قد يؤدى إلى مخاطر جسيمة أو إلى عقيدة مسبقة بالادانة تتأذى منها العدالة.

ومن أجل ذلك تلجأ بعض الدول التى تأخذ بنظام المحلفين فى قضائها إلى وضعهم فى معزل تام عن كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وعن الاتصال بأى شخص طيلة نظرهم الدعاوى الهامة التى تتناولها وسائل الاعلام والأحاديث بالتعليق.

كما حرص المشرع المصرى فى المادة ١٨٧ من قانون العقوبات على فرض عقوبتى الحبس والغرامة على كل مانيشر من أمور من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام أى جهة من جهات القضاء او فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق او التأثير فى الشهود الذين قد يطلبون لأداء الشهادة فى تلك الدعوى أو فى ذلك التحقيق او أمور من شأنها منع شخص من الافضاء بمعلوماته لأولى الأمر أو التأثير فى الرأى العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق أو ضده.

وسجلت إحدى دوائر محكمة القاهرة الابتدائية فى حكم شهير أصدرته فى ١٩٦٥/٤/٢، «انه مما يفسد العدالة ان يرد النشر بصورة مشوهة او روائية أو أن تصحبه تعليقات ولو مستترة تدل على ميل أو اتجاه خاص».

وإذ تؤكد هيئة الدفاع هذه المعانى من أجل مصر كلها، فإنها تثق تماما فى حرص الرأى العام فى مصر وحرص وسائل إعلامه على ترسيخ تلك المعانى وتأكيد حق كل فرد يوجه الاتهام إليه فى محاكمة قانونية عادلة، تكفل له فيها كل حقوق الدفاع وضماناته للوصول الى الحقيقة كاملة دون زيادة أو نقصان ودون تزييف أو تحريف، تلك حقوق يهدد المساس بها - ولو فى شخص فرد واحد - سلامة المجتمع كله وأمن أفراده وأمانهم فى يومهم وغدهم.

والله ولى التوفيق.

هيئة الدفاع عن عصمت السادات.

محاكمة جمال السادات فى البرلمان

فى الوقت الذى كانت تجرى فيه محاكمة عصمت السادات وأولاه فجرت صحيفة الاهالى الناطقة بلسان حزب التجمع التقدمى الوجودى قضية حصول جمال انور السادات على بكالوريوس الهندسة من جامعة القاهرة بالتزوير وبمعاونة بعض الاساتذة وعلى رأسهم الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب فى ذلك الوقت ونوقش الموضوع داخل المجلس.. وفى النهاية صدر القرار بالبراءة لجامعة القاهرة..

وامام محكمة القيم طلب عصمت السادات الحديث وسمحت له المحكمة.. وقال : بالامس ومنذ ايام كانت هناك تحت قبة مجلس الشعب محاكمة لانور السادات وابنه المهندس جمال انور السادات.. وقالوا عنه انه حصل على بكالوريوس الهندسة بطريقة مزورة وبالمجاملة والاستثناءات وقد رفض اعضاء مجلس الشعب التشكيك فى أعرق جامعة علمية فى العالم العربى وكانت محكمة مجلس الشعب منعقدة وأصدرت الحكم بالبراءة لجمال انور السادات وبراءة الأساتذة الاجلاء.. وتم محو كل أثر لهذه الجريمة وهذه الافتراءات وما ربحت تجارتهم.. وفجأة تحدث عصمت السادات عن قضيته للمحكمة وقال لرئيس المحكمة:

لقد رأينا معاليكم لاتتركون كبيرة أو صغيرة إلا بعد مناقشتها.. وهذا هو القضاء المصرى بخير وسيظل بخير..

ونحن نشكر المحكمة لأنها تصر على البحث عن الحقيقة فى كل واقعة..

سيادة رئيس المحكمة :

انا لم اذق النوم لمدة ٧٧ يوما حتى اليوم ومنذ القبض والتحفظ علينا الا منذ رأيتكم تناقشون كل كبيرة وصغيرة.. لقد كانت أياما حالكة السواد باردة قارصة البرودة ولكنى نمت أمس مطمئنا .. عندما اطمئن قلبى إلى عدالة المحكمة.

عصمت السادات للمحكمة : المحكمة امرت ان تذهب لجهاز المدعى العام الاشتراكى للاطلاع على المستندات ولم يحدث هذا.. ولم يتحقق الا خلال لحظات قصيرة ونحن نقول لعدالة المحكمة :نحن على كامل الاستعداد ان نواجه بدون مستندات واحنا نلاقى ابشع ما يلاقى متحفظ عليه.. من مارد جبار يتربص بنا يريد ان يوقع بنا..

والرئيس جمال عبد الناصر عندما اتهم فى ذمته شكلت لجنة من مجلس الشعب تحقق وتدقق فى كل شئ وليس لنا الا الله وليس معنا الا انتم..

هل تحجب عنا المستندات هل هذا يجوز.. هل هذه عدالة..

رئيس المحكمة : يوجه حديثه لمساعد المدعى الاشتراكى المادة ٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية انه يجب أن تتم محاكمة الأشخاص محاكمة قانونية تكفل لهم فيها المحكمة ضمانات الدفاع والمحكمة تكلف المدعى العام الاشتراكى بتمكين المدعى عليهم والدفاع عنهم بالاطلاع على المستندات وتسهيل كل شئ فى سبيل ذلك..

والمحكمة على استعداد لتأجيل المحاكمة حتى يتم ذلك...

وضجت القاعة بالتصفيق من أسرة عصمت السادات....

عصمت السادات : نشكر الرئيس على هذه اللفتة العظيمة.

وهنا وقف المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى قائلاً : سيادة الرئيس توجهت إلى المدعى العام الاشتراكى لأعرض عليه وهو فى سرير المرض طلبا خاصا بجلال السادات وفوجئت بالدكتور عباس عصمت السادات وانور عصمت السادات وهدى أحمد عبد اللطيف زوجة جلال السادات وهم بجهاز المدعى الاشتراكى وقد ابلغوا المسئولين فيه ان صحة أحمد عصمت السادات فى خطر وأنهم يرغبون فى توقيع الكشف الطبى عليه واستجاب الجهاز فوراً...

فهل نحافظ على صحة عصمت السادات أم على الاجراءات .. والاطلاع على المستندات.. وتم بالفعل توقيع الكشف الطبى عليه وسمح له بالدخول فى اى مستشفى يختاره ودون الرجوع الينا وواصل حسنى عبد الحميد حديثه:

أنور السادات حضر بعد ذلك وهدى عبد اللطيف وجلسنا معا.

وصاح عصمت السادات من قفص الاتهام : ياسيدى عيب قول أنور عصمت السادات واستأنف حسنى عبد الحميد حديثه قائلا بصوت عال : محمد انور احمد عصمت السادات .

وجلسنا حتى الخامسة مساء . كنت أخاف على الأب ومازالت صحته عندى أغلى شئ فى حياتى.. « تصفيق فى قاعة الجلسة »..

ووقف عصمت السادات مرة أخرى موجها حديثه لرئيس المحكمة:

ياسيادة الرئيس الشعب فى الشارع والرأى العام كله عايز يعرف شئ يق أنور السادات جاب منين مبلغ الـ ٢٠٠ مليون جنيه وهى الثروة التى قدرها جهاز المدعى الاشتراكى..

حكايات الشهود أمام المحكمة

وقف امام محكمة القيم مجموعة من الافراد والمسئولين فى قطاعات الدولة المختلفة.. وأرسل بعض الوزراء خطابات الى المحكمة تنفى الوقائع المنسوبة اليهم...

وقف من الشهود لملوم أحمد من الموظفين الذين عملوا مع عصمت السادات وكان يلازمه فى كل التصرفات التى قام بها سواء فى المنوفية.. أو فى جمعية ميت ابو الكوم فى برج العرب.. وخيرى المراسى الذى اتهم فؤاد ابو زغلة بمجاملة جلال السادات فى منحه حصصا من الحديد والصلب.. والعقيد عبد العال شطا مأمور قسم الهرم بمحافظة الجيزة والذى سجل بعض الوقائع ضد عصمت السادات والتجاوزات التى تمت فى مناطق المحاجر وبمعاونة وتعاون من على رؤوف صفوت شقيق السيدة جيهان السادات حرم شقيقه الرئيس السادات ومحمد عبدالله المسلمى وكيل وزارة الاسكان الذى كان يتولى أعمال الاستثناءات فى منح مواد البناء بالوزارة.. فقط وكيل وزارة لمتابعة تنفيذ الاستثناءات ومحمد الدمرداش ابو سعده شريك عصمت السادات وأولاده فى بعض المشروعات والذى ادعى انه يعمل لدى اجهزة امنية وحاول أن يحيط نفسه بالغموض وقدرى الليثى رئيس احد المصانع الحربية الذى تعامل معه جلال السادات.. والقمص سيداروس البراموس الذى اتهم احد القساوسة بانه حصل على رشوة من عصمت السادات مقابل ان يتنازل له عن ارض الكنيسة .. وحكايات كثيرة فى أقوال هؤلاء الشهود...

عصمت السادات علمنى أفضل من الجامعة

قال لملوم أحمد الشاهد امام محكمة القيم عندما سألته عن السبب فى انه لم يعمل بمؤهله العالى فى اى عمل آخر واختار العمل مع عصمت السادات فقال للمحكمة : لقد تعلمت من عصمت السادات أفضل من الجامعة.. وروى لملوم للمحكمة بعض المعلومات عن جمعية ميت ابو الكوم للإسكان فى برج العرب وقد كان موظفا بها..

وقال المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى امام المحكمة.. نعم استخدم لملوم كستار لبعض الصفقات حتى انه قد تم تأسيس شركة بين والد لملوم وعصمت السادات وتم إنهاء الشركة دون أن يعلم والده بتأسيس الشركة أو إنهاء عملها..

وفى شهادة لملوم امام المحكمة وقعت مفارقات عجيبة.. فقد كان يجيب على السؤال مرة بالنفى ومرة بالاجابة رغم انه نفس السؤال.. وبعد الشهادة كان يذهب الى قفص الاتهام ويقف بجواره تقريباً حتى انتهاء الجلسة.

ودافع عن لملوم وشهادته المتناقضة المحامى رجائى عطية الذى وقف يقول للمحكمة ان هذا الشاهد يتعرض لضغوط من مباحث أمن الدولة.. وانضم إليه الدكتور عبد المنعم الشرقاوى المحامى رئيس فريق المحامين للدفاع عن عصمت وأولاده وقال لقد دخلت مباحث أمن الدولة إلى منزل لملوم فى الفجر.. وقاموا بتفتيش البيت بصورة مؤلمة وكسروا أوانى اللبن.. وحطموا أثاث البيت وكأنه هجوم من التتار.. وهذا هو السر فى اضطراب الشاهد ونحن نطلب حمايته من مباحث أمن الدولة.. ومطاردته دون مبرر..

العميد شطا انتظرته المحكمة ولم يحضر

انتظرت محكمة القيم الشاهد العميد عبد العال شطا مأمور قسم الهرم بمحافظة الجيزة سابقا ولكنه لم يحضر.. رغم انه ارسل برقية من المملكة العربية السعودية حيث كان يعمل بعد احالته الى المعاش وفى أقوال شطا امام جهاز المدعى العام الاشتراكى قال انه عاش مأساة حقيقية بسبب عصمت السادات وعلى صفوت رؤوف.

قال شطا.. انه خلال عمله مأمورا بقسم شرطة الهرم عام ١٩٧٤ وصلت إليه بعض المعلومات المؤكدة ان عصمت السادات استولى على محجر للرمال بطريق مصر الاسكندرية الصحراوى وصار ينقل منه الرمال بمعاونة عدد من العمال جاء بهم من محافظات الوجه القبلى مدعيا انه يشارك فى المجهود الحربى بمنطقة القناة وابلغ محافظة الجيزة التى ارسلت الى وزارة الصناعة للاستفسار عن المحجر وهل تم منح ترخيص لعصمت السادات وردت الوزارة بالنفى.. وأكدت وزارة الصناعة ان العمل فى المحجر يقتصر على شركة الطوب الرملى وهى إحدى شركات القطاع العام وكلفت الإدارة «شرطة الهرم» بإزالة هذا التعدى ومنع عصمت السادات من استخدام المحجر حتى ولو استلزم الامر استخدام العنف..

وقال العميد شطا : ولم أفكر فى اللجؤ للعنف مع شقيق رئيس الجمهورية.. وأرسلت الى مدير أمن الجيزة خطابا سريا يشرح الواقعة وحررت محضرا برقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٤ إدارى قسم الهرم ولكنى فوجئت بحضور عصمت السادات لمكتبى ويطلب عدم تنفيذ قرار وزير الصناعة حيث إنه يعمل بالمحجر لحساب المجهود الحربى.. وان الرئيس السادات شخصيا على علم كامل بذلك وقال العميد شطا : وهددنى عصمت السادات بالنقل من موقعى اذا لم استجب له..

مدير أمن الجيزة استجاب لنقل شطا

ويروى العميد عبدالعال شطا.. انه لم يحفل بهذا التهديد والوعيد وقام بغلق المحجر من مدخله وقام بتسليمه لمندوب المحاجر وتم إزالة التعديات على أملاك الدولة بهذه المنطقة والتى قام بها على صفوت رؤوف شقيق السيدة جيهان السادات.

وبعد ذلك ذهب عصمت السادات وعلى رؤوف إلى اللواء صلاح متولى مدير امن الجيزة فى ذلك الوقت وطلبا منه نقلى من قسم الهرم.. واستجاب لهم بالفعل وتم نقلى مفتشا بقسم بولاق الدكرور.. وتظلمت من قرار النقل الظالم.. إلى اللواء ممدوح سالم وزير الداخلية.. وفوجئت بالوزير يستدعينى لمكتبه وينبه على بعدم التعرض لعصمت السادات أو على رؤوف وبعد ذلك صدر قرار آخر بإحالتى إلى المعاش..

وخلال نظر القضية امام محكمة القيم.. قال المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى الاشتراكى للدكتور رفعت خفاجى رئيس المحكمة.. انه يطلب استدعاء العميد شطا لسماع شهادته.. ووافقت المحكمة واعترض الدفاع عن عصمت السادات ووقف عصمت السادات امام المحكمة ليقول : عبدالعال شطا هذا يعمل الان فى المملكة العربية السعودية عند أسياده أجيرا.. وهذه الشهادة مأجور عليها.. مقدما لحساب من يدفعون له.. وبالأمس القريب أذاع صوت امريكا حديثا لعبد العال شطا كان يتفاخر فيه انه قتل مواطنا من ابناء محافظة الفيوم.

ولم يحضر العميد السابق عبدالعال شطا للشهادة امام المحكمة رغم انه ارسل برقية للمحكمة انه قادم للحضور..ولكنه لم يحضر..

خيرى المراسى اهل الثقة قبل الخبرة

وقف المهندس خيرى المراسى المستشار بالامانة العامة للصناعات المعدنية فى هيئة القطاع العام بوزارة الصناعة ليحكى مأساته مع فؤاد ابو زغلة رئيس شركة الحديد والصلب السابق ووزير الصناعة فى هذه الفترة..

قال المراسى امام المحكمة : إن المهندس فؤاد ابو زغلة منح جلال السادات حصصا من الحديد والشنابر وهو تاجر ولايملك مصنعا .. وهذا خطا..

وقال .. كنت نائبا لرئيس مجلس إدارة الحديد والصلب فى ذلك الوقت ولكنى لا أعلم شيئا عن هذه الواقعة.. والموافقة منحها أبو زغلة.. ورغم أننى كنت الرئيس الفعلى للشركة فقد كان أبو زغلة فى سفريات دائمة وتحملت تصحيح أوضاع الشركة مع العاملين بها.. وبعد اختياره وزيرا للصناعة لم يفكر فى اختيارى رئيسا لمجلس الإدارة.. بل وفكر فى نقلى الى الامانة بلا عمل.. ولا إنتاج واختار شخصا اخر هو المهندس ضياء الدين طنطاوى فهو من أهل الثقة.. وكان أبو زغلة يفضل أهل الثقة ويدير الشركة كأنها ممتلكاته الخاصة..

ملحوظة .....

أكدت حوادث الأيام أن ضياء طنطاوى لم يكن على المستوى المأمول منه فقد حدث فى عهده حوادث واضطرابات فى شركة الحديد والصلب .. لم تحدث منذ إنشاء الشركة.. وتسبب فى اقتحام أجهزة الأمن لمصانع الشركة وقتل أحد العاملين وقبض على آخرين بسبب سوء تصرف إدارى قبل كل شئ...

وهذه هى النتيجة الحتمية لاختيار أهل الثقة وإهمال أهل الخبرة..

المسلمى : لو رفضت طلباتهم لذهبت وراء الشمس

محمد عبدالله المسلمى وكيل وزارة الإسكان.. وعمله هو متابعة الاستثناءات التى تمنح للكبار.. وفى شهادته امام المحكمة كان صوته ضعيفا ومنقطعا.. وطلب منه رئيس المحكمة اكثر من مرة ان يرفع صوته حتى تسمعه المحكمة..

قال المسلمى للمحكمة : تلقيت من عصمت السادات وأولاده طلبات للحصول على مواد بناء...

المحكمة : هل كانت هناك مستندات تقدم مع الطلبات تؤيد الصرف كما يحدث مع باقى المواطنين فى هذا البلد..

المسلمى : لا.. ولكن نوافق على الصرف لهم بدون مستندات استنادا إلى صلتهم بالرئيس الراحل انور السادات...

المحكمة : لماذا لم تطلب منهم المستندات كما تفعل مع سائر المواطنين..

المسلمى : لو طلبت منهم ذلك لذهبت وراء الشمس... ولو حدث هذا لم أكن استمر فى عملى لمدة يوم واحد او حتى ساعة واحدة.. إنهم أقرباء الرئيس السادات فماذا يمكن ان أفعل معهم غير ذلك...!!

ابو سعده الشاهد الغامض

محمد الدمرداش ابو سعده .. الشاهد الغامض.. الذى حاول ان يحيط نفسه بالغموض ويدعى صلتـه وعمله مع بعض أجهزة الأمن.. رغم انه كان مندفعا فى تعاملاته وعقد صفقات مع عصمت السادات وأولاده وكانت كل تعاملاته تثير الشك والريبة.. ولكن رئيس المحكمة قال : « لا » كل شئ فى العلن مفيش سرية أبداً.

ووقف ابو سعده يقول للمحكمة : فى الأيام الأخيرة قبل وفاة الرئيس السادات بشهور قليلة تعرضت لمخاطر وتهديدات من عصمت السادات وأولاده وشارك فى هذه التهديدات بعض أجهزة الدولة من أعوان ومساعدى الرئيس انور السادات حاصرونى.. وطلبوا منى التنازل عن كل الشكاوى التى قدمتها ضد عصمت السادات وأولاده بشأن المبالغ التى استولى عليها منى..

وهنا قاطعه المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى الاشتراكى..

لقد حدث خلاف بينك وبين عصمت السادات وأولاده على مبلغ ثلث مليون جنيه فكيف قبلت التخارج معهم بعد سداد ٥٠ ألف جنيه..؟

أبو سعده : هذا صحيح .. ولا أنكر هذا.. وأنا كنت عايز أخرج بجلدى من المشاركة معهم فقد كنت أخاف على اولادى بعد ان تلقيت تهديدات بخطفهم وانا عايز جلسة سرية اتحدث فيها عن اللى حدث معايا..

وتقدم ابو سعده من رئيس المحكمة وقدم له كارنيها رفض رئيس المحكمة الإطلاع عليه وقال له عايزين نسمع الشهادة..

وعاد ابو سعده يقول : انا قدمت خدمات كثيرة للبلد فى الداخل والخارج وعلشان كده عايز اتكلم فى جلسة سرية..

رئيس المحكمة : تستطيع ان تتحدث عن كل شئ بدون حرج.

ووقف عصمت السادات يقول : كل ما قاله الشاهد ابو سعده كذب فى كذب .. ولا اتصور ان كل ما قاله قد حدث لقد كنا نعمل معا بدون مشاكل وهو الذى اقترح علينا ذلك .. ولكن فجأة وجدنا شكاوى ضدنا ولهذا فنحن نعتقد إنه كان مدسوسا علينا من المخابرات الليبية وهو رجل يجيد هذه اللعبة .. وحكاية الشيكات اللى تحدث عنها كذب.. ولا أعرف ليه حدث هذا منه.. وكنا حبايب وشركاء ولا تهديدات ولا خطف..

وقال المستشار حسنى عبدالحميد..

رغم أننى غير مطمئن الى هذا الشاهد فإن كل ما قاله يكشف حقيقة التعامل بينه وبين عصمت السادات وأولاده.. والحكاية لا تحتاج الى مزيد من الإيضاح..

قدرى الليثى أحنا بتوع الفيديو

وقف قدرى فؤاد الليثى رئيس مجلس إدارة شركة حلوان للصناعات غير الحديدية فى ذلك الوقت يتحدث عن أمجاده وخبراته ولم ينكر علاقته وتعاملاته مع جلال عصمت السادات والغريب إن قدرى الليثى قال ذلك فى المحكمة ولكن أمام المدعى الاشتراكى أنكر ذلك تماما..

وقال قدرى الليثى.. إنه لا ينكر صرف الكابلات النحاسية وأسياخ اللحام والتى قال المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى إن جلال قام ببيع هذه الأصناف الى التجار مقابل عمولة مما تسبب فى ضياع مستحقات الدولة من الضرائب والرسوم وكان مساعد المدعى الاشتراكى قد ذكر أمام المحكمة ان جلال السادات أهدى قدرى الليثى جهاز فيديو.. وقد شهد بذلك عبدالمنعم مؤنس الموظف بشركة تاباتا التى يملكها جلال السادات ورد قدرى الليثى غاضبا.. نعم جهاز فيديو وانا تلقيت هذا الجهاز من جلال وقمت بتشغيله ولم يكن نوعاً جيداً وقمت باعادته مرة ثانية.. واحنا بتوع الفيديو.. وكل العائلة معروفة بنشاطها فى مجال الفيديو والأفلام.. فهل يعقل ان ينتظر فرد من عائلة الليثى جهاز فيديو أو افلاماً من شخص آخر..

وقال له مساعد المدعى الاشتراكى... ولماذا لجأت إلى جلال السادات يحجز لك وللأسرة فى فندوق الجولى فيل..

ورد قدرى الليثى.. منذ نعومة أظفارى عندى عادة ان اقضى فترة كل عام فى احد الفنادق ولجأت إلى مكتب وزير الإنتاج الحربى ومكتب وزير السياحة للحجز بفندق الجولى فيل ولكنهم عجزوا وفشلوا ونجح جلال السادات فى ذلك وليس فى هذا اى شئ..

وعلق مساعد المدعى الاشتراكى عليه وهو يتساءل بدهشة.. قلت لنا إنك اكبر خبير عالمى فى الصناعات الحربية فهل يليق بالخبير العالمى أن يذهب الى مكتب قطاع خاص عند جلال السادات لإجراء مشاورات خاصة بعقود مشتركة..

ورد قدرى الليثى وهو فى حالة انفعال شديدة... فعلا هذا حدث.. وانا لا احب الروتين والتعقيدات ومفيش اى مشكلة ان تتم المفاوضات فى أى مكان وياجماعة.. وياجماعة افهمونى انا خبير عالمى ورئيس اكبر شركة للصناعات الحربية ولا احب الروتين.. ومن حقى ان اتفاوض مع اى عميل فى المكان الذى اراه.. وبلاش بيروقراطية.. بقى.. وهذه البيروقراطية هى اللى خربت البلد..

عصمت يرفض رد أراض الكنيسة

قال القمص سيداروس البراموس لرئيس المحكمة ... إنه يعمل وكيلا لدير البراموس بطوخ دلكه بمحافظة المنوفية انه خلال عام ١٩٧٢ حدث تواطؤ بين القمص فلتس البراموس مع الاخ عصمت السادات حين قام بتأجير مساحة ٦ افدنة من الأرض المملوكة للدير وتبلغ ٢١ فدانا يعتمد الرهبان على إنتاجها فى تدبير احتياجاتهم من الطعام ومن غير المصرح به تأجير هذه المساحة للأفراد...

وقال القمص سيد اروس البراموس.. انه علم ان عصمت السادات اعطى القمص فلتس نظير ذلك مبلغ الف جنيه.. وبعد ذلك صدر قرار بنقل القمص فلتس الى جهة اخرى وعينت انا فى موقعه ورفضت الجهة الإدارية التابع لها الدير رفع دعوى قضائية ضد عصمت السادات نظرا للصلة التى تربطه بالرئيس الراحل أنور السادات..

وهنا ثار عصمت السادات وقال بصوت مرتفع للمحكمة.. لا.. لا.. كيف تسمح المحكمة للقس سيد اروس البراموس ان يطعن الاب فلتس فى ذمته.. كيف تقبل المحكمة هذا الطعن فى ذمة احد رجال الدين.. هذه كبيرة..

ورد عليه المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى إننى من هذا المكان أناشد عصمت السادات ان يترك هذه الارض للدير والرهبان يطعمون من انتاجها حيث أنه استغل الخلاف بين فلتس والكنيسة وحرر له عقد الايجار.. والقس المخطئ طرد من الكنيسة الى القدس حتى يعيش منفردا منعزلا عقابا له حتى مات..

ورد عصمت السادات محتدا ومنفعلا.. والله لو وضعوا الشمس فى يمينى والقمر فى يسارى على ان اترك هذه الارض للكنيسة لن اتركها مطلقا..

انا ملتزم بسداد الايجار وقمت بتأجير هذه الأرض حتى أقدم معونات ومساهمات للدير ويمنعنى الحياء ان أكشفها..

أين لصوص عهد عبدالناصر

بدأ الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى المحامى الدفاع عن عصمت السادات وأولاده يتناول موضوعات عديدة وكانت مرافعته محل مناقشات واسعة فى أوساط الرأى العام.. وركز فيها على الدفاع عن انور السادات ونزاهة أسرته...

قال الدكتور الشرقاوى المحامى :

لقد أراد الله ان يكرم الرئيس الراحل بهذه المحاكمة.. وستخرس الألسنة المغرضة وسيقول القضاء حكمه ضد الأقلام المغرضة.

ولقد إتيحت لنا الفرصة لنعرض صفحتنا البيضاء وللزعيم المصرى محمد أنور السادات وأسرته ويقولون ان مصر كلها تنتظر حكمكم اطفالها وشيوخها وشبابها ونساءها.. وينتظر العرب جميعا ايضا هذا الحكم بل العالم كله فقد كان السادات مخيفًا لاعدائه فى حياته وسيكون مخيفًا لهم بعد مماته.. وهكذا قالوا عنه..

ونقول لهم إن القضاء المصرى هو الذى يقود الصحافة والرأى العام.. فقولوا لهم ان عهد انور السادات هو عهد الطهارة أعاد للإنسان كرامته وهو الذى قضى على الخوف والرعب.. والتاريخ لا تكتبه اقلام الغرض أو الهوى بل تكتبه أقلام الحق والسنة العدل ونحن لا نخشى المحاكمة.. بل رحبنا بها وسنثبت نزاهتنا وان عهد السادات كان عهدا للانتصار والعزة والفخار ونحن نعترض على الصحافة عندما تنشر الأباطيل والأكاذيب ونطالب بنشر الحقائق وما ينتهى إليه حكمكم لنشر الصفحة البيضاء لأسرة السادات..

وموقفه من كل واقعة يشرف كل حاكم .... ولكن ....

أين الآخرون... أين الفئات التى أثرت على حساب الشعب وحققت ثروات بالملايين ... اين الذين استولوا على ذهب مصر وتركوا فى الخارج بنوكا وشركات وناقلات للبترول.. فلنبدأ بالآخرين قبل حكم السادات والمسئولين عن سنوات الهزائم والطغيان.. بدلا من عهد السادات.... العهد النظيف عهد الانتصارات.. ولكل أسرة قدرها وقدر اسرة السادات ان تبذل التضحيات فقد قدمت ابنها البطل محمد انور السادات بطلا كافح الاستعمار.. وقدمت الشهيد عاطف السادات فى أول طلعة طيران فى حرب أكتوبر المجيدة.. وهى راضية مرضية..

وقال الدكتور الشرقاوى :

وذهب محمد انور السادات ضحية الانتصار والمبادئ وانتقل إلى ربه راضيا مرضيا قدوة

فى الفداء والتضحية ونزاهة الحكم.. وهذه ضريبة تدفعها اسرة السادات لقد افسحتم صدركم لنا ياحضرات القضاه المحترمين.. وما كان يمكن ان تتاح لنا هذه الفرصة لولا رحابة صدركم فاكتبوا فى حكمكم ان انور السادات بطل من ابطال مصر وانه ضحى فى سبيل السلام والرفاهية واداء الواجب وان التاريخ سيظل يذكره بطلا من ابطال هذا القرن والغريب ان الصحف التى أنشأها هى التى تهاجمه الآن وهو الذى منحها حرية الصحافة..

اتهامات باطلة....

وقال الدكتور الشرقاوى المحامى :

ان كل ما حدث فى هذه القضية باطل.. باطل وان استغلال النفوذ لا يمكن ان ينسب لعصمت السادات واولاده لانه لم يحدث شئ من هذا.. ولم يحدث انهم هددوا بنفوذ الرئيس الراحل انور السادات..

وتهكم الدكتور الشرقاوى على ما ذكره الشاهد محمد عبدالله المسلمى مستشار وزارة الإسكان حيثما قال إنه لو رفض طلبا لعصمت السادات وأولاده ما بقى فى وظيفته يوما واحدا بعد ذلك.. وقال : لو فعل المسلمى ذلك ورفض طلباتهم لكان قد حصل على ترقية .. فقد كان تلغراف واحد للرئيس السادات كفيل بأن يلغى اى صفقة او يمنع عصمت وأولاده من السفر..

الشعب المصرى اعتاد على اتهام حكامه..

وقال الدكتور الشرقاوى :

ان تناول اسر الحكام بالوشايات والتشهير والشائعات ليس من قبيل الصدفة أو نحن حديثو العهد به.. لقد بدأ هذا منذ صدور الكتاب الأسود عام ١٩٤٢ الذى وصف اقارب واهل مصطفى باشا النحاس باستغلال النفوذ وبناء فيلات وقصور وكبارى خاصة بهم واصدره مكرم عبيد باشا سكرتير حزب الوفد القديم.. واستمر ذلك فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر ووجهت اتهامات وادعاءات الى الليثى عبدالناصر شقيق الرئيس الراحل وشوقى عبدالناصر ايضاً.. وهذه عملية مستمرة.. والشعب المصرى مغرم بتوجيه الاتهامات لحكامه فحدث هذا لأحمد عرابى واتهموه بالخيانة ولسعد زغلول وقالوا عنه انه أضاع اموال مصر على الموائد الخضراء فى أوربا وهذه ليست بدعة بل تتكرر كل يوم وفى كل عهد..

ولكن عندما اتهم جمال عبد الناصر فى ذمته بعد وفاته وقف انور السادات كالأسد الجسور وتصدى بكل ذلك وقال فى خطابه الشهير فى ١٤ مايو ١٩٧٦ ردا على كتاب جلال الحمامصى حوار وراء الاسوار.. اطلبوا من القضاء ان يحاكمنى وانا مسئول مع عبد الناصر وهذا هو انور السادات .. وابحثوا عن اموال مصر ممن هربوها وممن نهبوها.. وهذه المعاملة السيئة التى عومل بها عصمت السادات وأولاده كلها معاملة غير عادية وغير إنسانية وغير قانونية.. والأمر الثانى أن المستندات حجبت عنا وأصبحت حلالا على أجهزة الصحافة والإعلام وهى تنشر علينا كل يوم ونحن لا نستطيع أن ندافع عن أنفسنا بلا مستندات..

رتبة الفريق لمساعد المدعى الاشتراكى

وقال الدكتور الشرقاوى المحامى : الغريب انه عند القبض والتحفظ على أسرة عصمت السادات ذهب المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى الاشتراكى على رأس كوكبة من رجال فرق الأمن المركزى .. وكان يومها الرئيس أحمد سيكوتورى فى زيارة للقاهرة وظن جيران عصمت السادات ان الرئيس الغينى فى زيارة لعصمت السادات.. ولكن اتضح ان الفريق حسنى عبد الحميد يقود فرق الأمن المركزى للتحفظ على أسرة عصمت السادات..

وهنا وقف المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى الاشتراكى قائلاً:

لقد انشغل الدفاع عن وقائع القضية بشيطان الفريق حسنى عبد الحميد وقد خلع على الدكتور الشرقاوى هذه الرتبة العسكرية.. فاذا كانت تكريما فانا شاكر له واذا كانت تهكما فانا غافر له.. وضجت القاعة بالتصفيق..

وقال المدعى الاشتراكى :

وتحدث الدكتور الشرقاوى عن حراسة فى عهد مضى مقارنة بالأيام الحالية .. والحراسة فى العهد الماضى لو أردت عنها حديثا لن أفصح ولن اجد اللسان مبينا.. اتركوا حراسة العهد الماضى وشأنها حركتم الآلام وهيجتهم الشجون وانا متهم بمعاملة خاصة لعصمت السادات وأولاده ولكنها ليست المعاملة التى يقصدها الدكتور الشرقاوى وانما هى معاملة اقيم بها معادلة صعبة بين حق شعب امثله وبين واجب تجاه أفراد عثرت بهم أفعالهم معادلة صعبة لا يعلم مداها الا الله وقد اتهمت بتوجيه دعوة للناس .. ان سقط عصمت السادات فأجهزوا عليه.. من قال هذا وكل ماحدث هو إعلان الناس حتى تحقق ديونهم او نطالبهم بالتزاماتهم.. ولم نخص عصمت السادات وحده بهذا فذلك إجراء عادى..

ومرة أخرى يقول البعض : اشمعنى عصمت السادات وليه دلوقت عصمت السادات... هذا حديث العجائز.. كلما أمسكنا بواحد قيل لنا اشمعنا ده..

أنجمع الناس جميعا فى سلة واحدة أو فى دعوى واحدة ونقدمهم للمحكمة مرة واحدة.. اشمعنى مفيش اشمعنى.. ولا خلفية لنا وانما نطلب الحق...

وقال مساعد المدعى الاشتراكى : وأذكركم وفى عهد الرئيس الراحل انور السادات وقفت هنا على هذا المبنى فى قضية استاذ الجامعة وعندما امسكنا بتلابيبه صاح متهما الرئيس السادات والسيدة حرمه وقفت هنا وقلت له : بينى وبينك الأوراق الرئيس السادات لا دخل له معنا وحرم الرئيس لا دخل لها نحن نعمل من اجل الحق وللحق وظن فئران السفينة إننى أخطات فى حق الرئيس السادات واذ به يبعث الى من يقول لى :

أريد هذا الصنف من الرجال هدفهم الحق والحقيقة.

وفى عهد الرئيس حسنى مبارك.. وقفت هنا وقلت له من هذه القاعة المقدسة.. انك استفتحت بداية عهدك بكلمات ليست من صنعك ولا من خلفك ولكنها بنت طبائع الأمور ولا تعدو ان تكون نصوص عقد استخدام الشعب لك فقف عند حد هذه النصوص واعلم ان العقد شريعة المتعاقدين ووجهت له رسالة قلت له فيها :

سر على درب الطهارة ولا تحيد واعلم ان قلب هذا الشعب العارق الكادح قد تعلق بك فصرت انت رجاؤه فاحذر ثم احذر ان يخيب فيك رجاؤه.

أوصاف الكفار مرفوضة..

ووقف الدكتور فتحى والى المحامى عن جلال السادات ليقول :

ان جهاز المدعى الاشتراكى نشأ فى رحاب القضاء ولم نكن نتصور ان يحدث منه ماحدث فقد فوجئنا بمعاملة غير عادية.. ولهذا انسحبنا كهيئة دفاع ثم عدنا مرة اخرى لاننا نثق فى عدلكم ونحن لا نريد حديثا عن التجاوزات فى تصرفات المدعى عليهم سواء فى التفتيش او ضبط المستندات او فى التحقيقات وهى مخالفات تؤدى الى بطلان كل ماحدث..

وفوجئنا ان المستشار مساعد المدعى العام الاشتراكى وصف المدعى عليهم بأوصاف غير كريمة واستخدم فى ذلك آيات من القرآن الكريم نزلت فى المشركين والكفار وهم جميعاً مسلمون يوحدون الواحد القهار..

ويسخر مساعد المدعى الاشتراكى من قدرى الليثى مدير أكبر مصنع حربى فى مصر

وهو الذى أتى به الى المحكمة.. وليس من المقبول ان تكون هذه المحاكمة.. محاكمة لانور السادات إن رجاله هم الذين يحكمون وقوانينه هى التى تطبق..!!

معارض يدافع عن عصمت وأولاده

وأمام المحكمة وقف رجائى عطيه المحامى ليدافع عن عصمت السادات وأولاده وخاصة محمد انور عصمت والموكل عنه.. وقد كان رجائى عطيه من أشد المعارضين للرئيس انور السادات فى حياته وتولى الدفاع عن قاتله الملازم اول خالد احمد شوقى الاسلامبولى امام المحكمة العسكرية العليا..

لقد سبقت هذه القضية شائعات مدبرة فى السنوات الماضية وضعت عصمت السادات وأولاده فى موضع الاتهام وهذه الشائعات كانت تجرى فى الحوارى والأزقة والشوارع والان نحن نقف موقفا جديدا بين رئيس راحل احتواه القبر وبين عصمت السادات واولاده فى قفص الاتهام واصبحنا أمام قضية غريبة تحالفت فيها الأغلبية مع المعارضة.. حتى من كانوا بالأمس اصحاب الأهازيج والطبول لم يدافعوا عن انور السادات أو اسرته ولقد كنت من المعارضين للرئيس السادات.. ويتساءل البعض كيف اقبل الدفاع عن عصمت واولاده وهذه مغالطة كبرى فكيف نقحم السياسة فى العدالة وقد تعلمنا من القضاء المصرى العادل ان المتهم برئ حتى تثبت إدانته..

وقال رجائى عطيه المحامى : وقد تحركت هذه القضية بطريقة غريبة فى يوم السابع من أكتوبر ١٩٨٢ وبدأت بطريقة مفاجئة ولم يستعد لها أى جهاز سواء مباحث أمن الدولة أو جهاز المدعى العام الاشتراكى حتى ان المدعى العام الاشتراكى نسب الى عصمت السادات زوجتين انفصل عنهما منذ اكثر من ٢٠ عاما.

وبالنسبة لواقعة يحيى السنجق والشكوى التى تقدم بها لرئيس الجمهورية فى يناير ١٩٨٢ - والمؤشر عليها بان الرئيس حسنى مبارك قد أرسل مندوباً عنه الى الشاكى وكان رد الرئيس على الشكوى انه لا حماية لاحد من سيف القانون ويمكن رفع الأمر للقضاء..

ومن هنا يتضح ان الرئيس طلب من الشاكى ان يلجأ الى القضاء ولكنه لم يفعل.. فقد كان يلقى سهما لعله يصيب عصمت السادات وفى ٥ مايو ١٩٨٢ أرسل شكوى أخرى مكتوبة لجهاز المدعى الاشتركى.. وهنا يثور التساؤل لماذا لم يلجأ السنجق للقضاء... ولماذا لم يحقق جهاز المدعى الاشتراكى فى هذه الشكوى.. ولماذا نجعلها تهمة وهى شكوى لم يحقق فيها وبالنسبة للاستثناءات فى مجال التليفونات او فى الحصول على مواد البناء وغيرها فان

الاستثناءات اصبحت قاعدة وفى الجامعات على سبيل المثال هناك استثناءات تمنح رسميا لنحو ٣٠ فئة .. فالدولة تعترف بالاستثناءات وتباركها وتؤيدها..

وبالنسبة لباقى الوقائع المنسوبه الى المدعى عليه محمد انور عصمت السادات فهى هزيلة وليست هناك دلائل او ادلة عليها..

وفى نهاية المرافعة.. اعلن رجائى عطيه انه سيقدم طعنا فى دستورية قانون القيم.... وجهاز المدعى الاشتراكى باعتبار ان هذه الاجهزة تعد ازدواجا فى النظام القضائى غير معمول به فى اى دولة بالعالم.

البغال يدافع عن ناديه

وبعد رجائى عطية من مرافعته وقف سيد البغال المحامى ليدافع عن ناديه أحمد عصمت السادات فى الوقائع المنسوبه اليها..

وكان البغال اقصر المحامين فى مرافعته وقدم للمحكمة مذكرات مكتوبة حول الوقائع المنسوبة الى ناديه فى موضوع فيلا المعادى.. والاتجار فى مواد البناء..

وقال ان النزاع حول موضوع فيلا المعادى لا يزال منظورا امام القضاء.

وكان جهاز المدعى الاشتراكى قد اتهم نادية بانها قامت بالتعاون مع بعض اقاربها بالتحايل وتزوير بعض المستندات لاستصدار حكم قضائى يمكنها من الاستيلاء على القصر الذى تملكه هانم راتب سعيد وتصل قيمته نحو ٢ مليون جنيه..

وتقدم لجهاز المدعى الاشتراكى فتحى رضوان المحامى وكيلا عن هانم راتب سعيد يطلب اثبات واقعة اغتصاب القصر عن طريق التحايل وان يتم تسليم القصر للمالكه الاصيلة.. وفى ذات الوقت تقدم فتحى رضوان ببلاغ آخر الى المستشار عاطف زكى النائب العام يطلب فيه اصدار التعليمات لسرعة التصرف فى تحقيقات النيابة العامة حول هذا الموضوع..

حكاية قصر نادية بالمعادى..

قصر المعادى يقع فى ٣١ شارع ٢٠٦ صلاح سالم سابقا بمنطقة دجلة فى المعادى ويتكون من ثلاثة طوابق وبه ٥٤ غرفة ذات تكييف مركزى وملحق به حمام سباحة وجراج ومساحته ١٨٠٦ أمتار مربعة.

وكشفت تحقيقات جهاز المدعى الاشتراكى ان هذا القصر اشترته هانم راتب سعيد من شركة المعادى للتعمير والتنمية عام ١٩٥٦ بمبلغ ١١ الف جنيه دفعت منها ٤٧٤٣ جنيها وظل بقية الثمن دينا عليها خلال الفترة الماضية وظلت تشغله حتى عام ١٩٧٩ حينما اخطرتها

الشركة بانها تنازلت عن ملكية هذا القصر بموجب عقد ابتدائى مؤرخ فى ٢١ مارس ١٩٧٧ لصالح ناديه أحمد عصمت السادات مقابل ٥٠ الف جنيه وان ناديه تسلمت القصر وتعهدت بسداد باقى مستحقات الشركة على المالكة الأصلية..

وتبين ان هذا العقد يحمل توقيع المشترية نادية أحمد عصمت السادات وادوارد حبيب المحامى بصفته وكيلا عن البائعة هانم راتب سعيد..

كشفت التحقيقات ايضا ان نادية رفعت بمقتضى عقد بيع مزور دعاوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع امام محكمة الجيزة الكلية فى حين ان نادية السادات وهانم راتب سعيد تقيمان فى المعادى.. اى ان محكمة الجيزة غير مختصة بنظر الدعوى.. والتى تم شطبها فى جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٩.. ولم تجدد ثم رفعت دعوى اخرى وشطبت فى أول ديسمبر ١٩٧٩ وقد تم شطب هذه الدعاوى جميعا لعدم حضور نادية عند نظر الدعوى..

اسرة السادات تتساءل : أين الوفاء

قبل صدور حكم الدكتور أحمد رفعت خفاجى بساعات وقف جلال احمد عصمت السادات فى الجلسة قبل الاخيرة يقول امام المحكمة : انا عايز وظيفة.. لانه من المستحيل ان أعود مرة اخرى الى العمل التجارى بعد كل ده لان التجاره دى عملية اسم فى السوق والتعامل بشرف..

وانا حقيقة ياناس مندهش كل الاجهزة صامتة لم يدافع عنا احد.. مجلس الشورى والحزب الوطنى والاجهزة كلها اللى عملها انور السادات مفيش واحد منهم يسأل ايه اللى بيحصل لاسرة السادات ابدا.. ابدا.. لا الحزب الوطنى ولا مجلس الشعب.. ولا مجلس الشوري ولا حتى الصحافة.. والمستشار حسنى عبدالحميد أثار حكاية البيض والدواجن.. وقال ان ارتفاع اسعاره يجعل الواحد والعيال لا يأكلوا البيض الا مرة فى الشهر دا والله............. واتالم علشانه هو واولاده ولو كنت اعرف كنت ارسلت له كمية كبيرة علشان اولاده.. وضجت القاعة بالضحك.. ولكن اذا كان مساعد المدعى الاشتراكى لا يأكل البيض الا مرة فى الشهر.. طيب الشعب بره لن يأكله على الاطلاق..

والحقيقة يعنى المدعى الاشتراكى عنده سيارتان ملاكى تحت العمارة بتاعته.. ويعنى موش اشتراكى ولا حاجة.. هى الحكاية شوية شعارات والسلام..

وقال جلال: انا لا ادعى البطولة كما يقول لانى حقيقى بطل اشتريت الحديد بالعملة الصعبة وانا حاربت ودخلت ٤ حروب وجميع القادة العسكريين يعرفون جلال السادات.. والرئيس مبارك عين نائباً لرئيس الجمهورية لانه من جيل أكتوبر.. وكمال حسن على عين نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية لانه من جيل أكتوبر.. وجلال السادات برضه من جيل أكتوبر..

وحاول المدعى الاشتراكى ان يتهجم على الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء ويقول: انه اعطانى الشقة واخفى عليه حقيقة الامر.. ولكن علشان كلمة حق ووفاء من الدكتور مصطفى خليل اصبحت غير مقبولة فى زمن مفيش فيه وفاء

حكم الدكتور خفاجى

فى يوم ١١ فبراير ١٩٨٣ كان موعد جلسة صدور الحكم فى قضية عصمت السادات من محكمة القيم أول درجة برئاسة المستشار أحمد رفعت خفاجى..

كان يوما غير عادى.. ازدحمت قاعة عبد العزيز باشا فهمى بالجمهور بشكل لم يسبق له مثيل حتى انها لم تكف الحاضرين ووقف الغالبية العظمى خارج قاعة المحكمة وامام مبنى دار القضاء العالى انتظارا لسماع الحكم..

وصل الدكتور أحمد رفعت خفاجى الى مبنى المحكمة فى الساعة السابعة الا الربع من صباح هذا اليوم وجلس يراجع الحكم انتظارا لوصول باقى اعضاء المحكمة من الشخصيات العامة.. وكان من المقرر ان تبدأ الجلسة فى التاسعة تماما ولكنها لم تبدأ الا فى العاشرة والنصف.. ولم يستغرق قراءة الحكم اكثر من ١٢ دقيقة انصرف بعضها اعضاء هيئة المحكمة خلف رئيس المحكمة الدكتور خفاجى بعد ان اشتعلت القاعة بالصراخ...

خرج الدكتور خفاجى وكانت المرة الوحيدة التى لم يبتسم فيها.. ونادى على صاحب المحكمة عم صابر.. وامره بالمناداة على المدعى عليهم جميعاً ثم بدأ قراءة الحكم:

بالنسبة لطلب فرض الحراسة..

بعد الإطلاع على الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وعلى المواد ٢، ٣، ١٧ والفقرة ٣ من المادة ١٨ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب..

حكمت المحكمة :

أولاً : بعدم قبول تدخل طالبى التدخل.

ثانياً : بفرض الحراسة على اموال المدعى عليهم الموضحة باسباب هذا الحكم وقدرت المحكمة المصروفات اللازمة لإدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة بواقع ٥٪ من صافى إيرادها السنوى.. كما قدرت ١٠٠ جنيه لكل من المدعى عليهم الاربعة الاول :

أحمد عصمت السادات، والسادات أحمد عصمت السادات وشهرته جلال ويتخذ اسما اخر هو الساداتى أحمد عصمت السادات وطلعت أحمد عصمت السادات ومحمد انور احمد عصمت السادات.. نفقة شهرية شاملة له ومن يعول..

وبالنسبة لطلب التحفظ :

بعد الاطلاع على المادتين ١٦ و ١٩ والفقرة ٢ من المادة ٢٤ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وعلى المادتين ٢ ، ٨ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وتتضمن المادة ٨ فيما تضمنته ان لهذه المحكمة ان تقضى باستمرار تنفيذ الامر الصادر من المستشار المنتدب منها فى التحفظ فى مكان امين على الاشخاص المشار اليهم فى المادة ٢ لمدة لا تجاوز سنة من تاريخ صدور الامر وللمدعى العام الاشتراكى قبل نهاية هذه المدة ما لم يطلب من المحكمة ذاتها استمرار تجديد الامر مددا اخرى لا تجاوز ٥ سنوات وعلى المادتين ١ مكرر و ٢٠ مكرر من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المضافتين بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٦٨ حكمت المحكمة :

أولاً : باستمرار تنفيذ الامر الصادر بالتحفظ فى مكان امين على كل من المدعى عليهم الثلاثة الاول أحمد عصمت السادات والسادات أحمد عصمت السادات وطلعت أحمد عصمت السادات لمدة سنة من تاريخ صدور الامر.

ثانياً : بالتحفظ فى مكان امين على المدعى عليه الرابع محمد انور أحمد عصمت السادات لمدة سنة .. ويرفض الطلب بالنسبة لنادية أحمد عصمت السادات.

وقال الدكتور خفاجى : انتهت الجلسة وهو يجمع أوراقه بسرعة متجها الى الغرفة المجاورة لمنصة المحكمة واشتعلت القاعة بالهياج والصراخ..

بعض الحاضرين من الجمهور قالوا : الله اكبر وتحيا مصر.. ويحيا العدل.. وبدأت ثورة أولاد عصمت السادات وأولاد شقيقه طلعت السادات.. صاح احدهم : هذا ظلم .. هذا ظلم .. هذه توجيهات.. القضاء المصرى يأخذ توجيهات .. انفعل بعض أفراد عصمت السادات

واغرقوا في البكاء.. والباقون اخذوا يقولون هذا ظلم وهل هكذا تعامل اسرة السادات بعد كل ماقدمته لمصر..

وقال عبدالحكيم اصغر اولاد عصمت السادات : لقد حاولنا ان نعلم الشعب المصرى الحب على مدى عشر سنوات ولكننا لم ننجح..

ووقفت سكينة السادات شقيقة عصمت السادات تبكى.. فى ذهول وتقول اخويا .. طيب ازاى ده يحصل ياشعب مصر اعرف ان كل واحد سيتعرض لكل ماحدث لعصمت السادات ودخل رجال الامن لإخلاء قاعة الجلسة من الجمهور والسيطرة على الموقف واقتادوا عصمت السادات الى غرفة مجاورة حتى تهدأ ثورة أسرته.

ووقف جلال أحمد عصمت السادات صامتا ولم يعلق..

وقال عصمت : ان هذه ليست النهاية وان هناك معلومات اخرى لابد من كشفها وحاول عصمت السادات ان يسيطر على أفراد أسرته ويمنعهم من الصراخ.. وكان قويا الى أبعد الحدود عند سماع الحكم.وهو موقف يحسب له.

وكان محمد أنور عصمت السادات وهو الوحيد الذى اصيب بانهيار فى الحال بعد ان فوجئ بفرض التحفظ عليه ولم يكن ذلك فى الحسبان وهو لا يزال فى شهر العسل..

وخرج المستشار حسنى عبدالحميد من مبنى المحكمة وخلفه رجال الامن يصطحبون محمد انور عصمت السادات الى جهاز المدعى الاشتراكى حيث يتم اتخاذ اجراءات ايداعه فى المكان الامين.

وطلب انور ان يكون مع والده وشقيقيه جلال وطلعت فى سجن مزرعة طره.

حيثيات الحكم وبداية مرحلة جديدة

فى يوم ١٠ مارس ١٩٨٣ صدرت حيثيات الحكم فى قضية عصمت السادات واولاده...

وفى صباح يوم الجمعة ١١ مارس ١٩٨٣ خرجت الصحف اليومية الثلاث بمقتطفات الحيثيات التى نشرتها جريدة الجمهورية وحدها كاملة.. وأوضحت عناصرها الرئيسية على صدر صفحتها الاولى وحددت المسئولين الذين نسبت لهم اتهامات تسهيل أعمال عصمت وأولاده..

وقالت المحكمة:

إن عصمت السادات وأولاده استغلوا صلة القربى بالرئيس الراحل أنور السادات ونهبوا

الملايين من الجنيهات ولم يرحموا اقتصاد مصر المرهق ووصفتهم بانهم مافيا مصر التى عم فسادها أرجاء البلاد وأنهم تاجروا بالنفوذ لدى كبار المسئولين مستغلين انحرافهم أو صفتهم وقدموا التسهيلات لأصحاب البيوت الصناعية والتجارية خارج مصر على حساب المصلحة العامة.

وقالت المحكمة :

إن عصمت وأولاده ارتكبوا جرائم الرشوة والاستماع للرجاء والوساطة واختلاس المال العام والتزوير فى أوراق رسمية والتهديد والنصب واحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد والاتجار فى السوق السوداء والتهرب من الضرائب.

وكشفت المحكمة عن تهاون بعض المسئولين الذين لم يكونوا على مستوى المسئولية تنفيذياً وسياسياً وهم :

أحمد نوح رئيس هيئة السلع التموينية ووزير التموين.

لأن الهيئة قبلت اللحوم الفاسدة والمذبوحة بالمخالفة للشريعة الإسلامية ووافق الوزير على صفقة الصلصة وتوريدها بالامر المباشر رغم أنها غير صالحة وتم إعدامها وخسرت الدولة ٢ مليون جنيه.

المهندس فؤاد ابو زغله : رئيس الحديد والصلب.

وكان وزير الصناعة فى ذلك الوقت.

لانه سمح بصفته رئيسا لشركة الحديد والصلب لجلال عصمت السادات بالحصول على كميات من إنتاج الشركة من الشنابر ليقوم باعادة بيعها الى التجار رغم انه تاجر وليس صاحب مصنع....

عبدالرحمن الشاذلى : وزير التموين الأسبق

لانه خلال عمله كوزير للتموين ساعد أنور عصمت السادات فى الحصول على عقد مخبز آلى من إحدى الشركات الألمانية..

حسن إبراهيم : عضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ورجل أعمال.

لأنه عاون أنور عصمت السادات فى الحصول على عقد المخبز

(توفى إلى رحمة الله).

ناصف طاحون : وزير التموين الأسبق (توفى إلى رحمة الله)

وافق على توريد خطين من شركة المخابز التى يملكها انور عصمت السادات رغم عدم مطابقتها للمواصفات وكثرة أعطالها.

عبدالفتاح عبدالله : وزير شئون رئاسة الجمهورية.

أقنع الشيخ أحمد حسن الباقورى بالتنازل عن الشقة التى خصصها له الرئيس السادات حتى يتم تخصيصها الى جلال عصمت السادات.

الدكتور أحمد العقاد : وكيل وزارة الصحة

الدكتور أحمد هاشم عبدالعزيز : مدير إدارة مراقبة الأغذية بالوزارة لأنهما سمحا لجلال السادات بالحصول على ٤٠٠ طن من الألبان الجافة المخصصة من المساعدات الأجنبية بوزارة التموين رغم اعتراض إدارة مكافحة الأمراض المعدية.

الشركة العامة للدواجن : ورئيسها المهندس صلاح المهدى نائب وزير الزراعة

خصصت لجلال السادات كمية من الدواجن والبيض المدعم الذى قام بإعادة بيعها فى السوق السوداء.

محمود سيد ترك : رئيس الشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى

ألغى عطاء توريد مخبز من شركة ألمانية وأسند لأنور عصمت السادات توريد ٨ مخابز بسعر أعلى.

شركة مطاحن شمال الأسكندرية :

باعت نخالة لانور عصمت السادات بدون تصاريح...

مجدى الدرديرى : رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية للأخشاب

وافق على صرف ٥٠ مترا من أخشاب الكونتر الروسى لعصمت وأولاده ..

مصطفى سليم : رئيس شركة طنطا للزيوت والصابون

عبدالعزيز الناظر : المدير التجارى للشركة

لأنهما صرفا للمدعى عليهم ٤٥ طنا من الجلسرين.

المهندس عبدالكريم حشمت : رئيس شركة طنطا للكتان والزيوت

ابراهيم ابو على : المدير العام التجارى

باعا ١٥ ألف لوح خشب حبيبى

قدرى الليثى : رئيس مجلس إدارة شركة حلوان للصناعات غير الحديدية

سهل لجلال السادات الحصول على كميات من الحديد والنحاس والكابلات..

محمد عبدالله المسلمى : وكيل وزارة الإسكان لمواد البناء

وعبدالله السيد بشناتى : مدير عام بوزارة الإسكان

صرف للمدعى عليهم كميات كبيرة من مواد البناء بدون تصاريح.

مصطفى ابو زيد فهمى : المدعى العام الاشتراكى السابق

لانه وافق فى يوم واحد على تأجير ٣ شقق من الموضوعة تحت الحراسة الى عائلة عصمت السادات

محافظة دمياط :

وافقت لعصمت السادات على شقة فى رأس البر كانت مخصصة للوحدة المحلية.

لبيب عبدالثالوث : مفتش الأملاك بهيئة السكة الحديد.

سمح لجلال السادات بوضع يده على قطعة ارض مملوكة للهيئة بمنطقة امبابة.

حى شمال الجيزة :

سمح لجلال السادات بإقامة مبان على أرض هيئة السكة الحديد فى امبابة.

الدكتور محمود أمين عبدالحافظ :

محافظ القاهرة الاسبق ومعه وكيل وزارة الاسكان والمستشار القانونى للمحافظة.. لانهم قاموا بتأجير قطعة أرض بطريق صلاح سالم للسيدة هدى أحمد عبداللطيف زوجة جلال السادات وشريكها رفعت سعودى.

تعديل وزارى محدود ...

منذ صدور الحيثيات والاسئلة لاتتوقف والتليفونات تدق فى كل مكان حتى يتم التعديل الوزارى المتوقع بعد إدانة بعض الوزراء وتورطهم فى قضية عصمت السادات.

بدأت الشائعات فى كل مكان والتكهنات حول التعديل الوزارى..

البعض قال وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين كلها ستخرج وسيعاد تشكيلها من جديد برئاسته بعد استبعاد الوزراء المتورطين والبعض قالوا : لا تعديل نهائياً .. وفريق آخر قال : تعديل وزارى محدود وسيخرج فيه ٤ وزراء : ابو زغلة ونوح والكفراوى وسليمان متولى .. ولم تتوقف الشائعات منذ صباح الخميس ١٠ مارس ١٩٨٣ وحتى إعادة تشكيل الوزارة مساء الاحد ١٣ مارس وفى مساء يوم الجمعة ذهب المهندس فؤاد ابو زغلة وزير الصناعة الى مكتبه يجمع اوراقه ويستعد للرحيل من كرسى الوزارة.. وعاد الى منزله وهو يبكى لم ارتكب جريمة.. والإجراءات كانت كلها قانونية فى صرف الحديد مع جلال السادات فلماذا كل هذا هكذا كان يردد..

وروى ابو زغلة لزوجته وشقيقه المهندس عبد العزيز ابو زغلة الموظف بالإصلاح الزراعى:

ان الدكتور فؤاد محيى الدين رئيس مجلس الوزراء استدعاه الى منزله صباح الاربعاء ٩ مارس وقبل صدور الحيثيات وتحدث معه تلميحا فى شأن المتوقع من ذلك.. وما يمكن ان تقوله المحكمة فى علاقته بقضية الحديد والصلب وجلال السادات..

وظل ابو زغلة هادئا صامتاً ولم يعلق..

وهنا قال رئيس مجلس الوزراء : لماذا لاتكتب استقالتك قبل أن تصدر الحيثيات وهذا أفضل وأكرم وحتى لا يكون خروجك بعدها فيه جرح لمشاعرك..

ورد ابو زغلة : لن اكتب الاستقالة الان.. فماذا فعلت حتى ألقى هذه المعاملة؟

وفى يوم الاحد ١٣ مارس اعلن عن تشكيل وزارى وتعديل محدود خرج فيه المهندس فؤاد ابو زغلة وزير الصناعة واحمد نوح وزير التموين.. وبقى سليمان متولى وزير النقل والمواصلات وحسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير وخرج ابو زغلة وسيطر اليأس والغضب على اسرة المهندس فؤاد ابو زغلة ورفضت ابنته الذهاب الى الجامعة الامريكية لمدة شهر كامل ورفع سماعة التليفون حتى لا يرد على مكالمات احد.

الوزير المحظوظ

قالت المحكمة فى حيثيات الحكم ان المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات وافق على ٩ استثناءات فقط لعصمت السادات واولاده منذ عين وزيرا فى مايو ١٩٨٠ ومنح مقبل البدراوى رئيس هيئة التليفونات الاسبق ٨ استثناءات وعلى الداغستانى الوزير الاسبق ٢ والمرحوم محمود رياض الوزير الاسبق ٢ ومحمود عبدالله رئيس هيئة التليفونات الاسبق ٣ وعطا صدقى رئيس الهيئة الاسبق ١١ وأحمد كامل رئيس الهيئة الاسبق ٧ وأحمد القصبى محافظ الغربية تليفونا واحداً.. ونعيم ابو طالب محافظ الاسكندرية ١٠ تليفونات واخرين من المسئولين بهيئة التليفونات ١٥ تليفونا..

ورغم كل هذا.. فان الوزير سليمان متولى بدأ عقب صدور الحيثيات معركة على صفحات الصحف والمجلات ضد الحكم وما تضمنه من اتهامات له جاء فيها :

إنه هو الذى ألغى الاستثناءات عام ١٩٨٢ وإنه لم يمنح لعصمت وأولاده سوى ٩ تليفونات فقط.

أدار الوزير سليمان متولى المعركة صحفيا بنجاح يسانده ويعاونه فيها مجموعة من قيادات المؤسسات الصحفية والمحررين الذين استفادوا بعلاقتهم الخاصة مع الوزير المحظوظ.... وربما كان سليمان متولى مرشحا لمغادرة كرسى الوزارة ولكن ساندته اجهزة الصحافة وبدأ سيل من التعليقات على الحكم والحيثيات من المسئولين الذين وردت اسماؤهم وفتحت بعض الصحف ابوابها وصفحاتها لذلك دون حرج ورفضت صحف اخرى هذا باعتباره مخالفة حيث لا يجوز التعليق على احكام القضاء ولكن بعض رؤساء المؤسسات الصحفية خالفوا ذلك علنا وسمحوا بالتجريح فى الحكم وأسبابه.. وبالرغم من خروج الوزير ابو زغلة ونوح فان الرأى العام استقبل هذا التعديل المحدود بفتور شديد وان كان هناك رأى سائد فى هذه الفترة ان ماحدث هو أخطر ما يمكن عمله.

واستمر سليمان متولى وزيراً حتى خروجه بعد تشكيل وزارة الدكتور عاطف عبيد فى أكتوبر عام ١٩٩٩ وكان من أطول الوزراء الذين استمروا فى الوزارة قرابة العشرين عاما وحقق الكثير من الإنجازات فى قطاع النقل والمواصلات تشهد له فى كل موقع...

القاضى الذى أطاح بـ ٥ وزراء......

الدكتور أحمد رفعت خفاجى رئيس محكمة القيم هو الذى اصدر الحكم فى القضايا الثلاث الشهيرة والتى اتهم فيها رشاد عثمان وعصمت السادات وأولاده وتوفيق عبد الحى...

وكان اسم الدكتور خفاجى كفيلا بان يلقى الرعب فى نفوس عدد كبير من المسئولين تمتد ليجمعوا أوراقهم استعدادا للرحيل وانتظارا للإقالة من مناصبهم..

نطق بالحكم فى قضية رشاد عثمان وبعدها رحل من الوزارة الدكتور عبد الرازق عبد الحميد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية والمستشار حلمى عبد الاخر وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والدكتور نعيم ابو طالب محافظ الاسكندرية.

ونطق بالحكم فى قضية عصمت السادات وخرج وزيران من الحكم هما المهندس فؤاد ابو زغلة وزير الصناعة واحمد نوح وزير التموين وفى قضية توفيق عبد الحى نطق بالحكم وادان صراحة الدكتور وجيه شندى وزير الاستثمار والتعاون الدولى ومجموعة من رؤساء البنوك الاستثمارية والمسئولين بوزارة الداخلية الذين تهاونوا فى السماح بسفر المليونير هاربا من العدالة.....

والدكتور أحمد رفعت خفاجى :

ابن المرحوم محمد خفاجى عمدة تليانه بمركز المنصورة تلقى تعليمه فى مدرسه تليانه الابتدائية ثم مدرسة المنصورة الثانوية والتحق بكلية الحقوق جامعة القاهرة وحصل على الليسانس عام ١٩٤٦ بدرجة جيد جدا..

سافر الى فرنسا عضوا فى بعثة كلية الحقوق وحصل على دبلومات الدراسات العليا فى القانون والقانون الخاص والاقتصاد السياسى.. وحصل على الدكتوراة فى القانون وكان موضوعها جرائم الرشوة واستغلال النفوذ فى القانون المقارن كما حصل على الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى وموضوعها الرقابة على عمليات النقد فى النظام الاقتصادى.

تولى رئاسة محكمة القيم وكان نائبا لرئيس محكمة النقض ومدير مركز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى وله نحو ٩٧ مؤلفا من اهم الدراسات التى اعدها هى الدراسة التى قدمها للمؤتمر الخامس عشر للمعهد الدولى لقوانين الدول الناطقة بالفرنسية وموضوعها : رشوة مفاوضى العقود الدولية فى التشريع المصرى وهى العمولات ويقول فيها..

ان الرشوة مظهر من مظاهر الضعف البشرى وقد قيل بحق ان من اثرى بأفعال خبيثة أصبح فقيرا فى شرفه..

يقول الدكتور خفاجى :

ان كلمة الرشوة معناها الفساد .. والمفسد كل من افسد العقل والآداب والرشوة عمل بغيض اذا استشرى فى مجتمع متحضر ادى الى اغلاله..

ويرى انه لاغناء فى القوانين مالم تساندها اخلاق الشعوب والقوانين تستمد قوتها من القلب والضمير الانسانى اكثر من استنادها الى العقاب..

والدكتور خفاجى كان يستمر فى الجلسات لمدة تزيد على ٨ و ٩ ساعات بل أحياناً ١٢ ساعة متواصلة بلا ملل أو كلل لا يتناول خلالها كوب ماء أو قطع بسكويت ويبتسم قائلاً انا صائم اليوم..

وعندما سئل عن سبب هذه الإطالة والصبر بلا حدود فى الاستمرار قال إنه بدأ حياته وكيلاً للنيابة فى الريف وكان لا يغادر مكتبه الا بعد الانتهاء من إجراء التحقيق ولا يمكن ان تكون لديه قضية مؤجلة..

وأسئلة الدكتور خفاجى للشهود فى كل القضايا التى حققها كانت فى نظر البعض بعيدة عن أصل الموضوع محل الدعوى مثل المرتب والتعليم ولكنه يقول لهؤلاء ان هذه الاسئلة تلقى الضوء على تفكير الشاهد والبيئة التى يعيش فيها..

حقق الدكتور خفاجي قضايا عديدة فى محكمة القيم وكان يذهب الى قاعة المحكمة سيرا على الاقدام أو بالاتوبيس حيث يقيم فى منطقة المهندسين بمحافظة الجيزة ويسير حتي مبنى المحكمة بدار القضاء العالى.. لم يكن يمتلك سيارة خاصة وباع ميراثه ويبلغ ١٠ أفدنة عند زواج ابنه محمد وابنته امينة..

وفى إدارة الجلسات كان ناجحا الى حد كبير وكان يسمح للمتهم ان يتحدث فى كل شئ وفى اى وقت لانه يرى ان القضاء فطنة وهو يلجأ الى ذلك حتى يصدر الحكم وهو مرتاح الضمير.

ويقول ان محكمة القيم ليست محكمة استثنائية لانها القاضى الطبيعى بتشكيلها وسلطاتها ونظام العمل فيها اذ يحكمها قانون الاجراءات الجنائية وقانون المرافعات واصول التقاضى واحترام حقوق الدفاع فهى القاضى الطبيعى وليست استثنائية.

والدكتور أحمد رفعت خفاجي من مدرسة تقر ان كل شئ يمكن ان يقال داخل المحكمة ولاقيود على الدفاع ويرى ان من حق المدعى عليه ان يستخدم التزوير او القذف فى دفاعه عن نفسه ويؤمن بحتمية العلانية للجلسات وهو يجلس على منصة القاضى وعينه على امر واحد هو الحياد.. وبعد انتهاء المحاكمات الكبرى.. رأس الدكتور خفاجي عدة جلسات أخرى لتجار العملة وأصحاب المساكن الذين حصلوا على خلو الرجل من السكان.. وبعد ايام قليلة من انتهاء ذلك صدر قرار بتعيين الدكتور أحمد رفعت خفاجي مديرا للنيابة الإدارية ليبدأ مرحلة جديدة فى حياته بعد أن أدى واجبه خير قيام، ولكن فى النهاية وبعد إحالته للمعاش اضطرته ظروف الحياة الى العمل مستشارا قانونيا للبنك الوطنى للتنمية....



جانب من الحضور فى قاعة المحكمة خلال المحاكمة لعصمت السادات وأولاده وفى الصف الأول تجلس عائلته وأولاده وأقاربه!



عصمت السادات يطالع صحيفة الأهرام وهو يشعر بالحزن والمرارة لما يقوم به الصحف نحوه من حملة تشهير قبل صدور الحكم



محمد أنور عصمت السادات وعروسه چيهان فى المحكمة حيث كان فى شهر العسل عندما بدأت القضية..!



لحظة غضب من اسرة عصمت السادات داخل المحكمة عقب النطق بالحكم وفرض الحراسة والتحفظ..



المقدم جلال عصمت السادات وبجواره المحامى على نور الدين وهو يتحدث للمحكمة ويطالب بالغاء قرار التحفظ عليه ويقول: أنا من جيل ولم أرتكب شيئاً يستحق كل هذا!!



المستشار حسنى عبد الحميد مساعد المدعى العام الاشتراكى يتحدث لمحكمة القيم عن تصرفات عصمت السادات واولاده



الشاهد ملوم أحد الموظفين فى جمعية ميت أبو الكوم للاسكان: قال للمحكمة: عصمت السادات علمنى أفضل من الجامعة!



الدكتور عبد المنعم الشرقاوى محامى عصمت السادات فى حوار معه وهو الذى قال فى المحكمة أن الشعوب أطلقت الاتهامات على المقام وقال أين لصوص عهد عبد الناصر!



خاتمة

يخطئ من يعتقد أن اختيار الأيام الأخيرة للزعيم الراحل الرئيس أنور السادات كان بهدف البحث عن فترة الأخطاء أو إلقاء الضوء على الفساد أو إلصاقه بعهده...

فلم يكن عهد السادات إلا عهدا للانتصارات وتحرير الأرض والحريات وبدء الانفراجة الديمقراطية...

وقد حاول الزعيم الراحل أن يضع مصر على خريطة الاقتصاد العالمي ويحسب له أنه هو الذي بدأ تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ ولم تكن كلها أخطاء لأن هذا ظلم وإجحاف...

ولم يكن انفتاح « السداح مداح » وقد وقعت أخطاء تحدث في مراحل التحول في كل بلاد العالم عند الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر...

وبعد ١٩ عاما على استشهاده من حقه علينا أن ينال الزعيم الراحل التكريم والاحترام جزاء ما قدم لوطنه... وأن نعتذر له على ما ناله من اتهامات باطلة أطلقها البعض عليه.!

ومن حق أسرته أن تنال الاحترام والرعاية ويكفي أنها أنجبت هذا الزعيم الذي يستحق أن تكتب سيرته الكاملة بحروف من نور.

المؤلف

أكتوبر ٢٠٠٠

فهرست

الفصل الأول :

الفصل الثاني :

الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

الفصل الخامس :

الفصل السادس :

- الفصل السابع :

فهرست





شركة مصر إيران للغزل والنسيج

■ ميراتكس شركة مشتركة بين مصر وإيران تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له.

ويقدر إجمالي الإستثمارات بمبلغ (٣٠٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالآتي :

- ٥١ ٪ للجانب المصرى ويمثله :

١ - الشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة.

٢ - شركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار.

٣ - بنك الاستثمار القومي.

- ٤٩ ٪ للجانب الإيرانى ويمثلها الشركة الإيرانية للإستثمارات الاجنبية.

■ والأنشطة الرئيسية لميراتكس هى انتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ إنجليزى مسرح وممشط، مفرد ومزوى، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرر على كونزوشلل.

■ وقد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان. ويقدر الانتاج السنوى بحوالى ١١٠٠ طن بقيمة ١٧١ مليون جنيه.

مصنع الغزل الرفيع:

الطاقة = ٧٠٦٤٠ مردن

الانتاج = ٢٦٠٠ طن

الخيوط المنتجة من نمرة ٥٠ إلى نمرة ٢٠٠ إنجليزى

مصنعى الغزل المتوسط :

طاقة = ٥٧٥٦٨ مردن

الانتاج = ٨٠٠ طن

مصنع الغزل السميك :

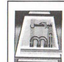
الطاقة = ٢٨٠٠ مردن

الانتاج = ٢٥٠٠ طن

الخيوط المنتجة من نمرة ٤ إلى نمرة ٢٠ إنجليزى

■ تبلغ صادرات ميراتكس حوالى (٧٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٣٧ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق أوروبا الغربية - ألمانيا - الدانمارك - بلجيكا - فرنسا - أسبانيا - انجلترا - إيطاليا) دول شرق آسيا (اليابان - تايوان - كوريا - سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب - تونس) ويبلغ عدد العاملين بميراتكس (٣٥٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالى (٢٤ مليون جنيه).





Certificate

Dasa-Zert

MISR / Iran Textile Company

Miratex

EN ISO 9001

الأيزو ٩٠٠١
لشركة مصر ايران للغزل والنسيج

حصلت شركة مصر ايران للغزل والنشيج (ميراتكس) على شهادة المطابقة للمواصفات القياسية الدولية.. الأيزو ٩٠٠١ من الشركة الألمانية Dasa Zert فى ٢٣/٦/١٩٩٧ وذلك تقديراً للاداء المتميز والنظم الإدارية التى تستند على الأسس العلمية والإدارة الاقتصادية المتميزة وقد تم تجديد شهادة الأيزو خلال عامى ٩٨/٩٩



مشاركة إيجابية
والتزام فى ميراتكس
بالمحافظة على البيئة

■ تسعى شركة مصر / إيران للغزل والنسيج ميراتكس إلى المحافظة على البيئة وتطبيق شعار بيئة نظيفة وبعد صدور قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ التزمت بمعالجة مياه الصرف الصناعى الناتجة من مصنع تحرير الخيوط بالشركة وذلك لتحقيق التوافق بالشركة وذلك لتحقيق التوافق مع الشروط الواردة بقانون البيئة :

■ وقد تم تشكيل لجنة لهذا الغرض بالاستعانة بأحد خبراء الهيئة المصريين حيث حددت المطلوب لتوفيق أوضاع الشركة بإنشاء مبنى لتركيب وحدة معالجة مياه الصرف الصناعى ووحدة استعادة الصودا الكاوية من مياه الصرف الصناعى لتخفيف الضغط على وحدة معالجة مياه الصرف الصناعى وقد بلغت الاستخدامات الاستثمارية المنفذة على هذه الأعمال حوالى ١,٦ مليون جنيه

وطالبت اللجنة بإنشاء خط ربط مع خط الصرف (ABB) بما يسمح بصرف هذه المياه المعالجة على محطة الصرف الصحى وتقدر الاستثمارات المطلوبة بـ ٥٠٠ ألف جنيه.

وحرصاً من الشركة على مواكبة العصر والالتزام بمتطلبات التصدير وعلى ضوء اهتمام



دول العالم بتطبيق مواصفات البيئة على منتجات الغزل والنسيج والتأكد من خلوها من أى مواد ضارة ستلتصق مباشرة بجلد الانسان فقد قامت ميراتكس بالاتصال مع أحدى الشركات النمساوية لتحليل نوعيات من انتاج الشركة والخدمات المستخدمة فيها ومنحت الشركة النمساوية شهادة الثقة لمدة عام ميراتكس مما يؤكد الالتزام بالمواصفات العالمية والحرص على أسواق التصدير.

انها بحق مسيرة لنجاح وإدارة علمية لشركة رائدة فى مجال الغزل والنسيج محليا وعالميا.




ضع أموالك حيث الثقة
وتمتع بالخدمة المتكاملة...مع
شهادات ادخار بنك مصر
ذاتِ العائد المتغير
فئة الشهادة ١٠٠٠ ,٥٠٠٠ ,١٠٠٠٠ ,٥٠٠٠٠ جنيه
مدتها.. سنتان قابلة للتجديد
• يصرف أعلى عائد متغير كل ثلاثة شهور من أى فرع لبنك مصر.
• يمكن إضافة العائد فى حساب جارى للعميل وصرفه فى أى وقت من خلال كارت مصر (الكارت الشخصى).
• يمكن إضافة العائد بدفتر توفير العميل أو احتساب عائد إضافى يمكن عن طريقه شراء شهادات جديدة.
• يمكن شراء شهادة إدخار مشتركة باسم أكثر من شخص طبيعى.
• يمكن استرداد قيمة الشهادات بالكامل فى أى وقت مضافاً إليها العائد المستحق دون أى خصم.
بنك مصر
هكذا يكون البنك




باقتنائك
شهادات ادخار بنك مصر الدولارية
التى تبدأ من ٥٠٠ دولار أمريكى
قد تكون سعيد الحظ وتفوز بجائزة السحب وقيمتها
٦٠٠٠٠ دولار أمريكى
مرتان فى العام (سحبى فبراير - أغسطس)
و
١٠٠٠٠ دولار أمريكى
باقى الشهور من كل عام
BANQUE MISR
بالإضافة إلى المزايا التالية :
* العائد المجز الذى يحدده البنك طبقاً للأسعار العالمية.
* إمكانية شراء الشهادات من أى فرع لبنك مصر دون أى عمولات أو مصروفات.
* إمكانية الاقتراض بضمانها بشروط ميسرة.
* إمكانية استرداد قيمتها فى أى وقت دون أى خصم.
بنك مصر
هكذا يكون البنك











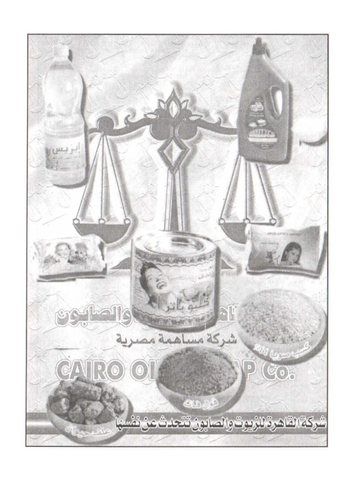



النساجون الشرقيون
Oriental Weavers








ايزيس
كليوباترا
والصابون
شركة مساهمة مصرية
CAIRO OI P Co.
شركة القاهرة للزيوت والصابون تتحدث عن نفسها





رقم الإيداع

H.S.B.N

٢٠٠٠/١٨٣٠٠

الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع

ت: ٣٩٢٨٨١٥



الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع ت: ٣٩٢٨٨١٥